

**صفحات من تاريخ القضاء في
عسير في عصر الملك عبد العزيز
(١٣٢٨ - ١٣٧٣هـ / ١٩٢٠ - ١٩٥٣م) ***

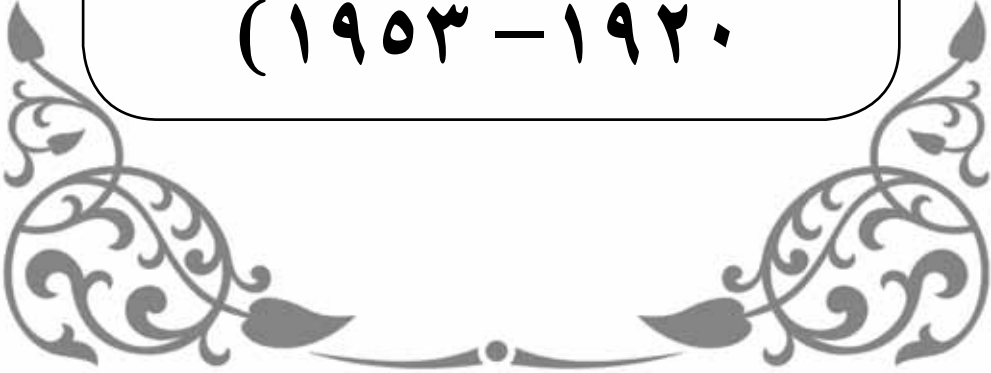
أ. سعيد بن عبد الله بن علي بن جفشر

(* دراسة منشورة في كتاب : القول المكتوب في تاريخ الجنوب ، لغيثان بن جريس (الطبعة الاولى) (الرياض: مطابع الحميضي ، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م) (الجزء الحادي والعشرون)، ص ١٧٧-٢٦٤.



القسم الثالث

صفحات من تاريخ القضاء
في عسيرة في عصر
الملك عبد العزيز
(١٣٣٨ - ١٣٧٣ هـ /
١٩٢٠ - ١٩٥٣)



القسم الثالث

صفحات من تاريخ القضاء في عسير في عصر الملك عبد العزيز

(١٣٣٨ - ١٣٧٣هـ / ١٩٢٠ - ١٩٥٣ م)

بقلم: أ. سعيد بن عبد الله بن علي بن جفشر^(١)

م	الموضوع	الصفحة
أولاً:	مقدمة.	١٧٩
ثانياً:	التمهيد.	١٧٩
ثالثاً:	نظام القضاء ومهامه في منطقة عسير.	١٨٤
	١. التنظيم القضائي.	١٨٤
	٢. الإجراءات القضائية.	١٩٥
	٣. مهام القضاة.	٢٠٣
رابعاً:	دور القضاة في الحياتين العلمية والسياسية.	٢١٧
	١. دور القضاة في الحياة العلمية.	٢١٧
	٢. دور القضاة في الحياة السياسية.	٢٢٥
خامساً:	دور القضاة في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية.	٢٣٦
	١. دور القضاة والقضاء في الحياة الاقتصادية.	٢٣٦
	٢. دور القضاة والقضاء في الحياة الاجتماعية.	٢٤٢
سادساً:	الخاتمة.	٢٥٢
سابعاً:	المصادر والمراجع.	٢٥٣

(١) سعيد بن عبد الله آل جفشر الحنيش، من مواليد مدينة أبها عام (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، درس مراحل تعليمه الأولى في أبها، حصل على درجة البكالوريوس في التاريخ بكلية التربية فرع جامعة الملك سعود بأبها عام (١٤١٨هـ)، ثم الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الملك خالد عام (١٤٣٥هـ)، وكانت رسالته بعنوان: (تاريخ القضاء في عسير في عهد الملك عبد العزيز)، وحالياً يواصل درجة الدكتوراه في التاريخ بجامعة الملك عبد العزيز. عمل مديراً ووكيلاً لمدة (١٣) سنة في التعليم العام، ثم انتقل إلى الكادر الإداري (المراتب)، وهو على المرتبة (١٢) الثانية عشر. حالياً (١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م) تقلد عدداً من المناصب القيادية والإدارية في تعليم عسير، وتعليم سراة عبيدة، ويعمل حالياً مستشاراً في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة نجران، له مساهمات اجتماعية متعددة في منطقة عسير. (ابن جريس).

أولاً: مقدمة

تاريخ الحياة الإدارية موضوع مهم لأوضاع أي مكان وزمان. وجنوب المملكة العربية السعودية ذات تاريخ وحضارة قديمة، ففي عصور ما قبل الإسلام وقرون الإسلام المبكرة والوسيطه والحديثة كانت إدارة هذه البلاد تحت مسؤولية أعيانها وشيوخها. وربما امتدت إليها سلطة حكومات إدارية في اليمن أو الحجاز، لكنها كانت صورية أكثر من أن تكون فعلية. ومع ظهور الدولة السعودية الحديثة وامتداد نفوذها إلى بلاد عسير وما حولها في نهاية الثلاثينيات من القرن الهجري (١٤هـ/٢٠م)، بدأت المؤسسات الإدارية الحديثة تظهر بشكل واضح والإمارة والقضاء من أهم الإدارات التي أنشئت مع دخول البلاد تحت الحكم السعودي^(١).

ونجد في هذه الدراسة تفصيلات عن تاريخ القضاء في عسير خلال عصر الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل (١٣٣٨-١٣٧٣هـ/١٩٢٠-١٩٥٣م)، وهي في الأساس رسالة ماجستير لأحد طلابنا، اعتمد في إنجازها على الكثير من المصادر والمراجع الرئيسية والثانوية، ولا نقول أنه استكمل كل جوانب الحياة القضائية في منطقة عسير، لكنها لا تخلو من صفحات جيدة وجديدة في بابها، وقد تمهد الطريق للباحث نفسه، أو الباحث آخر يدرس حياة القضاة والقضاء في عسير خلال القرن (١٤هـ/٢٠م)، ومن يفعل ذلك فسوف يجد في هذا البحث ما يساعده لإصدار دراسة شاملة وتفصيلية لتاريخ القضاء في هذه البلاد، أمل أن نرى أكثر من مؤرخ يدرس تاريخ الإدارة، وفي مقدمتها القضاء، في عموم السروات وتهامة خلال العصر الحديث (ق١٠٠-ق١٥٥هـ/ق١٦٠-ق٢١٠م). ومن يتصدى لهذا الموضوع بتأن واحترافية علمية وبحثية، فسوف يطلعنا على معارف جديدة لم يسبق بحثها أو دراستها.

ثانياً: التمهيدي :

تقع منطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي للمملكة العربية السعودية، وتقدر مساحتها بنحو (٨٠) ألف كيلومترا مربعا^(٢)، أما حدودها فمن الشمال: منطقة الباحة، ومن الجنوب: منطقة نجران، ومن الشرق: منطقة الرياض، ومن الغرب: منطقة مكة المكرمة ومنطقة جازان. وتنقسم منطقة عسير تضاريسيا إلى ثلاثة أقسام، هي: تهامة عسير^(٣)، وجبال السراة، والمنحدرات الشرقية، أما مناخ عسير فيختلف بين

(١) تاريخ الإمارة والقضاء في عموم بلاد تهامة والسراة موضوع جديد لم يدرس عبر أطوار التاريخ الإسلامي، وإن ظهرت بعض البحوث الحديثة المختصرة، الآن هذه الميادين تستحق أن تبسط في عشرات البحوث العلمية الرصينة. (ابن جريس).

(٢) الحربي، المعجم الجغرافي، البلاد العربية السعودية منطقة عسير، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ج١، ص٢٠.

(٣) تهامة عسير: هي المنطقة الساحلية الواقعة بين جبال السروات والبحر الأحمر. انظر: عسيري، علي أحمد، عسير، ص٥٢.

تهامة والسراة، ففي تهامة تكون الحرارة مرتفعة صيفاً، منخفضة شتاءً، وفي السراة تكون معتدلة صيفاً وشديدة البرودة شتاءً^(١)؛ وبذلك يظهر أن تباين تضاريس المنطقة، انعكس على مناخها، الذي كان مؤثراً على حياة الإنسان، وأوضاعه الاقتصادية؛ مما ينعكس على حياته الاجتماعية.

وعسير كاسم جغرافي مصطلح حديث، أما كاسم قبيلة فهو قديم^(٢)، أما سبب تسميتها بهذا الاسم فقد اختلفت الروايات، فبعضهم يرى أن ذلك يعود لوعورة وصعوبة تضاريسها^(٣)، بينما يقول النعمي: الصحيح أن إقليم عسير منسوب إلى أحد ساكنيه القدماء، واسمه: عسير من العدنانيين، كما هو معروف عند بعض النسابين^(٤)، أما اسم عسير كبلد، فلم يظهر على المسرح السياسي، إلا في منتصف القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) تقريباً، وذكر الهمداني اسم عسير كموطن لعشيرة في مخلاف جرش^(٥)، حيث كانت جرش هي الاسم التاريخي لمنطقة عسير الحالية، وتسكن منطقة عسير قبائل كثيرة منتشرة في السراة وتهامة، ومن هذه القبائل: شميران^(٦)، وبلقرن^(٧)، وبنو عمرو^(٨)، وبنو شهر^(٩)، وعسير^(١٠)، وقحطان^(١١)، وشهران^(١٢)، وغيرهم، وهم

- (١) شاعر، محمود، شبه جزيرة العرب عسير، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ١٩.
- (٢) حمزة، فؤاد، في بلاد عسير، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ط٢، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ص ٨٥.
- (٣) حمزة، المرجع نفسه ص ٩٠.
- (٤) النعمي، هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ، ص ١٦.
- (٥) حمزة، في بلاد عسير، ص ٩٩.
- (٦) شميران: بلادهم تقع غرب بيشة على طريق الطائف في السراة، منحدره غرباً إلى تهامة، جنوب بلاد غامد، وغرب شهران، وشمال خثعم وبلقرن. انظر: الجاسر، معجم القبائل، ج ١، ص ٢٥٦.
- (٧) بلقرن: يحدهم شمالاً شميران، وجنوباً بلاد بني عمرو، وشرقاً بادية بلحارث وبيشة النخل، وغرباً تهامة بلقرن. انظر: الجاسر، معجم القبائل، ج ٢، ص ١٧٥-٥٧٦.
- (٨) بنو عمرو: يحدهم من الجنوب بنو شهر، ومن الشمال بلقرن، ومن الغرب تهامة بني عمرو، ومن الشرق بيشة. انظر: العمروي، قبائل إقليم عسير، ج ١، ص ٢١٨.
- (٩) بنو شهر: يحدهم من الشمال بلاد بني عمرو وبلقرن، ومن الجنوب بللسمر، ومن الشرق بيشة وقبائل شهران، ومن الغرب بلاد محابيل. وسهول تهامية أخرى انظر: جريس، غيثان بن علي، صفحات من تاريخ عسير، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، س (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، ج ١، ص ٢٦؛ ابن جريس، غيثان بن علي، بلاد شهر وبنو عمرو خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، أبها، مطابع مازن، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- (١٠) عسير: يحدها من الغرب رجال ألمع، ومن الشرق بلاد شهران، ومن الجنوب قحطان، ومن الشمال بللحمر وبللسمر، وحاضرتها أبها. انظر: عسيري، علي أحمد عيسى، عسير من عام (١٢٤٩-١٢٨٩هـ/ ١٨٢٣-١٨٧٢م)، ص ٨٨.
- (١١) قحطان تنقسم إلى عدة أقسام رئيسية: سحان، وجنب، ورفيدة، وواديعة. وتنقسم هذه الأقسام إلى عدة قبائل كبرى، يحدها شمالاً عسير وشهران، وجنوباً صحار ونجران، وغرباً وادي بيش، وشرقاً الربع الخالي. انظر: الجاسر، معجم القبائل، ج ٢، ص ٢٦، مشاهدات الباحث.
- (١٢) شهران: يحدها من الشمال الشلاوة وسبيع، ومن الجنوب رفيدة وعسير، ومن الغرب بنو مغيد من عسير، وبنو شهر، وبنو عمرو، وبلحمر وبلقرن وبللسمر، أما من الشرق فتحدها القبائل القحطانية. انظر: آل

مقسمون حسب منازلهم في السراة، وتهامة، والبادية.

كانت عسير خاضعة للحكم العثماني، كبقية أجزاء شبه الجزيرة العربية، لكن لما ضعفت الدولة العثمانية، بدأت الصراعات السياسية، والتناحرات القبلية تظهر في الجزيرة العربية^(١)، إلى أن قامت الدولة السعودية الأولى في الدرعية، بعد تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع أمير الدرعية محمد بن سعود عام (١١٥٧هـ / ١٧٤٤م) وبدأت في التوسع ونشر الدعوة السلفية، عبر جهود أئمة الدولة السعودية الأولى، محمد بن سعود، فعبد العزيز بن محمد، وسعود بن عبد العزيز الذي عرف باسم سعود الكبير، وفي عهده دخلت عسير تحت مظلة الدولة السعودية الأولى في عام (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م)، بعد أن انتشرت مبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها، وأيدها كثير من أهالي عسير في تلك الفترة.

استطاعت الدولة العثمانية أن تعيد سيطرتها على شبه الجزيرة العربية، بإسقاط الدولة السعودية الأولى^(٢)، على يد إبراهيم باشا بن محمد على باشا حاكم مصر، الذي قضى على الدرعية وخرّبها عام (١٢٣٣هـ / ١٨١٨م)؛ فعادت عسير مرة أخرى إلى حكم العثمانيين، الذين واجههم أبناء المنطقة بالعديد من الثورات، ولاسيما في عهد الأمير محمد بن عائض، الذي قتل على يد القوات العثمانية سنة (١٢٨٩هـ)، وبقتله دخلت عسير تحت الحكم العثماني المباشر^(٣)، الذي استمر حوالي (٤٨) عاماً، تولى إدارة الحكم فيها ستة عشر والياً من الولاة والحكام العثمانيين، وكان آخرهم محيي الدين باشا^(٤)، الذي قاد العثمانيين في انسحابهم من عسير عام (١٣٣٧هـ / ١٩١٩م) بعد نهاية الحرب العالمية الأولى^(٥)، وأصبحت عسير بعد هذا الانسحاب عرضة للأطماع

طالع، عبد الكريم عائض، قبيلة شهران بين الماضي والحاضر بحوث تاريخية وجغرافية واجتماعية، المطابع الأهلية للأوفيس، الرياض، دت، د ط، ص ٣٦.

(١) حمزة، في بلاد عسير، ص ٩٩.

(٢) آل فائع، أحمد يحيى، دور آل المتحمي في مد نفوذ الدولة السعودية الأولى في عسير وما جاورها عام (١٢١٥هـ - ١٢٢٢هـ / ١٨٠٠ - ١٨١٨م)، مطابع الحميضي، الرياض، ط ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، ص ٣٢.

(٣) كان ذلك حينما أرسلت الدولة العثمانية الحملات المصرية إلى الجزيرة العربية، بقيادة محمد علي باشا من مصر سنة (١٢٢٦ - ١٢٣٣هـ / ١٨١٢ - ١٩١٨م)، الذي استطاع أن يسير عدة حملات، تمكنت في النهاية أن تسقط الدولة السعودية الأولى، وأن تعيد الجزيرة العربية مرة أخرى لحكم الدولة العثمانية. انظر: آل فائع، أحمد يحيى، دور آل متحمي، ص ص ٣٣، ٢٥٧، ٢٩٥.

(٤) محيي الدين باشا: آخر الولاة العثمانيين على عسير، وفي عهده انسحب الأتراك من أبها. انظر: النعمي، هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض، ط ٢، (١٩٤١هـ / ١٩٩٩م)، ص ٨٠.

(٥) النعمي، المرجع السابق، ص ١٤٠.

والصراعات فقامت بعض القبائل في عسير بمبايعة الإدريسي في صيبا^(١).

هادن الأمير حسن آل عائض^(٢) الإدريسي^(٣)، واتبع الأمير حسن سياسة تتسم بالشدّة والقوة مع القبائل؛ مما جعلهم يشكون منه للملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل؛ فحاول الملك التوسط لحل هذه القضية، لكن ابن عائض رفض وساطة الملك عبد العزيز^(٤)، فسير الملك عبد العزيز آل سعود قواته إلى عسير، بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد آل جلوي^(٥)، في شعبان (١٣٣٨هـ/١٩٢٠م)^(٦)، سارت حملته حتى بيشة، ثم تحركت في اتجاه القاعة في بلاد شهران، واستقرت بها الحملة، وبدأ الأمير الاتصال مع العديد من شيوخ المنطقة، وتجاوبت معه بعض القبائل، ثم بدأ الأمير ابن مساعد في التفاوض مع بن عائض، ومثّل ابن مساعد في المحادثات الشيخ القاضي عبد الله بن راشد^(٧)، إلا أنها باءت جميعها بالفشل، فحدثت معركة حجلا في آخر

(١) النعمي، عسير، ص ١٦: آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز دورها السياسي والاقتصادي والعسكري في بناء الدولة السعودية الحديثة، دراسة وثائقية، مطابع الفرزدق، الرياض، ط١، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص ٣٤.

(٢) حسن بن علي بن محمد بن عائض بن مرعي (..... - ١٣٥٧هـ/..... - ١٩٣٨م) آخر أمراء أسرة آل عائض التي كانت تحكم بلاد عسير، تولى إمارة القبيلة عام (١٣٢٠هـ/١٩١٢م) بعد وفاة أبيه، ولما خرج الأتراك من عسير (١٣٣٧هـ/١٩١٩م)، اتفق مع الإدريسي في صيبا، لكن سرعان ما نقض اتفاقه، وكان له تواصل مع الشريف الحسين بن علي، حاربه الملك عبد العزيز حتى دخل في طاعته، لكنه بعد عامين تمرد عليه، وطرد الأمير السعودي من أبها، فانتدب الملك عبد العزيز ابنه الأمير فيصل، الذي استطاع أن يجبره على العودة مرة أخرى إلى الطاعة، وأخذ للإقامة الجبرية في الرياض، ومات هناك. انظر: ابن مسفر، عبد الله بن علي، أخبار عسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٣٩٨هـ)، ص ٨٢؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج ٢، ٢٠٧.

(٣) محمد بن علي الإدريسي (١٢٩٣. ١٣٤١هـ/١٨٧٦. ١٩٢٣م) مؤسس دولة الأدراسة، ولد في صيبا، وسافر إلى مصر، ودرس بالأزهر، ثم سافر إلى كفرة في ليبيا، ثم السودان، ثم إلى صيبا، وهناك أقام إمارته. انظر: الزركلي، ص ٢١٥.

(٤) آل زلفة، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ص ٢٤-٣٧.

(٥) عبد العزيز بن مساعد بن جلوي بن تركي بن عبد الله بن سعود، ولد في مدينة الرياض عام (١٣٠٢هـ) كان رفيق الملك عبد العزيز في كفاحه، قاد الكثير من الحملات العسكرية التي أسندت إليه، منها عدة مهام في عسير، وتولى إمارة القصيم وحائل، وتوفي في الرياض عام (١٣٩٧هـ). انظر: سليمان، حسن حسن، الأمير عبد العزيز بن مساعد حياته ومآثره، دت، دط، ص ص ٢٣-٣٢؛ جريدة (أم القرى) العدد ٤٢٥، السنة التاسعة، في (٨ شوال ١٣٥١هـ/٣ فبراير ١٩٣٣م)، ص ٢؛ جريدة (صوت الحجاز)، العدد ٤٥، السنة الأولى، في (١١ شوال ١٣٥١هـ/٦ فبراير ١٩٣٣م)، ص ٤.

(٦) آل زلفة، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٥٢.

(٧) الشيخ عبد الله بن محمد بن راشد، قاضي الجيش الذي بعثه الملك عبد العزيز آل سعود بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد، لضم منطقة عسير وقد قام بدور فاعل في ضم المنطقة وتوطيد الأمن في البلاد أوفده عبد العزيز بن مساعد إلى الإدريسي بقصد تحسين العلاقات وعقدت معاهدة بين الملك عبد العزيز والإدريسي وتبودلت الرسائل والهدايا بين الطرفين كما كان له رسائل بينه وبين الإدريسي في حكم المحارب والردة وقد بقي القاضي عبد الله بن راشد في أبها إلى عام ١٣٤٠هـ حيث توفي ودفن في مقبرة شمسان جنوب أبها. انظر النعمي، شذا العبير من تراجم علماء وأدباء ومنتقضي منطقة عسير في الفترة ما بين (١٢١٥هـ إلى ١٤١٥هـ) (صورة في مركز دار المبع للتراث والثقافة)، ص ٢٥٠.

أسبوع من شهر شوال (١٣٣٨هـ)، وانتهت بانتصار ابن مساعد، وضم عسير تحت مظلة الحكم السعودي الذي سعى إلى توطيد أركان الحكم في منطقة عسير؛ وأصبح عام (١٣٣٨هـ) حقبة تاريخية جديدة للمنطقة^(١).

تولى على إمارة عسير منذ سنة (١٣٢٩هـ) حتى وفاة الملك عبد العزيز عام (١٣٧٣هـ) عددا من الأمراء، هم: الأمير شويش بن ضويحي^(٢)، ثم الأمير عبد الله بن سويلم^(٣)، ثم الأمير فهد بن عبد الكريم العقيلي^(٤)، ثم الأمير سعد بن عفيصان^(٥)، ثم الأمير عبد العزيز بن إبراهيم^(٦)، ثم الأمير عبد الله العسكر^(٧)، ثم الأمير تركي السديري^(٨)، فالأمير تركي بن ماضي^(٩).

(١) للاستزادة عن ضم عسير لحكم الملك عبد العزيز عام ١٣٢٨هـ - ١٩٢٠م. انظر: النعمي، تاريخ عسير بين الماضي والحاضر؛ آل زلفة، محمد ابن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز؛ جفشر، سعيد بن عبد الله، حملة الأمير عبد العزيز بن مساعد على عسير عام ١٣٢٨هـ / ١٩٢٠م، دراسة وثائقية، بحث غير منشور، ١٤٣٠هـ.

(٢) شويش بن ضويحي المطيري: عين أميراً لعسير في شهر جمادى الأولى عام (١٣٢٩هـ / ١٩٢١م)، لم تطل مدته، بقى ثمانية أشهر إلى آخر عام (١٣٢٩هـ / ١٩٢١م). انظر: النعمي، تاريخ عسير، ص ٣٦٢.

(٣) عبد الله بن سويلم: باشر عمله في أواخر عام (١٣٢٩هـ / ١٩٢١م)، واستمر لبضعة أشهر. انظر: النعمي، تاريخ عسير، ص ٣٦٢.

(٤) فهد بن عبد الكريم العقيلي: تولى الإمارة في جمادى الأولى من عام (١٣٤٠هـ / ١٩٢١م)، ثار عليه حسن بن عائض؛ مما جعل الملك عبد العزيز آل سعود يرسل ابنه الأمير فيصل، على رأس حملة قضت على هذه الثورة. انظر: النعمي، تاريخ عسير، ص ٣٦٢-٣٦٧.

(٥) سعد بن عفيصان: تسلم الإمارة في أربها عام (١٣٤١هـ)، لكنه توفي بعد شهرين من توليه الإمارة، فتولى الإمارة بالوكالة محمد بن جيفان. انظر: النعمي، تاريخ عسير، ص ٣٦٧ - ٣٦٩.

(٦) عبد العزيز بن إبراهيم آل إبراهيم: صدر قرار تعيينه في ١٠ شوال عام (١٣٤١هـ / ٢٥ مايو ١٩٢٢م) وفي عهده استطاع أن يعقد صلحا مع حسن بن عائض في قصره، استمر في الإمارة ستة أشهر إلى ربيع الثاني عام (١٣٤٢هـ / نوفمبر ١٩٢٢م). انظر: سليمان، حسن حسن، الأمير عبد العزيز بن مساعد حياته ومآثره، دت، دط، ص ٢٢-٢٣؛ مجلة (أم القرى) العدد ٤٢٥، السنة التاسعة، في ٨ شوال ١٣٥١هـ / فبراير ١٩٢٣م، ص ١٥٧ - ١٨١.

(٧) عبد الله بن إبراهيم العسكر: كان أميراً على المجعة، ثم عين أميراً على أربها في عام (١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م)، انظر: النعمي، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، ص ٣٧١ - ٣٨٠.

(٨) تركي بن أحمد السديري: وصل إلى أربها عام (١٣٥٢هـ / ١٩٢٣م)، في ظروف صعبة، استطاع بصرامته وحنكته أن يسير الأمور في عسير بكل قوة واقتدار، واستمر أميراً على عسير قرابة تسعة عشر عاماً حتى ١٠ رمضان عام (١٣٧١هـ / ١٦ مايو ١٩٥٤م)، حيث عين أميراً على جازان. انظر: النعمي، تاريخ عسير، ص ٢٨١ - ٢٨٣.

(٩) تركي بن محمد بن تركي بن ماضي من المزاريع من بني تميم، ولد عام (١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م)، شارك في العديب من المهام كانت بدايتها عام (١٣٢٩هـ / ١٩٢٠م) وعندما عين ابن عسكر أميراً لعسير، عمل معه كاتباً وأمينا لسره، انتدبه الملك عبد العزيز لعدة مهام رسمية؛ وبعدها عين أميراً على الظفير عام (١٣٥٣هـ / ١٩٢٤م)، ثم على نجران (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م)، ثم أميراً على أربها (١٣٧١هـ / ١٩٥٢م)، توفي يوم الثلاثاء ٨-١١-١٣٨٥هـ / ٢٧ فبراير ١٩٦٦م. انظر: آل مقوقع، عبد الله بن سعيد بن عبد الله، تركي بن محمد بن ماضي ١٣٤٢-١٣٨٥هـ، دراسة تاريخية وثائقية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٢م، ص ٢ - ١٢.

ثالثاً: نظام القضاء ومهامه في منطقة عسير:

١. التنظيم القضائي:

عندما انضوت عسير^(١) تحت حكم الملك عبد العزيز عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م)، بعد نجاح حملة الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي في ضمها^(٢)، كان وضع القضاء في منطقة عسير مسيراً لنفس النمط الذي سارت عليه الأنظمة القضائية في نجد؛ حيث دأب الملك عبد العزيز أثناء مسيرته لتوحيد أجزاء المملكة العربية السعودية، على تعيين أمير في كل بلد أو جهة يتم ضمها إلى مملكته الناشئة، ويصعبه قاض لإقامة الأحكام الشرعية، كان القاضي يتلقى الأوامر والتعيينات من الملك، ووجدت عدة وثائق تذكر صراحة أن مرجع القاضي هو الملك مباشرة، ومن ذلك قوله: "والشيخ محمد نايب عني في أحكام الشريعة، وأوصيناها بما يلزم من تقوى الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والعدل في الرعية"^(٣).

كانت سنة (١٣٣٨هـ) تمثل تاريخ نشأة القضاء في عسير في عهد الملك عبد العزيز، حيث كان الشيخ عبد الله بن راشد^(٤) قاضي الحملة، كان دوره لا يقتصر على الحكم في المخاصمات، وتطبيق الأحكام الشرعية، وتوجيه الجند، وزجرهم عن الظلم والتعدي، بل مارس بعض الأدوار السياسية المهمة^(٥)، وعين الشيخ عبد الله بن مرعي^(٦) قاضي ربيعة ورفيدة. قاضياً لأبها، بعد إخراجها من سجن ابن عائض بأبها، وهو أول قاض

(١) عسير: سبق التعريف بها. انظر: النعمي، هاشم بن سعيد، ص ١٦؛ الماضي، تركي بن محمد، من مذكرات تركي بن محمد الماضي عن العلاقات السعودية اليمنية (١٣٤٢-١٣٧١هـ/١٩٢٤-١٩٥٤م)، دار الشيل، الرياض، ١، ط ١، (١٤١٧هـ)، ص ٣٠٨؛ الحربي، علي إبراهيم ناصر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية منطقة عسير، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، ط ١، (١٤١٧هـ)، ج ١، ص ٢٠.

(٢) انظر: النعمي، تاريخ عسير، ص ٣٥٢-٣٦٠؛ آل زلفه، محمد عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٤-٣٧.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٢٩هـ)، رسالة من الملك عبد العزيز إلى عدد من مشايخ منطقة عسير تخبرهم بقدوم الشيخ محمد بن إسماعيل قاضياً، وشوش الضويحي أميراً، وأن محمد بن إسماعيل نائب الملك في الأحكام الشرعية والقضاء، محفوظة بمكتبة الباحث.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن راشد، تولى عدة مهام في عسير وغيرها بتوجيه من الملك عبد العزيز، ثم رافق الأمير عبد العزيز بن مساعد إلى عسير كقاضٍ للجيش، وقام بعدة مفاوضات سياسية مع مشايخ القبائل في عسير، ومع الإدريسي، وتوفى في أبها عام (١٤٤٠هـ)، ودفن في مقبرة حي شمسان بأبها. انظر: النعمي، هاشم بن سعيد، شذا العبير، نادي أبها الأدبي، أبها، ط ١، (١٤١٥هـ)، ص ٢٥٠.

(٥) سنتضح هذه الأدوار في صفحات قادمة من هذه الدراسة.

(٦) عبد الله بن مرعي المسقوي، قاضي ربيعة ورفيدة في أواخر الحكم العثماني، كان معارضاً لحسن آل عائض، فقام باعتقاله وسجنه، وبعد ضم عسير تم تعيينه قاضياً لأبها وتم التواصل مع حفيده محمد أحمد يحيى مرعي وقد وجدت منه كل إعانة وتشجيع ووعد بالكثير عن جده القاضي. انظر: النعمي، هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، ص ٣٢٦، ٣٤٧.

لأبها يعين بعد القاضي عبد الله بن راشد، ثم خلفه الشيخ ناصر بن عبد العزيز بن حصام^(١) فالشيخ محمد بن إسماعيل^(٢)، الذي كان مرافقاً للأمير شويش بن الضويحي^(٣)، ثم جاء بعده الشيخ محمد عبد اللطيف آل الشيخ^(٤) الذي خرج مغاضباً للأمير عبد الله بن سويلم^(٥)، فالشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ^(٦) الذي رافق الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود^(٧) أثناء حملته لإخماد تمرد آل عائض في منطقة عسير^(٨)، وقد توالفت التنظيمات القضائية في عسير كغيرها من مناطق المملكة، إلا أن التطبيق في عسير ظهر بشكل جلي في توحيد مرجعية القضاء في الحكم، حيث أصبح المذهب الحنبلي^(٩) مرجعاً للقضاة في عسير، عندما صدر في عام (١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م) أمر الملك عبد العزيز بالتمزام المذهب الحنبلي في القضاء، وفي حالة الخروج عن المذهب، يلزم تعليل ذلك

(١) الشيخ ناصر بن عبد العزيز الحسن الملقب بحصام، عين قاضياً في عسير أواخر عام (١٣٢٩هـ). وعاصر إمارة ابن سويلم. انظر: النعمي، شذا العبير، ص ٢٧٦؛ ابن جريس، غيثان بن علي، أيها حاضرة عسير دراسة وثائقية، مطابع الحميض، الرياض، ط ٢، ١٣٤٠هـ / ٢٠٠٩م ص ١٥٤.

(٢) الشيخ محمد بن إسماعيل بن عبد الوهاب النجدي، عين قاضياً في عسير - كان يُتَّى على علمه وورعه وتقاه، وقد وصفه الملك عبد العزيز بأنه نائب عنه في منطقة عسير في تنفيذ الأحكام الشرعية. للاستزادة انظر: ابن جريس، أيها حاضرة عسير، ص ص ١٥٢-١٥٣؛ وثيقة (بدون) رقم بتاريخ (١١/١٢/١٣٢٩هـ) بشأن أوامر وتعليمات لمشايخ رفيدة قحطان عن الملك عبد العزيز، مكتبة الباحث.

(٣) شويش الضويحي: سبق التعريف به.

(٤) الشيخ القاضي محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، يعد من العلماء البارزين في المملكة العربية السعودية، عين قاضياً في أيها، وخرج مغاضباً للأمير ابن سويلم؛ لسياسته الشديدة على الأهالي. انظر: ابن جريس، أيها حاضرة عسير، ص ١٥٤.

(٥) عبد الله بن سويلم: سبق التعريف به.

(٦) عبد الله بن حسن بن إبراهيم بن عبد الملك بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان، ولد في حوطة بني تميم، في شهر ذي الحجة (١٣١٠هـ) رافق الأمير فيصل بن عبد العزيز أثناء حملته على عسير لإخماد تمرد آل عائض، كانت له أدوار بارزة في تلك الحملة، عين قاضياً لمحكمة بيشة عام (١٣٥٤هـ). انظر: الزهراني، عبد الله بن محمد بن عائض، تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي، (١٣٤٤-١٤١٦هـ)، ج ٥، مطابع بهادر، د ط، (١٤١٨هـ)، ص ص ١٩٦ - ٢٩٩.

(٧) الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود: المقصود به الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج ٥، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٤٠٠، ٥٥، ١٩٨٠م، ص ص ١٦٦-١٦٨.

(٨) تمرد آل عائض بقيادة حسن بن عائض على أمير عسير فهد بن عبد الكريم العقيلي؛ مما جعل الملك عبد العزيز يرسل ابنه الأمير فيصل، على رأس حملة لإخماد التمرد. انظر النعمي، تاريخ عسير، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٧.

(٩) هو أحد المذاهب الأربعة المشهورة لأهل السنة والجماعة، ورأته الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى عام (٢٤١هـ) وهو المذهب الذي تبنته دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية. للاستزادة انظر: آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، مطابع حنيفة للأوقفت، الرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٧؛ آل الشيخ، عبد العزيز بن عبد الله، لمحات حول القضاء في المملكة العربية السعودية (١٣٣٦هـ / ١٤١٠هـ)، عالم الفوائد، ص ص ٧٧-٧٨.

بالدليل الشرعي^(١) إضافة إلى تعليمات تنظيمية لاستخدام الطوابع والأوراق الرسمية في المحاكم، وتعليمات مشددة تخص تنظيمات الرسم، واستيفاء هذا الأمر الذي كان مطبقاً بحرفيته، وبالالتزام كامل في منطقة عسير. وقد حددت المصادر الشرعية الفقهية الحنبلية، المعتمدة في المحاكم بمنطقة عسير، وغيرها من مناطق المملكة العربية السعودية، من كتب الفقه الحنبلي؛ لتكون مرجعاً للأحكام^(٢)، مع إبطال أي قوانين غير شرعية إسلامية^(٣)، كان القضاة من أهل عسير يعتمدون على المذهب الشافعي في أحكامهم^(٤). ونجد القاضي إبراهيم بن زين العابدين^(٥) يحكم بالقسامة في أداء خمسين يمينا فيما دون القتل، فتقدم المحكوم عليه بالتظلم لدى محكمة مكة المكرمة. وكانت محاكم عسير تابعة لها. فتمت مساءلة القاضي عن مصدر الحكم، فذكر الأدلة الفقهية حسب المذهب الشافعي، ثم قام بالعدول عن ذلك، وأخذ في الالتزام بالمذهب الحنبلي^(٦).

إلا أن تحولاً كبيراً حدث في تنظيم القضاء في عسير، ذلك عندما صدر توجيه الملك عبد العزيز، بتاريخ (٢٤/٧/١٣٤٤هـ/٨ فبراير/١٩٢٦م) بجعل المحاكم في عسير. وغيرها من المناطق الجنوبية والغربية. مرتبطة بدائرة رئاسة القضاء في مكة المكرمة، التي أمر الملك بإنشائها لتتولى الإشراف على القضاء، والقضاة، وما يصدر من أحكام^(٧).

(١) آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي، ص ٣١٢.

(٢) وثيقة رقم (١٩) بتاريخ ٨/٤/١٣٥٧هـ، صادرة من كاتب عدل أبها، لأمير عسير بشأن الرسوم، مركز ألع للتراث والثقافة.

(٣) كانت الفتوى التي أصدرها العلماء في ٨ شعبان عام ١٣٤٥هـ، تنص على ألا يحكم إلا بالشرع المطهر، وكانت تستهدف القضاء في عسير، والحجاز، والساحل الشرقي. انظر: آل دريب، سعود، التنظيم القضائي في المملكة، ص ٣٠٢، ٣٠٤.

(٤) المذهب الشافعي: هو المذهب الذي يعتمد في استنباطاته وطرقه على الأصول التي وضعها الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الذي يعد أول من دون كتاباً في الفقه، عرف باسم "أصول الفقه"، ونصت العديد من الأحكام في تلك الفترة على أن القاضي قد حكم بموجب المذهب الشافعي، كما وجدناه بالعديد من الوثائق، والصكوك التي صدرت قبيل الحكم السعودي الثالث لمنطقة عسير، أو في بداياته.

(٥) القاضي إبراهيم بن علي بن زين العابدين بن إبراهيم بن علي بن زين العابدين، قاضي محكمة رجال ألمع، ولد عام ١٣٠٥هـ، عمل قاضياً لمدة ثلاثين عاماً، وتوفي في عام ١٣٧٢هـ. انظر: الزهراني، تاريخ القضاء، والقضاة في العهد السعودي، ج ٥، ص ٣٤٥-٣٤٩.

(٦) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ عام ١٣٦٦هـ، حكم شرعي صادر من محكمة رجال ألمع، مكتبة الأستاذ علي بن الحسن الحفظي في أبها.

(٧) هذا التنظيم لم يقتصر على عسير فقط، بل شمل المملكة العربية السعودية بجميع مناطقها، وشملت التوجيهات تشكيل رئاسة القضاء في مكة المكرمة، وعين على رأسها الشيخ عبد الله بن سلمان بن بلهيد رئيساً للقضاء، ومشرفاً على أعمالهم في الحجاز، وعسير، والمناطق الجنوبية، والغربية. انظر: آل دريب، التنظيم القضائي، ص ٢٠٥.

تعاقدت على المحاكم في عسير بعض الأنظمة المتوالية ففي (٢٤/٢/١٣٤٦هـ / ٢٢ / أغسطس / ١٩٢٧م) صدر مرسوم ملكي يقضي بتشكيل لجنة مراقبة، للإشراف على معاملات المحاكم والمعارف وهيئة الأمر بالمعروف^(١)، وفي عام (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م) انتقل القضاء في عسير إلى تنظيم أدق وأوضح صورة، حيث صدر نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي، وهو أول نظام عالج ما يتصل بتسمية القضاة، ونوابهم، والمحاكم، واختصاصاتها الموضوعية، وتصنيفها، ودرجاتها، والدوائر المرتبطة بها، مثل كتابة العدل، وبيوت المال، وذلك في عام (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م)^(٢)، واستمر العمل به حتى صدور الأمر السامي رقم (٣٢/١/٣٢) في (٤/١/١٣٧٢هـ / ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢م) الذي تضمن نظاماً للقضاء الجديد، بنفس المسمى القديم للنظام والأبواب، مع تعديل في بعض الأحكام^(٣)، شاملاً لعدد من الأبواب، التي تنظم القضاء، وعمل القضاة في عسير^(٤). كانت المحاكم في عسير تتكون مما يلي: (١) محكمة الأمور المستعجلة الأولى: وفيها قاض واحد، ينظر في الجناح، والتقدير الشرعية، والحدود التي لا قطع فيها. (٢) محكمة الأمور المستعجلة: تتكون من قاض واحد، ينظر في أمور البادية، وما يتعلق بها، وتكون صلاحياتها كالمحكمة المستعجلة الأولى. (٣) المحكمة الشرعية الكبرى: تتكون من ثلاثة قضاة، أحدهم رئيس، وتتنظر في جميع الدعاوى التي تقدم لها، مما هو خارج عن اختصاص المحاكم المستعجلة^(٥). والمحكمة الشرعية في أبها تتكون من الأقسام الآتية: (أ) دار الرئاسة. (ب) إدارة القضاء. (ج) إدارة المساعد. (د) إدارة قاضي محكمة أبها. (هـ) إدارة كتابة العدل. (و) إدارة بيت المال. (ز) إدارة التحرير. (ح) إدارة المحاسبة، وتتبعها المحاكم الأخرى في باقي منطقة عسير^(٦). ولاشك أن القضاء في عسير كان في جوهره متطابقاً ومتوافقاً مع باقي مدن ومناطق المملكة العربية السعودية، إلا أن تنوعه وتعدد مهامه، كانت صورته جليلة واضحة خارج حدود منطقة عسير، في الحجاز، أو الإحساء، أو نجد، وربما كانت بساطة أهالي عسير سبباً في ذلك

(١) صدر لأول مرة في تاريخ القضاء في المملكة المرسوم الملكي في (٤/٢/١٣٤٦هـ - أغسطس عام ١٩٢٧م) بنظام تشكيل المحاكم. انظر: آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) في عام (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م) صدر نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي، وشمل عسير، وغيرها من مناطق المملكة، ولم يكن مقتصرًا على منطقة عسير فقط. للاستزادة انظر: آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣٤٥-٣٤٦.

(٣) آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣٤٧-٣٤٩.

(٤) شمل عسير وغيرها من مناطق المملكة، والأبواب التي شملها هذا النظام هي: الباب الأول: رئاسة القضاء. الباب الثاني: تفتيش المحاكم. الباب الثالث: قضاة المحاكم. الباب الرابع: كتاب المحاكم الشرعية. الباب الخامس: المحضرون. الباب السادس: كتاب العدل. الباب السابع: دوائر بيت المال. الباب الثامن: مواد عمومية. انظر: آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣٤٧-٣٤٩.

(٥) آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣٠٨-٣١٢.

(٦) البشري، إسماعيل، إقليم عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٢٤.

التأخير، إضافة إلى ضعف المقدرات المالية وتواضعها للدولة في تلك الفترة، مما كان سبباً في تأخر التطبيق الكامل لهذه التنظيمات التي أوجدت تنوع القضاء.

وأول ما نجد أن المحكمة في عسير تكونت من قاض وكاتب^(١)، ثم تطورت المحاكم وأعمالها في عسير، وأخذت في السير نحو الاكتمال، متماشية مع غيرها من محاكم المملكة، حتى اكتمال الصورة أواخر الخمسينيات، وبداية الستينيات، حيث وجد الالتزام بالأوراق الرسمية، وإصدار الأحكام في صكوك رسمية، واهتم بالتسجيل والضبط في السجلات، وفيما يخص تشكيلات المحاكم في عسير في نهاية حكم الملك عبد العزيز، فهي كالتالي: (١) المحاكم الشرعية الكبرى: محكمة أبها العامة. (٢) المحاكم المستعجلة: مستعجلة أبها. (٣) كتابة العدل بأبها، التي أسست في (١/١١/١٣٧١هـ)، كان أول رئيس لها محمد بن إبراهيم^(٢). (٤) بيت المال في منطقة عسير، ومقره بالمحكمة العامة بأبها. (٥) محاكم الملحقات في عسير، وهي في: أحد رفيدة^(٣)، والمجاردة^(٤)، والمضة^(٥)، والنماص^(٦)، وبارق^(٧)، وبللسمر^(٨)، وبللحمر^(٩)، وبلقرن^(١٠)، وبيشة^(١١)،

(١) ابن جريس، غيثان، أبها حاضرة عسير، ص ٥١٥-٥٢٣.

(٢) محمد بن إبراهيم: هو محمد بن إبراهيم بن محمد النعمي، ولد في مدينة أبها عام (١٣٤٧هـ)، عين عام (١٣٦٥هـ)، رئيساً لكتاب المحكمة، وفي (١/١١/١٣٧١هـ) عين كاتب عدل بأبها، واشتهر بتقواه وعبادته، كان يختم القرآن الكريم في مسجده بأبها في شهر رمضان، كان مسجده يزدحم بالمصلين رغبة في متابعته وملازمته، مقابلة مع الشيخ عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحنيش في منزله بأبها، بتاريخ (١/٢/١٤٢٤هـ/١٢/يناير/٢٠١٢م): مقابلة مع الدكتور عبد الله بن سليمان، المستشار التعليمي بتعليم عسير، بتاريخ (١/١١/١٤٢٤هـ). انظر: النعمي، شذا العبير، ص ٢٨٤.

(٣) أحد رفيدة: تقع في الجنوب الشرقي من مدينة أبها، تسكنها قبائل رفيدة قحطان، وتشرف على عدة قرى. انظر: الحربي، علي إبراهيم ناصر، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ١٥٤؛ جفشر، محافظة أحد رفيدة في القرن الرابع عشر، دراسة تاريخية واجتماعية ووثائقية، ص ٢٠-٤٢.

(٤) المجاردة: إحدى محافظات عسير، تسكنها قبائل بني شهر وبني عمر في تهامة، انظر الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٨٢.

(٥) المضة: تقع شرق مدينة خميس مشيط، تسكنها قبائل قحطان، وتبعد عن تليلث (٨٠ كم) إلى الجنوب، وتتركز معظم الخدمات الحكومية القائمة في مركز الإمارة. انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٥٨.

(٦) النماص: إحدى محافظات عسير، تسكنها قبائل بني شهر. انظر الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٩٠.

(٧) بارق: مركز يتبع محافظة المجاردة، يسكنه قبيلة بارق الأزديّة. انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ص ٣٠.

(٨) بللسمر: يحدها من الجنوب بللحمر، ومن الشمال بنو شهر، ومن الغرب محاليل عسير، ومن الشرق شهران وبللحمر. انظر، العمروي، عمر بن غرامة، قبائل إقليم عسير في الجاهلية والإسلام. من (١٥٠٠ ق م - عام ١٢٠٠هـ)، مكتبة دار الطحاوي للنشر و التوزيع، الرياض، ج ١، ص ١٠٨.

(٩) بللحمر: مركز إمارة مرتبط بديوان إمارة عسير، تسكنه قبيلة بللحمر إحدى قبائل رجال الحجر، انظر الحربي، ص ٢٥.

(١٠) بلقرن: سبق التعريف بها.

(١١) بيشة: بكسر الباء، وسكون الياء، وفتح الشين، اسم يطلق بصفة خاصة على محافظة بيشة التابعة لمنطقة عسير. للاستزادة، انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٢٧١.

وتثليث^(١)، وتنومة^(٢)، وخميس مشيط^(٣)، وخيبر، ورجال ألمع^(٤)، وسراة عبيدة^(٥)، وظهران الجنوب^(٦)، ومحايل^(٧).

فيما يتعلق باختصاص ديوان المظالم فقد عرف في منطقة عسير من خلال التقدم بالمظلمة إلى الملك عبد العزيز، إلا أن نظامه الحالي لم يعرف إلا في فترة متأخرة عن فترة دراستنا وربما حفظت الروايات الشفهية وبعض الوثائق الرسمية عزل أمراء بلدان وقبائل وكتاب عدل بعد تعديهم وظلمهم للرعية والرفع بمظالمهم لمقام الملك عبد العزيز^(٨)، الذي كان يوجه قضاة المحاكم العامة بالنظر في المظلمة والحكم فيها دون تأخير أو تأجيل، وكانت أوامره في مثل هذه الأمور قوية وصارمة، وقد أعلن الملك عبد العزيز أنه يستقبل التظلمات من المواطنين، ومن ذلك إعلانه المؤرخ في (٢٦ ذي الحجة ١٣٤٤هـ / ٧ يوليو ١٩٢٦م) بقوله: "إن صاحب الجلالة يعلن للناس كافة، أن من كان لديه ظلامه على كائن من كان، موظفاً أو غيره كبيراً أو صغيراً، ثم يخفي ظلامته فإن إثمه على نفسه"^(٩).

أما مسميات القضاة، فالقاضي الذي يعين في أبها يُعدُّ رئيساً للقضاء في منطقة عسير، أو كبيراً لقضاة المنطقة، وربما تولى تعيين القضاة في المحاكم الملحقة، فمثلاً

- (١) تثليث : مدينة قديمة جداً اشتق اسمها من وادي تثليث، وتبعد (٢٢٥) كم شمال شرق إقليم عسير. للاستزادة : انظر: العمروي، عمر بن غرامة، منطقة تثليث وما حولها من (١٤١٤:٦٥٠هـ)، الرياض، ط١، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ص ص ١٥، ١٧، ١٦.
- (٢) تنومة: بفتح التاء وضم النون وسكون الواو وفتح الميم فتاء مربوطة، تقع شمال أبها بمسافة (١٢٠ كم)، وهي بلدة كبيرة في سراة بني شهر. انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٣٦.
- (٣) خميس مشيط: تقع شرق أبها، وهي أكبر مدن الجنوب، قاعدة قبيلة شهران، يحدها من الشرق أحد ريفدة ومحافظة تثليث، وشمالاً محافظة بيشة، ومن الجنوب والغرب مدينة أبها ومحافظة أحد ريفدة، وهي العاصمة التجارية لمنطقة عسير. للاستزادة. انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٣٩.
- (٤) رجال ألمع: تقع غرب مدينة أبها بمسافة (٤٥ كم)، على طريق عقبة الصماء، و(١٦٠ كم) على طريق أبها محايل الشعيبين. انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ج ١، ص ٧٩.
- (٥) سراة عبيدة: تقع في منطقة مرتفعات ذات تلال وأودية، وتقع جنوب شرق مدينة أبها، على مسافة (٨٥ كم) تقريباً. انظر ال سحيم، سعيد سعد، محافظة سراة عبيدة تاريخ وحضارة عادات وتقاليد، ط١، ١٤١٥هـ، ص ص ١٥-٢٢.
- (٦) ظَهْرَان الجنوب: بفتح الظاء وإسكان الهاء وفتح الراء، فألف ونون، تقع جنوب المملكة على الحدود الدولية مع الجمهورية اليمنية. انظر: الحربي، المعجم الجغرافي، ج ٢، ص ١٠٥.
- (٧) محايل: إحدى محافظات منطقة عسير التهامية، وتقع في شمال أبها بمسافة (٨٥ كم). انظر: الحربي، ج ١، ص ٦٠.
- (٨) مقابلة مع الأستاذ محمد بن علي بن عبد المتعالي في مركز ألمع للتراث والثقافة، في (١٢/١/١٤٣٤هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م)؛ مقابلة مع الشيخ محمد بن ناصر بن شويل في منزله بذيبة آل الجعل، في (٦/٩/١٤٣٤هـ / ١٤ يوليو ٢٠١٢م)؛ مقابلة مع تركي بن ناصر بن غوي بقرية آل عامر بتاريخ (١٢/١/١٤٣٤هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م).
- (٩) آل الشيخ، حسن عبد الله، التنظيم القضائي، ص ٣٧.

نجد أنه في عام (١٣٦٠هـ/١٩٤١م) عين للقضاء في منطقة عسير الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل^(١)، الذي خرج من تحت يده طلبة علم وقضاة، تم توجيههم للقضاء في المحاكم الملحقة بمحكمة أبها، كحسن العتمي^(٢)، في محكمة سيرة عبيدة^(٣)، وهاشم النعمي^(٤)، في محكمة محائل وغيرهم، وكان قد عين له مساعدا هو الشيخ صالح بن محمد التويجري^(٥)، فوجدت مناصب قاضي المحكمة، ومساعد القاضي، وكاتب العدل، ونائب كاتب العدل، ونائب قاضي المحكمة^(٦)، وعرف القضاة بلقب المشايخ، والمطاوعة، وطلبة العلم^(٧)، ووجد الباحث خطابا موجها من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، مؤرخا بتاريخ (٢ ربيع الأول ١٣٥٧هـ/ ٣ مايو ١٩٣٨م) إلى أمراء المسلمين، والمعتم من إمارة أبها، وجاء فيه: "من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل، إني من يراه من أمراء المسلمين وقضاتهم، وفقنا الله وإياهم لما يحبهم ويرضاه، وجعلنا الله وإياهم من صالحى عبده وأوليائه... فيما أن حكم الشرع هو المقدم في الخصومات بين عباد الله، في دمائهم، وأموالهم، وأعراضهم..."^(٨).

(١) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن علي الوابل من آل خليل من آل جعفر بطن من الضياغم من عبده من شمر، ولد في (١٣٢٨/٦/٢٢هـ)، حفظ القرآن قبل العشرين من عمره، ودرس على عدد من مشايخ القصيم عين في معهد مكة العلمي، ثم استقال منه، ثم عين قاضيا في الحلوة بحوطة بني تميم حتى عام (١٣٦٠هـ)، ثم عين قاضيا لمقاطعة أبها (عسير) مكرها، فتوجه وباشر العمل بها حتى عام (١٣٦٠هـ)، حيث طلب الإعضاء من القضاء، وكان قائما بأعمال التدريس والوعظ في جميع أوقاته، وله اليد الطولى في النهضة التعليمية، ونشر التوعية الإسلامية في منطقة عسير، وقد تخرج على يده عدد من طلاب العلم، شغلوا مناصب عالية في الدولة، وبخاصة في القضاء. انظر: النعمي، شذا العبير، ص ٢١٧ - ٢٢٠: الزهراني، تاريخ القضاء والقضاة، ص ٥، ص ١١٦-١٢٠.

(٢) حسن بن جعفر العتمي، ولد في بلاد ربيعة ورفيدة من عسير، رحل لطلب العلم في رجال أمع، فتعلم على يد آل الحفظي، ثم درس وتعلم على يد الشيخ عبد الله الوابل، امتاز بقوة الذاكرة، واستحضار المسائل الفكرية، وعندما استكمل قدرا كبيرا من العمل، عين قاضيا في محكمة سيرة عبيدة، ثم محكمة بيشة، وأخيرا رئيسا لهيأة تميز الغربية. النعمي: شذا العبير، ص ٩٤؛ الزهراني، عبد الله، تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي، ص ٢٢٢.

(٣) سيرة عبيدة: سبق التعريف بها .

(٤) القاضي والأديب هاشم بن سعيد بن علي النعمي، عين قاضيا لمحكمة محائل عسير عام (١٣٦٦هـ)، ثم نقل في أواخر سنة (١٣٨٧هـ) إلى محكمة رجال أمع، ثم نقل إلى المحكمة المستعجلة في أبها عام (١٣٨٣هـ)، وعمل رئيسا لها، أحيل للتقاعد عام (١٤١١هـ) انظر الزهراني، ج ٥، ص ١٥٠، ١٥٦: النعمي، شذا العبير، ص ٢٨٠، ٢٨٦؛ معبر، محمد ابن أحمد، هاشم بن سعيد النعمي في ذاكرة عسير (١٢٤٠-١٤٢١هـ).

(٥) صالح بن محمد بن عبد الله التويجري، عمل قاضيا لمحكمة محائل عسير، انظر: الزهراني، ج ٥، ص ٣٦٨.

(٦) ورد ذلك في عدد الوثائق منها: وثيقة رقم (١٢٤٥) بتاريخ ١٣٦٩/٥/٨ هـ، خطاب موج من نائب قاضي أبها إلى سعادة وكيل أمير عسير. مكتبة الباحث؛ وثيقة رقم (١٢٥١) بتاريخ (١٣٦٨/١٠/٢٧ هـ)، خطاب من نائب قاضي أبها إلى قاضي رجال أمع. مكتبة علي بن الحسن ابن علي الحفظي.

(٧) المشايخ، المطاوعة، طلبة علم: هي ألقاب تطلق على كل من عمل في مجال القضاء، أو الحسبة، أو التدريس للعلوم الدينية، مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور في منزله بال الشواط، في (١٢/٢/١٤٢٤هـ/ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م).

(٨) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٧/٢/٢هـ)، تعليمات بشأن القضاء، صادرة من الملك عبد العزيز معمة من إمارة أبها، مركز أمع للتراث والثقافة.

وكان مسمى القاضي الذي اعتمده الملك في خطابه، هو طالب العلم، ومن تلك الوصايا والتعليمات ما نوره نصاً من هذا الخطاب: "طالب العلم ينظر في الدعوى، فإن كانت الدعوى جديدة فله الحق أن يحكم فيها..." إضافة إلى عدد من التعليمات في التسجيل، والكتابة، وضبط الدعاوى، والشهود، وتركيتهم^(١). أما المسميات، كقاضي محكمة عامة، ومحكمة مستعجلة، وكاتب عدل، وقاضي تمييز، ودرجات السلك القضائي من ملازم قضائي، ووكيل محكمة، ورئيس محكمة تمييز، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فهي درجات جاءت متأخرة، لم تكن موجودة في عسير خلال حكم الملك عبد العزيز^(٢)، وفيما يتعلق بتعيين القضاة وعزلهم في عسير، فقد كان الملك عبد العزيز هو صاحب الولاية في ذلك^(٣)، وذلك وفقاً لشروط ولاية القضاء التي اشتملت عليها كتب الفقه الحنبلي^(٤).

إضافة إلى هذه الشروط، فقد وُجِدَ شرطُ الجنسية^(٥)، فكان لا بد أن يكون القاضي سعودي الجنسية حتى يتولى هذا المنصب، وهذه الشروط - غير شرط الجنسية - وجدت في كتب الفقه التي استند إليها القضاء خلال تلك الفترة وإلى وقتنا هذا، ونصت عدة وثائق عليها، تضمنت تعيينات لقضاة، وتوجيهات وتعليمات لهم، بل ربما كان في بعض توجيهاته أحكاماً قضائية^(٦)، ومن ذلك أن أحد أبناء منطقة عسير، توجه للملك عبد العزيز، يشتكي ظلماً وقعت عليه، فأرسل الملك عبد العزيز إلى شيخ قبيلته، يستفسر عن الظلمة في عدة نقاط، ثم وجّه بإحالتهم إلى الحاكم الشرعي في أباها^(٧).

القضاء من التعيين إلى الإحالة، ومروراً بالتعليمات والأنظمة، كان مرتبطاً بالإدارة والولاية الملكية^(٨)، ومن شروط التعيين للقضاء في نظام القضاء الصادر في سنة

(١) الوثيقة السابق ذكرها.

(٢) كانت المسميات التي وجدت في عهد الملك عبد العزيز، تخالف هذه المسميات التي أوردتها؛ حيث ظهرت هذه المسميات بعد أن صدر المرسوم الملكي م ١ بتاريخ ١٢/١/١٣٨٧هـ بالموافقة على كادر القضاة. انظر: آل الشيخ، حسن عبد الله، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م، ص ٢٩.

(٣) آل الشيخ، حسن عبد الله، ص ١٤.

(٤) الشروط الواجبة لتولي القضاء هي: أولاً: الإسلام. ثانياً: الحرية. ثالثاً: البلوغ. رابعاً: العقل. خامساً: الذكورة. سادساً: السمع. سابعاً: البصر. ثامناً: النطق. تاسعاً: العدالة. عاشراً: الكتابة. انظر: عمر، نبيل إسماعيل، أصول المرافعات الشرعية وعلم القضاء في المملكة العربية السعودية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص ص ٥٤-٥٩.

(٥) الجنسية: شرط من شروط تولي القضاء في المملكة العربية السعودية. انظر: آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣١٩.

(٦) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن تعليمات صادرة من الملك عبد العزيز لأحد قضاة منطقة عسير، محفوظة بمركز الميع للتراث والثقافة.

(٧) آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٣٥٠ - ٣٥١.

(٨) آل عامر، منصور عبد الله، مذكرة تاريخية عن القضاء، ص ٢.

(١٣٩٢هـ). أن يكون القاضي أحد خريجي كليات الشريعة بالمملكة العربية السعودية^(١)؛ إلا أن ما كان يقابله في فترة حكم الملك عبد العزيز، هو أن يكون الشخص مؤهلاً علمياً ومزكى من قبل أسيّاحه، وعلمائه، ومن عُرّف عنه العلم الشرعي^(٢)، وربما كان في أول حياته عالماً ومعلماً للعلوم الشرعية، فيكلف بالقضاء، فيتولاه كارهاً، ومن أمثلة هؤلاء القضاة العلماء في عسير الشيخ حسن جعفر العتمي^(٣)، والشيخ عبد الباري بن الحسين الحفظي^(٤)، والشيخ سعد بن سعدان^(٥)، الذي طلبه الأمير سعيد بن عبدالعزيز بن مشيط^(٦). من الملك عبد العزيز، والشيخ سليمان بن جمهور^(٧)، الذي كان كاتباً ثم عين قاضياً، وكذلك الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل الذي تمتنع عن القضاء ورفض، إلى أن تولاه مجبراً؛ لثقة الملك عبد العزيز فيه، وتزكية الشيخ بن إبراهيم له، وهو الذي اهتم بالتعليم، وجعلَه صنواً لعمله في القضاء، وكذلك الشيخ عبد الله الحكمي^(٨)، الذي كان معلماً ومعيّناً للشيخ الوابل في مهامه التعليمية، ثم عين بعد ذلك قاضياً.

(١) ابن جريس، أيها حاضرة عسير، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) آل الشيخ، عبد العزيز عبد الله، لمحات حول القضاء في المملكة، ص ٧٥.

(٣) حسن جعفر العتمي، سبق التعريف به.

(٤) عبد الباري بن الحسين الحفظي، درس على يد علماء آل الحفظي، ثم رحل لطلب العلم، وعين عام (١٣٦٢هـ) قاضياً في محكمة تهامة قحطان، ثم انتقل إلى الجوة على رأس عقبة تهامة قحطان، لسوء مناخ مكانها السابق، وقد طلب الإعفاء من القضاء؛ فرفض طلبه لحاجة العمل له، إلا أن المرض أقعده، فتم إعفاؤه من القضاء لوضعه الصحي، النعمي، شذا العبير، ص ١٤٦.

(٥) سعد بن سعدان: عالم جليل ورع، وأديب، وشاعر، كان قاضياً في بداية الحكم السعودي في عسير، وطلبه الأمير سعيد بن عبد العزيز بن مشيط قاضياً لخميس مشيط، إلا أنه اعتذر، ويبدو أنه تعرض لضغط أدى لقبوله القضاء في آخر المطاف، ابن جريس، أيها حاضرة عسير، ص ١٥؛ وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (بدون)، تضمنت اعتذار القاضي ابن سعدان من الشيخ ابن مشيط عن تولي القضاء، انظر: ابن مشيط، عبد العزيز بن سعيد، الشيخ سعيد بن عبد العزيز بن مشيط، شيخ شمل قبائل شهران في ذاكرة التاريخ، دار بن حزم للنشر والتوزيع، الرياض ط ١، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص ٣٠-١٠٤.

(٦) سعيد بن عبد العزيز بن حسين بن مشيط الغنومي الرشدي الشهراني (١٢٨٧ - ١٣٩٣هـ/١٨٧٠ - ١٩٧٣م) ولد بقريّة ذهبان بخميس مشيط، شيخ شمل قبائل شهران، كان عضواً في مجلس المبعوثان في الأستانة، شارك في حملة الأمير فيصل بن عبد العزيز ضد ابن عائض، وشارك في حصار جدة، وفي العديد من المعارك الحربية وكذلك شارك في عدد من النشاطات السياسية. للاستزادة انظر: ابن مشيط، عبد العزيز بن سعيد، المرجع السابق ص ٣٠-١٠٤.

(٧) سليمان بن محمد بن منصور بن جمهور العدواني، قاضي أيها، ولد عام (٢٦٥هـ) في سدير، عينه الملك عبد العزيز قاضياً لمدينة أبها أواخر عام (١٢٤٢هـ)، كان عالماً حازماً واعظاً داعياً إلى الله لم يقتصر على النظر في القضايا الشرعية وحسب بل كانت له بوادر في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وكان يكتب العديد من المواعظ إلى بعض الأوساط العلمية في عسير للمناصرة، كان حافظاً للقرآن، طلب إعفاءه من القضاء عام (١٢٤٨هـ)، وتوفي عام (١٣٦١هـ). انظر: النعمي، شذا العبير، ص ١٢٦؛ الزهراني، ج، ص ١١٢-١١٥.

(٨) عبد الله بن مهدي الحكمي من مواليد مدينة صيبا عام (١٣٣٠هـ)، كان معلماً عمل في تعليم محاليل عسير وبيشة والنماص، وعمل معلماً مع الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ثم ترك مهنة التعليم والتحق برئاسة القضاء في عام (١٣٦٧هـ)، إلا أنه استمر يعطي الدروس في القرى والمساجد بمنطقة عسير. انظر ابن جريس، غيثان علي، تاريخ التعليم في منطقة عسير (١٣٥٤هـ-١٣٨٦هـ) (١٩٢٤-١٩٦٦م) ط ١، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م) ج ١، ص ٢٥٠-٢٥١.

أما آخر ما يتعلق بالتنظيم القضائي في عسير، فهو المخصصات المالية للقضاة، فقد كانت مخصصات القضاة المالية، ومن يتبعهم من موظفين في منطقة عسير، يتم إقرارها من قبل الملك عبد العزيز، وتصرف لهم من قبل وزارة المالية، ولم يكن هناك في بادئ الأمر رواتب للعاملين، وإنما تعطى لهم على شكل مؤونة غذائية ومخصصات، يأخذها الموظف في أوقات معلومة، ثم بدأ تقرير الرواتب فيما بعد، وسبقت مقاطعة عسير غيرها في ذلك، وبدأت بعد عام (١٣٥١هـ / ١٩٣٢م) في تقرير الرواتب بطريقة رسمية^(١)، ففي عام (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م) نجد بياناً برواتب بعض القضاة وموظفي المحاكم^(٢)، نعرضه كما يلي:

م	اسم الوظيفة	المنطقة	الراتب الشهري
١.	قاضي محكمة	الحرجة وظهران (ناصر بن جعوان)	١١٠٠ قروش
٢.	قاضي محكمة	محايل	٤٩٥ قرشاً
٣.	كاتب المحكمة والعدل	محايل	٢٢٠ قرشاً
٤.	كاتب المحكمة والعدل	ظهران والحرجة	١١٠ قروش
٥.	خادم المحكمة	الحرجة وظهران	١١٠ قروش
٦.	خادم المحكمة	محايل	٥٥ قرشاً

ونجد توجيهات الملك عبد العزيز إلى وكيل مالية أبها عبد الوهاب أبو ملحمة^(٣)، في (١٤ جمادي الآخرة ١٣٥٩هـ / ٢٠ يوليو ١٩٤٠م) بخصوص مرتبات القاضي، والمؤذن، وإمام القصر، وطلبة العلم، وقد وردت في خطاب جلالته كما يلي: (أ) الشيخ سليمان بن جمهور^(٤) (قاض) ستون ريالاً، ومداه قهوة، ومداه سكر. (ب) (مطوع القصر)^(٥): ثلاثون ريالاً، ومداه قهوة ومد سكر. (ج) كاتب الشيخ^(٦): عشرة ريالاً. (د) مؤذن الشيخ^(٧): خمسة ريالاً، ونصف مد قهوة، ونصف مد سكر. (هـ) مطوع ومؤذن

(١) ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، ص ٢٩.

(٢) ابن جريس، المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٣) عبد الوهاب بن محمد بن علي بن سلطان أبو ملحمة (١٢٠٣ - ١٣٧٤هـ / ١٨٨٥ - ١٩٥٤م) ولد في قرية العرق بخميس مشيط، كان له مساهمات عسكرية، وحرية، وأمنية وسياسية في منطقة عسير، في بداية دخولها في حكم الملك عبد العزيز آل سعود، كلفه الملك عبد العزيز عام (١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م) بإدارة بيت مال أبها، قام بجهود إدارية كبيرة في إدارة المالية بأبها. انظر: جريس، غيثان ابن علي، عبد الوهاب أبو ملحمة في جنوب البلاد السعودية (١٢٤٠ - ١٣٧٤هـ / ١٩٢١ - ١٩٥٤م) دراسة تاريخية - وثائقية، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، (١٤٢٢هـ / ٢٠١٢م)، ص ٢٠-٦٢.

(٤) سبق التعريف به

(٥) مطوع القصر: إمام المسجد الخاص بقصر الإمارة.

(٦) كاتب الشيخ: يقصد به الكاتب الخاص بالقاضي والمسؤول عن كتابة ما يمليه

(٧) مؤذن الشيخ: هو المؤذن بالمسجد الخاص بقصر الإمارة، وقرن بالشيخ من باب أن القاضي كان مشرفاً على أعماله.

نعمان^(١): ستة ريالات. (و) مقهوي الشيخ^(٢): تسعة ريالات، ونصف مد قهوة، ونصف مد سكر. (ز) راوي المسجد^(٣). مع ثمن قاز المسجد أربعة ريالات. ومجموع الرواتب الشهرية (١٢١) ريالاً شهرياً.

إلا أننا نجد الرواتب في بعض الأحيان لا تُصَرَف بالريال وربما صُرفت بالقروش؛ حيث نجد بيان موازنة رواتب القضاة في بيشة^(٤). عام (١٣٦٠هـ) قد قدرت بالقروش، وكان راتب القاضي (١٣١٢،٥) قرشاً للشهر الواحد، والكاتب (٣٣٠) قرشاً، والمرشد (٢٢٠) قرشاً، والخادم (١٦٥) قرشاً، وفي جدول رواتب المحكمة الشرعية لشهر شعبان عام (١٣٥٤هـ)، نجد أن الرواتب كانت كما يلي:

الاسم	الوظيفة	الراتب الشهري بالريال
الشيخ عبدالعزيز الثميري ^(٥)	ورق كتابة	٥٠ ريالاً
عبدالله باذيب ^(٦)	أجرة مركوب إلى المحكمة بالشعبين	٣٠ ريالاً

إضافة إلى رواتب الأمر بالمعروف، والمؤذن، والخادم، والمتفرقات، وما وجد في مخصصات بيان للقضاة وكتاب العدل، صرف المتفرقات لشهر ربيع الثاني (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م^(٧))، وهو كما يلي:

١١ قرشاً سعودياً	ورق كتابة
٢٢ قرشاً سعودياً	أجرة مركوب إلى المحكمة بالشعبين

ولاشك أن الوظائف الملحقة بأعمالهم، كانت تختلف من وقت لآخر، ربما بسبب أوضاع الدولة الاقتصادية، ففي المحرم (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م) نجد أن راتب قاضي بيشة (١٢٨٣) قرشاً، وكاتب المحكمة ٣٢٩،٥ قرشاً^(٨)، ويبدو أن الرواتب لم تكن ثابتة

(١) نعمان: أحد أحياء مدينة أبها، (مقابلة مع عبد الله بن علي بن عبد الله بمنزله في مدينة أبها، بتاريخ ١٤٢٣/٣/١هـ/ ١٢ يناير ٢٠١٣م).

(٢) مقهوي الشيخ: الشخص المسؤول عن إعداد القهوة.

(٣) راوي المسجد: المسؤول عن إيصال الماء إلى المسجد.

(٤) بيشة: سبق التعريف بها، ص (٢٤).

(٥) عبدالعزيز بن عبد الرحمن الثميري، قاضي أبها عام (١٣٥٥ - ١٣٦٠هـ) عينه الملك عبدالعزيز بموجب المرسوم الملكي رقم (١٣٥٥.٢.٦٠هـ)، ثم انتقل إلى محكمة صبيبا حتى وفاته. انظر: النعمي، شذا العبير، ص ١٧٥، انظر: الزهراني، ج ٥، ص ١٠٨.

(٦) عبدالله باذيب: وجد عدداً من الوثائق تذكر أنه كاتب عدل أبها، ولم نجد له ترجمة.

(٧) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٨هـ)، وهي وثيقة تبين مصروف المتفرقات لشهر ربيع الثاني (١٣٥٨هـ). مكتبة علي ابن الحسن الحفظي.

(٨) ابن جريس، غيثان بن علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب (عسير ونجران)، ج ٣، ط ١، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢-٢٠١١م، ص ٤٨٨، والطبعة الثانية، مطبوعات جامعة الملك خالد (١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)، ص ٤٥١.

بل هي بين النقص والزيادة، ففي شهر صفر (١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م)، نجد أن ناصر بن جعوان راتبه (١٣٤٥) قرشاً، أي بزيادة (٢٤٥) قرشاً عن راتبه الشهري في عام (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م)، وفي صفر (١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م) نجد أن راتب الشيخ ناصر بن جعوان قد أصبح (٢٠٢٦،٥٠) قرشاً^(١)، وفي وثيقة قديمة بتاريخ (١٣٦١هـ)، نجد إشارة إلى مطوعين أمرين بالمعروف وناهين عن المنكر، يتبعون قاضي المحكمة الشيخ عبد الله ابن يوسف الوابل، راتب كل منهم (٤٣٩،٥) قرشاً^(٢)، مما يظهر أن رواتب القضاة لم تكن ثابتة، بل هي في زيادة، إلا أننا لم نستطع معرفة ما إذا كانت زيادة سنوية ثابتة. أم أنها زيادة فرضتها ظروف الدولة المالية التي كانت تتحسن طردياً، بالاهتمام بالقضاة ومخصصاتهم، إلى درجة أنه كان بإمكان قاضٍ في محكمة ملحقة بالمحكمة الشرعية الرئيسية في أبها، أن يخاطب الملك عبد العزيز مباشرة في مخصصاته، أو مخصصات الموظفين الذين يتبعونه، ويقعون تحت إدارته وإشرافه، وكانت مثل هذه الطلبات تقابل بالموافقة منه وذلك تقديراً وإجلالاً منه لهؤلاء القضاة ومكانتهم، ومن ذلك ما ورد في وثيقة من قاضي النماص، يطلب فيها تعيين من يقوم على شؤون الجامع في النماص، من مؤذن، وخادم، وكان خطابه موجهاً للملك عبد العزيز مباشرة، وقد أوجب طلبه، وذلك بالموافقة على تعيينهم، وتخصيص وظيفتين لهذا الأمر مع تحديد رواتبهم^(٣).

ومن خلال ما تم الإشارة إليه عن التنظيم القضائي في منطقة عسير نجد أن لها نصيباً كبيراً من اهتمام ولاية الأمر، يتضح ذلك من أسماء القضاة الذين عملوا بالقضاء قبل إعادة ضم عسير للحكم السعودي (١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م) وبعده، ولم يكن الاهتمام في تعيين القضاة فقط، بل في اختيارهم وتقديرهم وإجلالهم وتوفير كل ما يحتاجونه من تعليمات وتوجيهات تسهل أداء أعمالهم أو تقدير معنوي أو مالي ليحفظ لهم حياة كريمة عزيزة تجعلهم يتفرغون في إرساء العدل الذي هو أساس الحكم لأي دولة.

٢. الإجراءات القضائية :

أ. مجالس القضاة :

يقصد بمجالس القضاة في منطقة عسير مكان التقاضي، والأصل أنه يجوز الفصل بين الناس في أي مكان، سواء في السوق أم في البيت أم غير ذلك، إذا لم يحدد ولي الأمر مكاناً خاصاً^(٤). للقاضي، ولما للقضاء من أهمية لدى الملك عبد العزيز فقد

(١) ابن جريس، المرجع السابق، ص ٤٨٩.

(٢) ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، ص ١٩٧.

(٣) ابن جريس، القول المكتوب، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٤) آل الشيخ، حسن عبد الله، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، ص ٣١.

التزم هو وأمرؤه المعينون في عسير، والبلاد التابعة لها بما وضعه الفقهاء من شروط وآداب لمجلس القضاء التي ينبغي أن تتوافر فيه؛ ليؤدي رسالته على أتم وجه^(١)، وكانت المحاكم في عسير وغيرها في الأغلب، تقع في موضع متوسط في البلد وبارز، حتى يسهل على الناس الوصول إليها، وغالبا مجاورة لمقر الإمارة، ومطلّة على السوق^(٢)، واشترط الفقهاء أن يكون مقرّ القضاء ومجالس القضاة فسيحة، إلى غير ذلك من الشروط التي تؤدي إلى راحة النفس^(٣)، وكان الوضع في منطقة عسير في ذلك الوقت، لا يوفر هذه الشروط كاملة حسب ما روى المعاصرون^(٤)، إلا أن سهولة الوصول إلى المحكمة في عسير ومعرفة مكانها، كان أمرا متاحا وواضحا لجميع أبناء المنطقة، ساعد على ذلك بساطة الحياة، وتقارب الناس في أوضاعهم المادية ونقائهم؛ مما جعل إيصال السائل أو القاصد إلى المحكمة أمرا متيسرا وسهلا.

والقضاة ملتزمون باشتراطات الفقهاء فيما يخص مجالس القضاء، وكان القاضي يحكم في بيته، أو في المسجد، أو في أي مكان وجد فيه، أو في مجلس الأمير، أو في مجالس مشايخ القبائل^(٥)، وربما كان لبعض القضاة مجالسهم الخاصة التي يقومون فيها بضيافة زوارهم، إلا أن هذه المجالس تتحول إلى قاعة محاكمة علنية، يقضي فيها القاضي بين زواره المتخاصمين^(٦)، وكان لبعضهم عادة أن يكون له مجلس في الهواء الطلق، كالشيخ عبد الله بن يوسف الوابل^(٧). فكان له مجلس يعقد كل يوم جمعة، ومن القضاة الذين كانت لهم مجالس في الهواء الطلق أو الأسواق، الشيخ ناصر بن جعوان^(٨)، كان يقوم بأداء الدوام الرسمي في المحكمة بسرارة عبيدة^(٩)، ومقرها بالقرب

(١) ناجم، محمد الأمين بن محمد بن أحمد، القضاء وشروط القاضي في الشريعة الإسلامية وأثر تطبيقه في المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، ص ٦٧ - ٦٩؛ ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، ٦٩.

(٢) ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، ص ٧٣.

(٣) آل الشيخ، حسن عبد الله، ص ٣١؛ ناجم، القضاء وشروط القاضي، ص ٦٧؛ العمروي، عمر غرامة، القضاء والقضاة، الرياض، مطابع الشريف، ط ١، (١٤٠٠هـ)، ص ٢١.

(٤) مقابلة مع الشيخ عبد العزيز بن الذيب في منزله بالمسقى في عام (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م)؛ مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور في منزله بال شواط، عام (١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢م).

(٥) ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٩٧، جريس، أنها حاضرة عسير، ص ١٥٣؛ آل الشيخ، عبد العزيز عبد الله، لمحات حول القضاء، ص ٧٦.

(٦) مقابلة مع الشيخ عبد المحسن بن شافي بمنزله في جاش، أثناء حديثه عن القضاء في تثليث عام (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م).

(٧) الحميد، عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٣٢.

(٨) ناصر بن عيد الرحمن بن جعوان، صدر الأمر الملكي بتعيينه قاضيا لخميس مشيط في (١٣٥٥هـ)، ثم عمل قاضيا في سرارة عبيدة، عرف بقوته في الحق، وعدله، وحزمه. للاستزادة انظر: النعمي، شذا العبير، ص ١٧٥؛ الزهراني، تاريخ القضاة، ج ٥، ص ٣١٤.

(٩) سرارة عبيدة: سبق التعريف بها .

من السوق الأسبوعي، حتى نهاية الدوام، ثم يعود إلى منزله، وبعد ذلك يؤدي صلاة العصر في ساحة السوق، كانت له تكية يجلس عليها، ويكون مجلسه عامرا بالحضور، يحكم بين الناس حتى حلول صلاة المغرب، والشيخ حسن بن جعفر العتمي^(١)، كان مجلسه في سوق الخميس بالسراة يبدأ يوميا من بعد صلاة العصر، ويحضره موظفو المحكمة آنذاك وكتابها، والصكوك والأحكام تسجل في المجلس، وتصدر وتنفذ، وإذا كانت هناك حدود تعزيرية كجلد أو نحوه، فإنها تنفذ في حينها^(٢)، وكل ذلك حرص من القضاة على مصالح الناس، وعدم تأخيرها، وإذا عرفنا أن بعض القضاة انتقلوا إلى عدد من محاكم المنطقة، فلاشك أنهم سيطبقون نفس الإجراءات، ويظهر لنا أن إيجاد مجالس أخرى للقضاة غير المحكمة، كان الهدف منه تسهيل شؤون المواطنين، وإقامة العدل، وعدم تأخر المعاملات والأقضية.

كان لكل شيخ قبيلة متكلفة بحماية السوق، مجلس يحضره كبار أفراد قبيلته، ويحضره قاضي البلد، ويكون مجلسا من مجالس القاضي للحكم والقضاء^(٣). وهذه العادة لحظها الكثير من الرحالة في منطقة عسير، أثناء دخولهم الأسواق في المنطقة؛ ذكر قلبي سوق بيشة، وأشار إلى بعض المشاهد فقال: "وجدنا الأمير في يوم وصولنا، قد عقد جلسة قضائية مكشوفة في ساحة السوق، كما جرت العادة، وكانت الإصدارات مباشرة، وذلك بإنزال العقوبة علنا"^(٤).

لا يعني ذلك أن القاضي في محاكم عسير لم يكن له مقر رسمي لاستقبال الأقضية، لكن سهولة الحياة وطبيعة أدوار القضاة التي كانوا يؤدونها للمجتمع العسيري تتطلب أن يكون القاضي قريبا من المجتمع، وعرف لكل قاض محكمة يقوم بالحكم فيها بين الناس، وكانت في غالب الأحيان في وسط البلد. ومن أمثلة ذلك مقر القضاء والقضاة في مدينة أبها، فقد كان بجوار مسجد برزان في وسط سوق أبها الأسبوعي الذي يعقد كل يوم ثلاثاء^(٥)، وكذلك الأمر في خميس مشيط^(٦)،

(١) سبق الترجمة له .

(٢) مقابلة مع الشيخ عبد الله بن علي بن عبد الله في منزله بأبها في (١٤٢٣/٣/١هـ / ١٣/يناير ٢٠١٣م) في حديثه عن القضاء والقضاة في سراة عبيدة .

(٣) مقابلة مع كل من عبد الله بن محمد بن مشعف، ومحمد بن مشبب بن درع، في ثانوية الملك خالد في سبت بني بشر، بتاريخ (١٤٢٢/٣/٢١هـ / ١٢/يونيو ٢٠٠١م) .

(٤) فيلبي، هاري سانت جون (عبد الله فيلبي)، مرتفعات الجزيرة العربية، راجعه وعلق عليه أ.د. غيثان بن علي جريس، العبيكان، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ص ٨٦، ٩٢، ٢١٧، ٢٢٠ .

(٥) مقابلة مع الأستاذ عبد الله بن علي بن عبد الله في منزله في مدينة أبها، في شهر محرم بتاريخ (١٤٢٤/٣/١هـ / ١٣/يناير ٢٠١٣).

(٦) مقابلة مع الأستاذ عبد العزيز محمد الشهراني في منزله بخميس مشيط بتاريخ (١٤٢٤/٤/٢هـ / ١٢/فبراير ٢٠١٣م).

وأحد رفيده^(١)، والنماص^(٢)، وظهران الجنوب^(٣)، وبيشة^(٤)، وغيرها من المحاكم في منطقة عسير.

يتضح أن مجالس القضاء والقضاة في عسير، كانت ملتزمة بالشروط والآداب التي أقرها الفقهاء، مع تعدد أشكالها وأوصافها، ومجلس القاضي الذي يكون فيه مجلس الحكم، هو المجلس الذي تدعو الحاجة إلى أن يقضي فيه القاضي، سواء كان في سوق أم في مجلس شيخ القبيلة، أم في جلسة له في الهواء الطلق، أم في مجلسه المخصص لاستقبال أضيافه، أم في مقر المحكمة المدة لاستقبال القضايا، أم في مجلس أمير البلد، وذلك في توافق مع ما كان عليه القضاة خلال الأزمنة الأولى من التاريخ الإسلامي. والسبب في ذلك سهولة الحياة، وحرص القضاة على إقرار العدل، وقضاء حوائج الناس؛ من باب إشاعة العدل، والحكم بأحكام الشريعة الإسلامية دون تأخير، أو تسويف، أو تأجيل.

ب. أعوان القضاة:

في بداية انضمام عسير إلى الحكم السعودي عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م) كان الاهتمام مُنصباً على اختيار القضاة الأكفاء، مع الأمراء الذين كان يعينهم الملك عبد العزيز على إمارة المنطقة^(٥)، ولم نجد أنه كلف شخصاً بوظيفة كاتب للقاضي، إلا ما عثرت عليه في التشكيل الإداري في منطقة عسير، في فترة الأمير شويش بن ضويحي المطيري، حيث كان التشكيل الإداري كالتالي^(٦):

م	اسم القاضي	اسم الوظيفة
١-	شويش بن ضويحي المطيري ^(٧)	أميراً لعسير.
٢-	الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ ^(٨)	قاضياً ومرشداً وداعياً.
٣-	سليمان بن جمهور ^(٩)	من أهل الرياض كاتباً.

(١) مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور آل الشواط في منزله بتاريخ (٢/١٢/١٤٣٤هـ/٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م) وزيارة ميدانية للباحث لأحد رفيده عام (٢/٣/١٤١٨هـ).

(٢) مقابلة مع الأستاذ محمد بن سعيد القشيري في منزله بخميس مشيط، بتاريخ (١٢/١/١٤٣٥هـ/٢ نوفمبر ٢٠١٢م).

(٣) مقابلة مع الشيخ صالح بن مانع آل مونس في منزله بظهران الجنوب، بتاريخ (١٣/١/١٤٣٤هـ/٩ نوفمبر ٢٠١٢م).

(٤) مقابلة مع الأستاذ عبد العزيز بن محمد الشهراني في منزله، بتاريخ شهر محرم بتاريخ (٢/٤/١٤٣٤هـ/١٢ فبراير ٢٠١٣م).

(٥) إمارة المنطقة: المقصود إمارة منطقة عسير.

(٦) ابن جريس، أيها حاضرة عسير، ص ٨٢.

(٧) سبق التعريف به.

(٨) سبق التعريف به.

(٩) سبق التعريف به.

لم ينص التشكيل على أن سليمان بن جمهور، هو كاتب للقاضي الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ، إلا أنه عُين فيما بعد قاضياً لعسير، فيبدو أن وظيفته الأولى كانت كاتباً للقاضي، وربما كانت وظيفة الكاتب تماثل ما يعرف اليوم بالملازم القضائي، الذي يمكث فترة لملازمة أحد القضاة ليتولى فيما بعد القضاء، بعد تأهله لذلك، وهذه أول إشارة لوجود وظيفة مساندة للقاضي في عسير، وهي إشارة مبكرة جداً في تاريخ القضاء في عسير، وقد وَجَدْتُ في الكثير من الوثائق ما يفيد بأن القاضي يقوم بعمل الكاتب أيضاً، ثم يختم ما يكتبه بعبارة: "قاله كاتبه القاضي"^(١)، أو "قاله كاتبه"^(٢)، أو "قاله وكتبه أحقر الوري فلان بن فلان"^(٣)، ثم يدمغها بخاتمه، وهذا دلالة على أن القضاة كانوا يقومون بأعمال الكتابة، ولم يكن لهم كتاب، وهذا أغلب ما وجدته الباحث في وثائق القضاة وأحكامهم، منذ أواخر الثلاثينيات إلى أواخر الخمسينيات الهجرية، من القرن الرابع عشر الهجري، والسنوات الأولى من الستينيات، ورغم أنني عثرت على خطابات صريحة للملك عبد العزيز، فيها توجيهات واضحة بضرورة وجود كاتب لكل قاضي: "كل قاضي يكون له كاتب معلوم تعرف كتابته"^(٤)، إلا أن هذا التوجيه لم تُجد له أثراً إلا في أواخر الخمسينيات؛ حيث أصبح في محكمة أبها أكثر من قاض وكاتب^(٥)، وأصبح في المحاكم الملحقة بها قضاة وكتاب لكل محكمة، وكان هناك مُقرّر الأروش^(٦) وما يعرف بالمرسِم^(٧) وكلهم كانوا تحت إشراف المحكمة^(٨)، إلا أن الأمر أخذ في التطور والزيادة تدريجياً، حتى جاء عام (١٣٧١هـ/١٩٥٢م)، حيث صدر نظام تركيز مسؤوليات القضاء الشرعي، الصادر برقم (١٠٩) في (٤/١/١٣٧٢هـ/١٤/سبتمبر/١٩٥٢م)، الذي يحدد

- (١) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ ١٣٥٧هـ، للشيخ ناصر بن جعوان قاضي محكمة سراة عبيدة، بخط يده وختمه، وهي بشأن المصادقة على اتفاق لإحدى القبائل، مكتبة الباحث.
- (٢) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ ١٣٥٧هـ، للشيخ ناصر بن جعوان قاضي محكمة سراة عبيدة، بخط يده وختمه، وهي بشأن المصادقة على اتفاق لإحدى القبائل، مكتبة الباحث.
- (٣) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ ١٣٤٥هـ، للشيخ إبراهيم بن زين العابدين، بشأن اتفاق لأهل رجال تنصيب أمير لهم، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.
- (٤) وثيقة رقم (٨٧٦) تاريخ (١٣٥٤هـ) خطاب من الملك عبد العزيز للقضاة وهي تعليمات عامة، دارة الملك عبد العزيز للوثائق الرياض.
- (٥) البشري، إقليم عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ص ٢٢٤ - ٢٢٥.
- (٦) مقرر الأروش: وهو الشخص الذي يقرر الجروح والإصابات، والدييات المقررة لها. انظر: البشري، إقليم عسير، ص ٢٢٥.
- (٧) المرسم: هو الشخص الذي يشرف على أخذ الرسوم، عن كل ما يباع في الأسواق الأسبوعية، وأيضاً على التوسط بين البائع والمشتري، وقد صدر بذلك عدة أنظمة، وعرفوا أيضاً بالسماسة. ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، دراسة تاريخية للحياة الإدارية والاقتصادية، دار البلاد، جدة، ط ١ (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص ١٦٥.
- (٨) مقابلة مع الشريف يحيى بن عبد الرحمن، الذي كان والده يعمل مرسماً ومقدراً للأروش في محكمة سراة عبيدة، في منزله بالقطف برفيدة السراة، بمحافظة سراة عبيدة، في (١٥/١١/١٤٢٤هـ).

اختصاصات كُتِّبَ المحاكم الشرعية في عسير^(١)، مع توضيح أعمال واختصاصات وصلاحيات كل قسم من هؤلاء الكتاب، كما أن هناك المحضرين ومن أعمالهم: إعلان الأوراق القضائية للخصوم، وتنفيذ الأوامر القضائية^(٢)، غير أن وجود أعوان للقضاة، لم يظهر بشكل واضح وواسع لدى قضاة منطقة عسير؛ بحكم أن الأوضاع من السهولة بشكل لم يكن يستدعي وجودهم، إلا أن الحاجة دعت إلى وجودهم مع تطور الأوضاع، وزيادة الإقبال على المحاكم والتقاضي حيث وُجِدَ كاتب القاضي،^(٣) ونائب القاضي،^(٤) وكاتب العدل،^(٥) والخدام^(٦)، وغيرهم من معاونين للقاضي وأعماله، علماً بأن نظام الدولة بشكل عام، لم يغفل الاهتمام بأعوان القضاة؛ لأنه منبثق من التعاليم الإسلامية، حيث اهتم فقهاء الإسلام بالقضاة، وأعمالهم، وآدابهم، وأعوانهم، وأن من ضروريات أعمالهم اتخاذ الكتاب؛ لأن القاضي قد يشق عليه أن يسمع الدعوى، ويحكم، ويكتب بنفسه، إلا أن العديد من وثائق محاكم عسير الملحقة، وجد فيها ما يدل على أن الكاتب هو نفسه القاضي، ووُجِدَتْ وثائق فيها أن الكاتب فلان، والقاضي فلان، ومنها الوثيقة المؤرخة بالثامن من شهر رجب (١٣٥٥هـ/٢٤/سبتمبر/١٩٣٦م)، حيث ذلت بالعبارة التالية: "قاله وأملاه: إبراهيم بن زين العابدين قاضي محلة رجال ألمع، وكتبه عن أمره أحمد الحفظي محمد بن حسن فليعلم"^(٧)، ومن هذه الوثائق الوثيقة المؤرخة أيضاً في (١٣٥٥هـ-١٩٣٦م) التي ختمت بعبارة "كتبه عن أمرهم إبراهيم بن زين العابدين قاضي

(١) حيث ورد مسميات للكتاب هي: (أ) رئيس الكتاب أو الكاتب الأول، واختصاصاته وصلاحياته. (ب) كاتب الضبط وتحديد اختصاصاته. (ج) معاون كاتب الضبط. (د) مقيد الأوراق. (هـ) المبيض. (و) المسجل. (ز) كاتب السجل. (ح) مأمور الاختبارات. مع توضيح أعمالهم واختصاصاتهم، وهم (أي الكتاب بأعمالهم المختلفة)، يلازمون القضاة في أغلب أعمالهم، ومنهم من يحضر الجلسات، ويقومون بكتابة الدعاوى، وأقوال الخصوم، والشهود، والبيانات، وتوجيه استدعاءات الحضور أمام المحكمة للأطراف المعنية، وجميع أعمال الإنذار والتبليغ، وقيد الدعاوى في الجداول، وكتابة المحاضر، ونسخ الأحكام، (تنظيم الصكوك)، وحفظ الأوراق، والملفات، وغيرها من الأعمال. انظر: عمر، نبيل إسماعيل، أصول المرافعات الشرعية، ص ٨٠، ١٥٥؛ آل دريب، سعود، التنظيم القضائي، ص ٤٢٨ - ٤٢٩.

(٢) عمر، نبيل إسماعيل، أصول المرافعات الشرعية، ص ٧٩ - ٨٦.
 (٣) وثيقة رقم (١١)، بتاريخ (١٣٧١هـ) خطاب موجه من كاتب قاضي محكمة رجال ألمع، إلى أمير رجال ألمع، بشأن جنائيات بين بعض القبائل، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.
 (٤) وثيقة رقم (٢١٥١) بتاريخ (١٣٦٨/١٠/٢٧هـ) خطاب موجه من نائب قاضي محكمة أبها إلى قاضي رجال ألمع، بشأن تعليمات قضائية، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.
 (٥) وثيقة رقم (١٩) بتاريخ (١٣٥٧هـ) خطاب من كاتب عدل أبها إلى أمير عسير وملحقاتها، بشأن إحدى القضايا المنظورة شرعاً، مركز ألمع للتراث والثقافة.
 (٦) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٦٩هـ) اتفاقية بين إحدى القبائل بشأن عمارة مسجدهم، وكان ذلك بتوجيه من المحكمة الشرعية، مكتبة الباحث.
 (٧) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٢ رجب ١٣٥٥هـ) بشأن حكم شرعي على أراضٍ زراعية في رجال ألمع، مكتبة بن علي بن الحسن الحفظي.

رجال...^(١) وفي وثيقة بتاريخ (١٣٥٩/٧/٢٨هـ / ١٩٤٠م) - وهي حكم قضائي - وردت فيها العبارة التالية: "قاله وأملاه وكتبه القاضي..."^(٢).

وفي وثيقة مؤرخة بـ (١٣٤٥/٧/٢٢هـ) ورد فيها "تقرر هذا المشهد جمعه وكتبه الحقيق إبراهيم بن زين العابدين فليعلم"^(٣).

ج. آليات تنفيذ الأحكام:

اتسمت أحكام القضاة وأعمالهم في منطقة عسير، بالسهولة في مجالسهم، وتسجيلهم، وكتابتهم وإجراءاتهم، والأحكام الشرعية تُستقبل بالترحيب والرضى والقناعة^(٤)، ولم يحدث أن استؤنف الحكم، أو تمت معارضته، على أقل تقدير خلال العشرين سنة الأولى من فترة الدراسة في عسير؛ حيث كانت الأحكام تنفذ حرفياً، ولا يقبل التأجيل، أو التأخير، أو التمييز^(٥). علماً بأن هناك هيئة تميز الأحكام الشرعية في عسير، شكلت بأمر ملكي، خاصة للنظر في أحكام الشريعة في قضايا منطقة عسير، وجاء في نص هذا الأمر: "حضرة المكرم أمير أبها، حيث قد صدرت الإرادة السنية بالموافقة على تعيين الأشخاص، الذين قام أهل طرفكم باختيارهم لهيئة التمييز التي نص عليها المرسوم الملكي الكريم رقم (١٥٥٥/٣/٥) بتاريخ (١٣٦٠/٦/٢٧هـ / ١٩٤١/٧/٢٢م)، لإبلاغ الأشخاص^(٦) المذكورين بمباشرة أعمالهم، المنوه عليها حالاً، والقيام بالمهمة التي أوكلت إليهم، حسبما نص عليه الكتاب الكريم..."^(٧). ويكون التنفيذ بعد اكتساب الحكم القطعي أو تمييزه، إلا أن الأحكام كانت تكتسب القطعية

(١) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٥/٧/٨هـ) بشأن إنهاء نزاع قبلي، بحضور قاضي رجال أمع، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٢) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٩/٧/٢٨هـ)، بشأن حكم قضائي، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٣) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٤٥/٧/٢٢هـ)، بشأن اتفاق إحدى القبائل بحضور، وكتابة قاضي رجال أمع، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٤) آل الشيخ، حسن عبد الله، التنظيم القضائي، ص ٣٠-٢١؛ ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، ص ٧٢.

(٥) كان ذلك قبل عام (١٣٦٠هـ)، حيث تم في هذا العام تعيين هيئة التمييز في أبها، ثم ربطها فيما بعد بتمييز المنطقة الغربية في عام ١٣٦٤هـ، برئاسة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ، ثم عند توحيد القضاة ربطت بسماحة رئيس القضاة الشيخ/محمد بن إبراهيم آل الشيخ. انظر: ابن جريس، غيثان بن علي، عسير في عصر الملك عبد العزيز (دراسة تاريخية للحياة الإدارية والاقتصادية)، ط ١، (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م)، ص ٧٠.

(٦) صدر الأمر الملكي بتعيين هيئة التمييز في أبها، تتكون من: (أ) قاضي أبها الشيخ عبد العزيز الثميري (ب) أمير بني مغيد (ج) رئيس بلدية أبها (د) مدير مدرسة أبها (هـ) الشيخ أحمد أبو هليل (و) الشيخ أحمد الشريف (ز) عبد الله بن مسفر (ح) عبد الله الحمراني.

(٧) وثيقة رقم (٨٤٣) بتاريخ (١٣٦٠/١٢/٢هـ)، بشأن تعيين هيئة التمييز في أبها، مركز دار أمع للتراث والثقافة.

بمجرد نطق القاضي بها شفهيًا، والخصمان يتقبلان الحكم بكل رضى وقبول^(١)، إلا ما استوجب القوة في تنفيذ الأحكام، حيث كان القاضي يخاطب أمير البلد؛ لإرسال ما يعرف بوالي التنفيذ للإشراف على تنفيذ الأحكام^(٢)، والتنفيذ يشمل أطراف الدعوى، وتنفيذ الأحكام القضائية المشكلة دون إثارة إشكاليات أو مفاوضات، إلا أننا وجدنا في قضية معينة وجود مماثلة دافعها العصبية القبلية، فما كان من أمير المنطقة، إلا أن أمر بالتنفيذ، وأشرف عليه هو، وأهل الخبرة من أعيان المنطقة^(٣).

أما ساحات التنفيذ فتختلف من جهة إلى أخرى، حسب القضية ونوعها، ففي قضايا الحدود والقصاص، يكون التنفيذ في السوق الأسبوعي، أو بعد صلاة الجمعة، وفي بعض القضايا يتم تنفيذ القصاص أو الحد أو الحكم في موقع الجريمة نفسها^(٤)، وربما كلف القاضي شيخ القبيلة بالتنفيذ^(٥)، ويجمع لذلك الناس، وكانت الأحكام فورية، وغالبًا يكون المنفذ في القصاص ولي الدم نفسه، حيث يُمكن من قتل الجاني، بحضور الجهات الأمنية والقضائية^(٦)، ولم يكن يُقبل في قضايا القتل أي تهاون ومماطلة، بل كانت من القضايا التي لا تقبل التأجيل؛ سدا لأبواب الفتن، خاصة وأن أهالي منطقة عسير كانوا الكثير من الثارات وانعدام الأمن، خلال الفترة التي سبقت الحكم السعودي^(٧). وتذكر الروايات الشفهية المحلية في عسير الكثير من القصص، في كثرة من تم القصاص منهم، أو إقامة الحد عليهم، في مختلف أسواق المنطقة، وربما وجد في بعض الأحكام شيء من التجاوز أو القسوة، كأن تكون عقوبة السارق قطع يده اليمنى من المرفق^(٨).

(١) ابن جريس، عسير في عصر الملك عبد العزيز، ص ٣٧.

(٢) ورد في العديد من الوثائق مسمى (والي التنفيذ) وكان من يكلف بتنفيذ الأحكام يعرف باسم (الخدام أو الأخوياء)، كانوا مرتبطين بأمر البلد، وثيقة رقم (١١) بتاريخ جمادى الأولى (١٣٧١هـ)، خطاب من محكمة رجال ألمع إلى أمير رجال ألمع، بشأن تنفيذ أحكام صادرة من المحكمة، من قبل ولاة التنفيذ، مكتبة علي بن الحسن الحفظي؛ مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور بال الشواطئ في منزله، بتاريخ (١٢/٢/١٤٢٤هـ / ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م).

(٣) كان ذلك عندما صدرت الأوامر المبنية على الحكم الشرعي، بهدم قصر (قعصوم)، على حدود قبيلتي قحطان وشهران. للاستزادة انظر: آل زلفة، محمد بن عبد الله، المرآة ومقر النائب، دار البلاد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

(٤) آل عامر، منصور بن عبد الله، مذكرة تاريخية عن القضاء، ص ٤.

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٢٨هـ)، بشأن طلب أحد القضاة من عبد الله بن مانع أمير قبيلة آل عاصمي من عسير سراة وتهمامة معاقبة أحد المتعاملين بالربا.

(٦) مقابلة مع سعيد بن عبود آل غشام في منزله بأحد ريفية، في شهر رجب (١٤١٨هـ / نوفمبر ١٩٩٧م).

(٧) ابن جريس، أُنْها حاضرة عسير، ص ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٨) ربما كان ذلك في الأحكام التعزيرية، أما الحدود فقد كانت محكومة بما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية؛ مقابلة مع الشيخ عبد العزيز بن مشيب بن الذيب بالمسقي، في (٢٦/٢/١٤٢٤هـ / ٨ يناير ٢٠١٣م).

والأنظمة تنص على أخذ الرسوم من المتقاضين أمام القضاة قبل النظر في الدعوى، وفي وثيقة صادرة من كاتب عدل أبها عام (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م)، إلى أمير عسير وملحقاتها، نصت على أخذ نصف الرسوم من المدعي قبل النظر في دعواه، ومما ورد فيها: "صاحب السعادة أمير عسير وملحقاتها الأفخم، بعد التحية والاحترام: إن النظام يقضي بأن يؤخذ من المدعي منصور بن ظافر الأسمرى، قبل النظر في دعواه، نصف الرسم مقدماً، وإذا حُكِمَ له فيكون كامل الرسم على المدعى عليه، ويعادله نصف الرسم المقدم، وإذا حُكِمَ عليه يؤخذ منه النصف الثاني، وإذا شطب القضية من محل النظر، فالنصف يكون من حقوق المالية...")^(١)، ويتضح من نص الوثيقة آلية التعامل مع الدعوى، ومن شروط استقبالها دفع الرسم من المدعي، وهذا الأمر يحتمل عدة حالات يتم التعامل فيها مع الرسم وهي: (١) أن تكون الدعوى خاسرة؛ فيؤخذ نصف الرسم المتبقي. (٢) إذا كسب الدعوى فيعاد له نصف الرسم، ويؤخذ الرسم كاملاً من المدعى عليه. (٣) أن تشطب القضية، وفي هذه الحالة يؤخذ نصف الرسم للمالية. وتثبت هذه المراحل أو الحالات للتعامل مع القضية، والرسوم المقررة عليها، وكيفية إقرارها، وآليات أخذها، أن هناك أنظمة روعيت، والتزم بها حرفياً في إجراءات المحاكم، ويبدل ذلك على مدى حرص القضاة عليها، وعلى تطبيقها.

٣. مهام القضاة

أ. الفصل في الدعاوى والخلافات الحقوقية:

كان القضاة في عسير ينظرون في جميع المنازعات والجرائم بدون استثناء^(٢)، وقضاة منطقة عسير يراجعون قاضي أبها، ثم هيئة التمييز^(٣)، ثم هيئة القضاء في مكة المكرمة^(٤)، والفصل في الدعاوى مهما اختلفت وتنوعت، من مهام القاضي في محكمة أبها، أو المحاكم الملحقة في باقي جهات منطقة عسير، وكان سماع الدعوى واجبا، كما نصت عليه الآراء الفقهية، والتزم بها الملك عبد العزيز، ووجه بها أمراء وقضاة البلدان التابعة له، وذلك بعد اكتمال أركان الدعوى، المتمثلة فيما يلي: (١) المدعي: وهو المطالب بالحق. (٢) المدعى عليه: وهو المطالب بالحق أو المطلوب منه. (٣) المدعى به: وهو ذلك الحق. (٤) الصيغة^(٥). ومن ذلك ما نص عليه خطاب للملك

(١) وثيقة رقم بدون بتاريخ (١٣٥٧هـ) بشأن مخاطبة محكمة أبها أمير عسير وملحقاتها، بإلزام الخصوم المتقاضين في المحكمة بالرسوم المقررة. مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٢) البشري، إقليم عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٢٤.

(٣) سبق الحديث عنها *

(٤) تم ذلك في تاريخ (١٣٦٤هـ)، حيث ربطت محكمة أبها برئاسة القضاة في المنطقة الغربية، برئاسة الشيخ

عبد الله بن حسن آل الشيخ. جريس، أبها حاضرة عسير، ص ١٥٤ *

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧هـ)، بشأن تعليمات عامة من الملك عبد العزيز، لمن يراه من أمراء

عبد العزيز الذي جاء فيه: "أن حكم الشرع هو المقدم في الخصومات بين عباد الله، في دمائهم، وأموالهم، وأعراضهم، وحالة الخلق ما تخفى عليكم، غلب على أغلبهم الجهل والهوى؛ فلهذا يجب التأني في أحكامهم، والنظر في شهودهم... ولا ينظر في دعوى إلا بحضور الخصمين..."^(١)

وهناك وثائق عديدة صدرت من الملك عبد العزيز، إلى أمراء وقضاة منطقة عسير، يوضح فيها بعض التعليمات في الفصل في دعاوى، ومما ذكر في تلك الوثائق: (أ) لا ينظر في دعوى إلا بحضور المتخاصمين. (ب) ينظر في الدعوى إذا كانت الدعوى جديدة. (ج) لا يجوز أن يفتح باب التقاضي في دعوى قضائية قديمة. (د) أي دعوى في الدماء والمشاجرات قبل حكم الملك عبد العزيز مدفونة، ولا يفتح فيها باب^(٢).

كانت الدعاوى يفصل فيها في مجلس القاضي، أو مجلس الأمير، وبعضها يسجل ويرصد، والبعض الآخر يكتفى فيه بالحكم الشفهي، وربما وضح القاضي في مجلس الحكم، أنه عُقد في مجلس الأمير، أو الشيخ، أو المسجد بحضور كل من فلان وفلان وفلان؛ أيضاً للحضور، وضبطاً للدعوى وتأكيدها، ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة في (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م)، التي جاء فيها "كل هذا جرى من مجلس أمير طرفنا عبد الله بن عبد الرحمن الدويش، وبمشهد الشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد الوهاب، والشيخ هادي بن محمد العراقي، وأحمد عامر، وابن حجري، وحسن بن طالع، ومحمد بن عيسى بن هبة، ويحيى بن أحمد بن جعدية، ومحمد بن جابر بن عثمان. قاله وأملاه: إبراهيم زين العابدين، وكتبه عن أمره أحمد الحفظي، (١٣٥٥هـ)"^(٣).

دأب القضاة على الإشارة إلى من حضر النطق بالحكم، وإثباتاً منهم للشواهد التي بموجبها يتأكد الفصل في الدعوى، ففي الوثيقة المحررة في (٤/٩/١٣٥٩هـ / ١٠٦٠٠٠١٩٤٠م)، وهي حكم قضائي، ورد فيها: "... فبناء على ذلك حكمت على السيد محمد بلغيث بدفع (٦٢٢) ريالاً، وأيضاً حكمت على السيد بلغيث بن أحمد بدفع ما بذمته (١٦٤) ريالاً لخصمهما عبد الله، وكان ما ذكر بمحضر كل من محمد حسن فتحي، ومدير مدرسة محاييل عبد الله حكمي، وكاتب إمارة محاييل عبد العزيز، وجمع غفير من المسلمين،

المسلمين وقضااتهم، معمة من إمارة أبها، محفوظة في مركز دار أمع للتراث و الثقافة.

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧/٢/٢هـ)، بشأن تعليمات من الملك عبد العزيز للقضاة، ومعمة من إمارة أبها، مركز دار أمع للتراث و الثقافة.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧/٣/١٢هـ)، من الملك عبد العزيز إلى أمراء البلاد، وعامة المسلمين، ورد فيها التعليمات في القضاء، مركز دار أمع للتراث و الثقافة؛ وما زال هناك العديد من الوثائق أطلعنا على بعضها، واستطلعنا الحصول عليها، كلها تشير إلى هذه النقطة التي كان الملك عبد العزيز حريصاً على دفنها، درءاً للفتن ومنعاً لإثارتها.

(٣) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٥هـ) بشأن حكم قضائي في رجال أمع، مركز دار أمع للتراث و الثقافة.

والله ولي التوفيق" (١). وربما انتهت الدعوى بالصلح؛ فلزم القاضي إبلاغ أمير الناحية أو ولي الأمر ما انتهى إليه الأمر من صلح، ومن ذلك وثيقة موجهة لأمير عسير عام (١٣٥٥هـ)، من قاضي رجال ألمع إبراهيم بن زين العابدين الحفظي (٢)، والشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد الوهاب (٣). وغيرها كثير. نصت على ما انتهى إليه موضوع الخلاف، حيث ورد في نصها: "... وقد أجمعوا على إسقاط المطالب بما حدث، من هدم البيوت، وقطع الشجر لا غير، على أن الذي يصير فيما بعد من أحد الطرفين من إحداث، فأمره إلى الله، ثم إلى الحكومة فيما تريد من تأديب فاعل شيء، يعد تعدياً منه، هذا ما تقرر وارتضاه الخصوم على الوجه المذكور" (٤).

وربما وجدنا أحد القضايا - بعد أن يثبت الدعوى والشهادات ويسجلها - يحيل القضية لقاضٍ آخر في عسير دون توضيح السبب، إلا أنه يحيل له الإجراءات جميعها؛ ليفصل فيها ذلك القاضي، الذي ربما كانت الإحالة إليه من باب أنه أفضل منه، أو أكثر علماً وتمكناً في القضاء والفصل في الدعاوى، ومثال ذلك ما ورد في مخاطبة قاضي محكمة رجال ألمع، إلى أمير رجال ألمع في (١١/٦/١٣٦٢هـ / ١١ يونيو ١٩٤٣م) حيث جاء فيها ((بعد التحية جواباً على خطابكم المرفق بما جاء من فضيلة قاضي قنا والبحر من الشهادات...)) (٥).

(١) وثيقة رقم (٢٩)، بتاريخ (٤/٩/١٣٥٩هـ)، بشأن حكم قضائي صادر من محكمة محايل، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٢) إبراهيم بن علي زين العابدين بن إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، ولد عام (١٢٠٥هـ)، أخذ العلم عن والده، ثم ارتحل لليمن للأخذ من علمائها، كان المرجع في القضاء والإفتاء والتدريس، وحين انضمت عسير إلى الدولة السعودية الثالثة، عين قاضياً برجال ألمع، وبقي في عمل القضاء لمدة (٢٠) عاماً حيث توفي عام ١٣٧٢هـ، كان عالماً أدبياً متفتناً شاعراً دمث الخلق وطلق المحيا. انظر: النعمي، شذا العبير، ص ٢٠-٢٧؛ الحفظي، محمد بن إبراهيم، نقحات من عسير، ديوان شعر آل الحفظي، ص ٢٠٢؛ مقابلة مع أحد أحفاده الأستاذ/ طارق بن عبد الرحمن الحفظي في منزله بمدينة أبها بتاريخ (١٤٢٤/١/٥هـ).

(٣) حسن بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن عبد المتعالي: ألمعي المنشأ والمولد، ولد سنة (١٢٧٠هـ)، تعلم على يد والده الشيخ إبراهيم، وشقيقه الأكبر الشيخ أحمد بن إبراهيم قائم مقام وشيخ مشايخ رجال ألمع، وأبناء عمه: الشيخ مربع بن حسن بن مشاري بن عبد المتعالي شيخ مشايخ رجال ألمع، والشيخ مفرح بن محمد بن عبد المتعالي، والشيخ حسن بن محمد بن عبد المتعالي، وجاء دوره بعد شقيقه الشيخ أحمد بن إبراهيم، فتولى مشيخة الشمل، ومارس عمله، فكان خير خلف لخير سلف، وكان من المبادرين في بيعه الملك عبد العزيز، شارك في قيادة قبائله في العديد من المعارك أثناء توحيد المملكة العربية السعودية، كما شارك في كثير من اللجان والهيئات للإصلاح بين القبائل، بأوامر مباشرة من أمير عسير، والملك عبد العزيز، بتصريف من مذكرة تاريخية عن الشيخ حسن بن إبراهيم آل عبد المتعالي، بقلم الأستاذ محمد بن علي ابن عبد المتعالي، أثناء المقابلة معه في مركز دار ألمع بأبها في (١٢/١/١٤٣٤هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م).

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٢/٧/١٣٥٥هـ)، بشأن إنهاء الخلاف بين أهل العوص وعلمك، محفوظة بمركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٩/٥/١٣٦٢هـ)، بشأن إثبات شهادات عتق، ومحالة من قاضي قنا والبحر إلى قاضي رجال ألمع للحكم فيها، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

اهتم الملك عبد العزيز منذ عام (١٣٢٨هـ/١٩١٩م) بحفظ الحقوق لأهالي المنطقة لأن الحق هو الثابت الذي لا يمكن إنكاره وحمايته أدعى للسكينة والأمان، وهذا يظهر في جميع الخطابات الرسمية من الملك عبد العزيز وأمرائه ورجاله تنص على أن الخلافات الحقوقية بأنواعها مالية أو عقارية أو أسرية محلها الشرع ومن أمثلة ما ورد في الوثائق فيما يخص الخلافات الحقوقية والعقارية ما نورد من نصه في الوثيقة المؤرخة (١٣٥٥هـ)، ((إن إبراهيم بن عبد الله طالب طالع بن أحمد بالأرض التي وضع يده عليها وهي المسماة بالسدود الثلاثة التي تجاور بين المدعي...))^(١) وفي العتق والحرية نجد الوثيقة التي يرد فيها ما نصه: "ما تضمنه خطابكم أنه قد توضح لكم ان الأصل في الاختلاف بين السادة وعبيدهم المرقوم الذي أظهره إدريس بعد وفاة أبيه..."^(٢) وفي الدماء هناك العديد من الوثائق ومنها الوثيقة التي ورد فيها: ((أن الحكم قد صدر من فضيلة قاضي رجال ألمع عما ترتب من أرش جنائيات))^(٣)، وفي أخرى ورد ما نصه "صارت دية القتل برضى أولياء الدم وحضورهم... كتبه وأثبتته شاهد أنه ناصر بن حمد بن جار الله"^(٤) من خلال هذه النصوص التي هي مستقاة من أحكام شرعية ووثائق صادرة من محاكم عسير يتضح لنا أن جميع القضايا التي يقع الخلاف بين الناس سواء كانت في العتق والحرية، أو في الخلافات المالية والعقارية، أو الدماء، أو ما دونها كلها محلها القضاء^(٥)، ومن ذلك الوثيقة المؤرخة بعام (١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) من الملك عبد العزيز لعدد من مشايخ المنطقة، جاء فيها "وجعلنا خادمنا شويش أميراً؛ لأن القصد بذلك، الذي يصلح ويستقيم عليه الحال، وأمركم وأمره راجع إلى الله، ثم حكم الشريعة..."^(٦). وخطابات عبد العزيز بن مساعد بن جلوي، نصت أن الشرع هو مرجع المتخاصمين، في العديد من الوثائق التي كتبت في فترة زمنية مقاربة لتاريخ الخطاب السابق: "فألزماه بالأوامر الشرعية فالتزم بها..."^(٧)، وفي خطاب من عبد العزيز

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن حكم قضائي على أراضي ومنازل؛ وثيقة رقم (٢٣) بتاريخ (١٣٢٠هـ) بشأن خلاف على العتق لجواري وعبيد، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٦٠هـ)، بشأن اثبات عتق جارية، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٣) وثيقة رقم (١١) بتاريخ (١٣٧١هـ)، بشأن تنفيذ حكم قاضي رجال ألمع في أروش جنائيات، مكتبة علي بن حسن الحفظي الخاصة.

(٤) العمراوي، عمر غرامة، منطقة تثليث وما حولها، ص ١٠٠.

(٥) نصت جميع الوثائق الصادرة من الملك عبد العزيز على مضمون ما ورد أعلاه ومنها: وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٥هـ)، خطاب من الملك عبد العزيز إلى قاضي تثليث، محفوظة بمركز دار ألمع للتراث والثقافة؛ وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٧هـ)، خطاب من الملك عبد العزيز لعموم المسلمين، محفوظة بمركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٦) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٣٩هـ/٢/١١)، خطاب من الملك عبد العزيز لبعض مشايخ عسير، ينص على تعليمات لإقامة العدل والحق، وجزر الظالم، وإقامة الشرع الحنيف، مكتبة الباحث.

(٧) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٣٩هـ/١/٥)، خطاب من الأمير عبد العزيز بن مساعد آل سعود إلى من يراه من عقال قبيلة الحاف القحطانية. مكتبة الباحث؛ وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٣٩هـ/١/٥)، خطاب من الأمير عبد العزيز آل سعود، إلى جماعة زعي وبني قيس. مكتبة الباحث.

بن إبراهيم أمير عسير، لإحدى قبائل المنطقة، يذكر فيه تعيين أحد أفرادهم شيخاً عليهم، وذكر في نص الخطاب "...فهو أمير عليكم، يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ولا يكون له معارض يكون بأمر مخالف للمشروع، فردوا خيراً للشرع..."^(١).

توجت هذه الخطابات والأوامر بعد ضم الحجاز، بإعلان الملك عبد العزيز بمكة المكرمة في عام (١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م) الذي جاء فيها: "تعلن الحكومة بأنه لا يجوز لأحد من الناس -كائناً من كان- أن ينظر في شأن أي قضية من القضايا التي قدمت للمحكمة الشرعية للنظر فيها، والحكومة ترغب أن ترى المتخاصمين يختصمان أمام القضاء؛ ليجري حكم الشرع في القضايا، بغير محاباة أو مراوغة"^(٢). وفي هذا الإعلان قرار واضح من الملك عبد العزيز، بأن النظر في الخلافات الحقوقية محلها القضاء فقط، وأوضح عدم جواز تدخل أي شخص. مهما كانت صفته. في قضية أصبحت تحت نظر القضاء، ومنع أي تدخلات من أصحاب الواجهة أو السلطة؛ وعليه فإننا نجد أن القضايا في عسير، أصبح محل حلها والحكم فيها، هو الحكم الشرعي، ومن ذلك أحكام شرعية وردت في العديد من الوثائق الصادرة من محاكم منطقة عسير، وفي صلح بين قبيلتين عام (١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م) في منطقة عسير بالأجزاء التهامية، نجد في وثيقة أن الخلاف قد انتهى بالصلح والرضى والقبول^(٣) وبعد أن فهموا ما عرضه عليهم، أجابوا الطرفين بالرضا والقبول لذلك الفصل... وطلب الأمير منهم أوراق تحت ختمهم بأنهم رضوا بذلك، دون جبر ولا إكراه، فحرروا...ورقتهم بالرضا وسلموها..."^(٣).

ومن الخلافات التي كانت تنظر فيها المحاكم في منطقة عسير، الخلافات الأسرية الزوجية، والخلافات المالية^(٤)، حيث ورد ما نصه في أحد الأحكام: "في دعوى النقد الذي يدعيه الجندي المذكور على جماعته، فظهر من كلامه في عريضته، أنه سلمه جماعته ولم يوضح وجه ما سلمه فيه"^(٥)، وخلافات العقار والمزارع والأحمية^(٦)، والخلافات بين

(١) وثيقة رقم (بدون)؛ بتاريخ (١٣٤٢/١/٣٠هـ)، بشأن خطاب عبد العزيز بن إبراهيم أمير عسير، إلى إحدى القبائل، إعلاماً لهم بتعيين أحد أفرادهم أميراً عليهم، مكتبة الباحث.

(٢) أم القرى، العدد ٣، السنة الأولى، ١٣٤٣/٣/٢٩هـ.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٠ ذو الحجة/ ١٣٥٤هـ)، بشأن الصلح بين قبيلتين من قبائل منطقة عسير، بالأجزاء التهامية، بحضور أمير البلد، وقاضيهما، وشيخ القبيلة ابن عبد المتعالي، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٤) مقابلة مع الشيخ ناصر بن عبد الله بن شويل في منزله عام (١٤١٨هـ). وثيقة رقم (٢٩)، بتاريخ (١٣٥٩/٩/٤هـ) بشأن الحكم القضائي لخلافات بسبب مضاربات مالية، بين تجار في منطقة عسير، محفوظة لدى مركز ألمع للتراث والثقافة.

(٥) وثيقة رقم (١٢٦)، بتاريخ (بدون)، بشأن إمضاء صلح بين قبيلتين من تهامة عسير، مؤرخ في (١٠ محرم ١٣٥٥هـ)، مركز ألمع للتراث والثقافة.

(٦) وثيقة رقم (بدون)، في (٢٨/٢/١٣٥٠هـ)، بشأن الخلاف على أراض زراعية والحكم فيها، محفوظة لدى

القبائل في حدودها وأملاكها المشاعة^(١)، والتظلم من بعض الأمراء أو مشايخ القبائل، وإثبات الرق، أو إثبات العتق^(٢)، والقضاء في الدماء والجروح، يضاف إلى ذلك المشاكل التي تنتج عن أحكام شرعية سابقة، يثار حولها الخلاف، أو يتم تعطيل الحكم وتنفيذه حيث وجدت وثيقة صلح مؤرخة في (١٠/محرم/١٣٥٥هـ) بين قبيلتين من قبائل تهامة عسير، كَوْنُ لها لجنة صلح بأمر الملك عبد العزيز، وأيد الصلح بالأمر الملكي رقم (١٦٢)، بتاريخ (١٤/١/١٣٥٥هـ)، إلا أن الخلافات أثرت على هذا الصلح، الذي أُلزم به الأطراف من قبل قاضي رجال ألمع، إلزاماً لا يقبل التأخير أو التعديل أو التعدي^(٣). وفي إحدى الوكالات الصادرة من قاضي محكمة أبها، أوضح القاضي ما يحق للموكل التوكيل فيه، ومراجعة المحاكم فيه، حيث ورد في نص الوكالة: "حضر عندي أنا يا عبد العزيز بن عبد الرحمن الثميري قاضي أبها الحالي، الرجل الحر الرشيد... فأقامه وكيلاً عنه، في كل حق هو له أو عليه، وبيع وشراء، وقبض واستلام وتسليم، وإقامة دعوى وسماعها، والاعتراض، وسماع الشهادة، وجرحها، وتعديلها، وإقامة بنیان، وما أشبه ذلك، وكذلك الصلح والإبراء، وكالة مفوضة متناولة لكل ما يتعلق بها"^(٤)، فهذه الأمور كلها كانت محلاً لنظر القضاء في منطقة عسير، والفصل فيها، إلا أن الفصل في كل القضايا لا يعني تنفيذ الحكم الشرعي، فربما أحالهم القاضي للصلح، أو ندب لهم عدولاً يقومون بالإصلاح فيما بينهم، مثل مشايخ القبائل، أو من اشتهر عنهم الصلاح والخبرة^(٥)، وأشارت وثائق عديدة إلى ممارسة الصلح من قبل القضاة، ففي

علي بن الحسن الحفظي؛ وثيقة رقم (بدون)، في (١٣/١١/١٣٤٧هـ) بشأن إثبات أراض زراعية، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(١) وثيقة رقم (٤٠/م/٢)، في (١٠/١٠/١٣٥٥هـ)، بشأن صلح بين قبائل عسير تهامة، وقبائل عسير السراة، وقد صدر بها صك من قاضي أبها، يؤكد أملاك كل قبيلة، بعد الصلح بينهم على يد شيخ مشايخ رجال ألمع الشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن عبد المتعالي، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٢) وثيقة رقم (٢٢)، بتاريخ (١٣٦٢هـ) بشأن دعوى إثبات العتق، صادرة من محكمة رجال ألمع، ومحفوظة بمركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٣) وثيقة رقم (١٦٢)، بتاريخ (١٤/١/١٣٥٥هـ)، بشأن صلح بين قبيلتين من تهامة عسير، بحضور حسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي، ويحيى علي الحسين الشريف، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٤) وثيقة رقم (٥٩)، بتاريخ (١٢٥٩هـ)، إثبات وكالة شرعية من قبل قاضي محكمة أبها، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٥) اشتهر العديد من مشايخ القبائل على مستوى منطقة عسير بالصلح والإصلاح، ومن الأسماء التي اشتهرت في فترة دراستنا: الشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي، والشيخ إبراهيم بن زين العابدين، والشيخ يحيى بن عبد الله بن مرعي، والشيخ محمد بن عبد الله بن الحنيش، والشيخ ظافر بن حنش، والشيخ عبد الله بن شويل، والشيخ محمد بن غوى، والشيخ مشيب بن الذيب، والشيخ عبد الله بن مفرح، والشيخ محمد بن ناصر، والشيخ مسفر بن عوض بن علي، وشقيقه الشيخ محمد بن عوض بن علي، والشيخ مريع أبو ديبيل والشيخ حسين بن مضحي، والشيخ سعيد بن ذيب القنطاش، والشيخ سعيد بن عبد العزيز شيخ شمل شهران، والشيخ محمد بن دليم، والشيخ دليم بن محمد، والشيخ سعيد بن دليم شيخ مشايخ شمل

في وثيقة صادرة من قاضي تثليث عام (١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م)، أورد القاضي نصا يدل على مباشرته الصلح بنفسه، وفي مجلس القضاء، " فبعد سماع الدعوى، والإجابة، عرضنا عليهم الصلح، فأصلحنا بينهما بخمسة عشر ريالاً... " (١).

كان الصلح (٢)، وعرضه سابقاً لعرض القضية على القاضي في مجلسه، أو برأي من القاضي، يعرضه على المتخاصمين قبل أن يشرع في استقبال الدعوى والدفاع عنها، والقضاة في عسير عندما يردون الخصوم إلى الصلح؛ فإنهم بذلك يلتزمون بالقاعدة الفقهية التي تقدم الصلح على القضاء (٣)، لذا كان القضاة يباشرون الصلح بأنفسهم في بعض الأحيان، بحضور عدد من المشايخ والأعيان، ويثبتون ما تم التوصل إليه من صلح (٤)، ومن ذلك ما ورد في إحدى الوثائق: " وكان ذلك بمحضر من محمد بن حسين فتحي، ومدير مدرسة محايل عبد الله الحكمي، وكاتب إمارة محايل، وجمع غفير من المسلمين... قاضي محايل " (٥)، وربما استدعى الأمر تكوين هيئة قضائية للنظر في الخلافات، ويكون ذلك في حالة الخلافات الكبيرة بين القبائل، أو بين أهالي إمارة منطقة معينة ومنطقة أخرى، ومن ذلك ما حدث بين أهالي منطقة عسير (٦)، وأهالي القنفذة (٧)، حيث صدر الأمر الملكي إلى الأمير تركي السديري (٨)، والأمير علي بن زعير (٩)، بتكوين لجنة قضائية، اشترك فيها عدد من القضاة والمشايخ والأعيان، وكان ذلك في عام (١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م)، حيث ورد في الوثيقة ما نصه: " بناءً على الأمر

- قحطان ووادة؛ والشيخ ابن مجري، والشيخ موسى بن ثابت آل معايل، والشيخ بن محي، والشيخ محمد أبو حاوي، وغيرهم كثير. من أبناء منطقة عسير، الذي يصعب حصرهم في هذا المقام.
- (١) وثيقة رقم (١٢٤)، بتاريخ (بدون)، بشأن حكم قضائي من قاضي تثليث عيسى بن رشود مكتبة الباحث.
- (٢) الصلح في الإسلام جائز، إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً. انظر: عيسى، محيي الدين إبراهيم، المصالحات والعهود السياسية الشرعية، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٩م، ص ٦٢.
- (٣) هذا ما كان يقوم به أغلب القضاة في عسير. انظر: النعمي، شذا العبير ص ١٤٦؛ المسعر، عارف بن ماضي، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، ص ٩١ - ٩٨؛ الحميد، عبد الله بن يوسف الوائل، ص ٢٨.
- (٤) مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور في منزله بال شواطئ بتاريخ (١٢/٢/١٤٣٤هـ / ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م)؛ مقابلة مع الشيخ حسين أبو حاوي نائب آل عمرة في منزله بأحد ريفية في (٢/١٢/١٤٣٣هـ).
- (٥) وثيقة رقم (٢٩)، بتاريخ (١٣٥٩هـ)، بشأن صلح مالي في محايل، أشرف عليه قاضي محايل، مركز دار المع للتراث والثقافة.
- (٦) سبق التعريف بها .
- (٧) القنفذة: بضم القاف وسكون النون الموحدة وضم الفاء وفتح الذال المهمله بعدها إتياء المربوطة، تقع في الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية، بين جازان جنوباً، ومكة المكرمة شمالاً. انظر: ابن جريس، غيثان بن علي، بلاد القنفذة خلال خمسة قرون (ق ١٠ - ١٥ هـ / ق ١٦ - ٢١ م)، ص ٢٢ - ٣٢.
- (٨) سبق التعريف به .
- (٩) علي بن محمد زعير، حسب ما ورد في الوثيقة رقم (بدون)، في (١٥/٢/١٣٥٤هـ)، ومحموطة عند الأستاذ محمد بن عبد المتعالي، وقد بحثت عن تعريف له فلم أجد حيث لم يرد اسمه ضمن أسماء أمراء القنفذة. انظر: ابن جريس، غيثان علي، بلاد القنفذة، ص ١٣٦ - ١٣٧.

الملكى إلى أمير عسير وملحقاتها تركي بن أحمد السديري، وعلى أمير لقنفذة علي بن محمد بن زعير، بإرسال هيئة من قضاء عسير، وهيئة من قضاء القنفذة، لحل النزاع الواقع بين السلالة^(١)، في القنفذة والصوالة^(٢)، في محائل عسير^(٣)، واشترك في هذه اللجنة القضائية المعينة بأمر ملكي عدد من القضاة والأعيان والمشايخ، وخلصوا إلى الإصلاح بين الفتنتين، دون الحكم عليهن؛ لصدور أوامر صريحة من الملك عبد العزيز، بعدم قبول الأيمان بين المتخاصمين في حالة تساوي البينة عند الطرفين، وكان ذلك في موقع النزاع وعقد الصلح، وأمر من اللجنة القضائية، وحددت الأراضي وحدودها^(٤).

ب. الأوقاف والمساجد والوصاية على الأيتام والفقراء؛

١. الأوقاف والمساجد؛

عندما ضمت عسير عام (١٣٣٨هـ) إلى الحكم السعودي، كان أول أمير عليها^(٥)، يهدف في مكاتباته إلى القبائل، ومشايخها، في إيجاد تعليمات عامة، يلتزم بها الناس، ولا يتركونها، أو يتجاوزونها، ومن تلك الوصايا والتعليمات التي تكررت في عدد من الوثائق التي بحوزتنا: "ألفا علينا أميركم، وأعطانا العهد والميثاق، والاجتماع على الصلوات الخمس في المساجد، وتأديب المتخلف عنها"^(٦).

ومن هنا فإن المسجد والاهتمام به، كان حاضراً لدى الحكام والأمراء في عهد الملك عبد العزيز، وقد وجدنا الاهتمام الكبير به من القضاة أيضاً، حيث كانوا يرسلون مندوبين من قبلهم إلى المساجد؛ للإشراف عليها، وإلزام أهل المسجد بعمارة ما كان في حاجة للعمارة، وكان هذا المندوب الذي ينتدبه القاضي، يقب في تلك الوثائق ب: (بخادم

(١) السلالة: إحدى قبائل القنفذة، تقطن القنفذة وحلي ومنتشرة في الساحل، يرجع نسبها إل كنانة. مقابلة مع أ/ محمد يحيى الشديدي العسيري في منزله، بتاريخ (١٢/٦/١٤٣٣هـ).

(٢) الصوالة: إحدى قبائل محایل، وهم اليوم سكان مركز سيدة الصوالة جنوب حلي، مرتبطة بمحافظة محایل. مقابلة مع الأستاذ/ محمد يحيى الشديدي في منزله بتاريخ (١٢/٦/١٤٣٣هـ).

(٣) المقصود مدينة محایل عسير .

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٤هـ)، بشأن تنفيذ الأمر الملكي الصادر لأمير عسير وأمير القنفذة، بتكوين لجنتين قضائيتين، للفصل في خلاف بين السلالة من القنفذة، والصوالة من محایل عسير، مركز دار ألع للتراث والثقافة.

(٥) المقصود به الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود، سبق الترجمة له .

(٦) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٢٩/١/٥هـ)، محفوظة عند الشيخ محمد بن ناصر بن شويل؛ وقد وجدت وثائق بنفس الصيغة والخط، متضمنة نفس التوجيهات، وفي نفس التاريخ، موجهة لعدد من المشايخ والأعيان والقبائل، ومنها أصول نسخ محفوظة عند كل من الشيخ عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحنيش، وتركى بن ناصر بن غوى، وسعيد بن عبود آل غشام، ومحمد بن سعد بن مشهور، مكتبة الباحث.

الشرع الشريف^(١)، ويلقب أيضاً (بِخادم الحق)^(٢)، (وخادم الشرع)^(٣)، وكان هذا الخادم يقرر أن الجماعة معنيون وملزمون بعمارة المسجد، والقيام على شؤونه، ومن امتنع فإن على الملتزمين إبلاغ الحكومة؛ للحكم على الممتنع شرعاً، جراء عدم تعاونه في عمارة المساجد.^(٤) ومن ذلك الوثيقة المؤرخة في عام (١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م) وفيها: "نحن الموقعين أدناه مشيب بن علي بن زرعة، وسلمان بن فهيد، وسعيد بن سلطان، ملتزمين في تقويم عمارة مسجدنا... ومما يُلحَظ في أرجاء منطقة عسير كافة، وجود الأوقاف من الأملاك الزراعية التي توقف لمصلحة المساجد، إلا أن هذه الأوقاف لم تكن فقط مع بداية الحكم السعودي الثالث، بل وجدت أوقاف تعود إلى أكثر من (٣٠٠) سنة، خصصها أشخاص تعرف أسماؤهم وأسماء أحفاد أحفادهم^(٥)، واستمر الاهتمام بها حتى دخول عسير تحت الحكم السعودي عام (١٣٣٨هـ / ١٩١٩م) واستمرت كذلك في فترة حكم الملك عبد العزيز، ومازالت إلى وقتنا الحاضر.

كان يطلق على الوقف مسمى: (قَسَمَ المسجد) أو (حَقَّ المسجد)، وهذه الأوقاف تزرع وتحصد، وتجمع الغلال منها، لإكرام ضيوف المسجد. من عابري السبيل، والفقراء، الذين لا يجدون سكناً إلا في المساجد، وكان الأهالي يعطونهم من هذه الغلال ويلقبون الضيف ب: (بضيف المسجد)^(٦)، وربما بيعت هذه الأوقاف واستغلت في عمارة المساجد^(٧)، إلا أن البيع لبعض الأوقاف ربما كان عرضة للخلافات والمشاكل^(٨)، ومن ذلك ما يُروى أن شخصاً اشترى قطعة زراعية من إحدى القرى، كانت وقفاً على أحد

(١) وثيقة رقم (بدون)، في (١٣١٦/٢/٨هـ)، بشأن التزام آل السواد ريفية بعمارة مسجدهم، وورد فيها اسم مندوب المحكمة، تحت لقب خادم الشرع الشريف، مكتبة الباحث.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٦٦/٢/١٠هـ) بشأن التزام آل عمرة بعمارة مسجدهم، ولقب مندوب المحكمة بخادم الحق، مكتبة الباحث.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٦٦/٢/١٢هـ)، بشأن التزام قرية العين بعمارة مسجدهم، ولقب مندوب المحكمة بخادم الشرع، مكتبة الباحث.

(٤) عدد من الوثائق، ومنها الوثيقة رقم (بدون)، في (١٣٦٦/٢/٨هـ)، والوثيقة رقم (بدون)، في (١٣٦٦/٢/١٠هـ) والوثيقة رقم (بدون)، في (١٣٦٦/٢/١٢هـ)، بشأن الاهتمام بالمساجد، وإلزام أهل القرى والقبائل بذلك، محفوظة أصولها عند سعيد بن هيف، مكتبة الباحث.

(٥) مقابلة مع علي بن عبد الرحمن بن مشيب بن مشعف بمنزله، في ريفية السراة، آل حنيش بسراة عبيدة، في حديثه عما قام به جده السابع الشيخ علي بن شايح الملقب ب: "جفسر"، من جعل ميراثه في أحد أبنائه وقفاً لله على مسجد القرية، وهو ما زال أوقافاً حتى هذا التاريخ، تمت المقابلة في شهر ربيع الأول عام (١٤٢٢هـ / ٢٠١٠م).

(٦) مقابلة مع جبران عبد الله آل بي حبيب في منزله بريفية السراة، (آل بي حبيب) محافظة سراة عبيدة، في (١٤٢٤هـ / ٢٠١٢م).

(٧) مقابلة مع محمد بن علي بن محمد في منزله بمدينة أبها، في عام (١٤٢٤هـ / ٢٥ يونيو ٢٠١٢م).

(٨) آل عامر، منصور بن عبد الله، مذكرة تاريخية عن القضاء، ص ٤.

المساجد، وعندما تَسَلَّمَ أعيان القرية الثمن، ووضعوه في عمارة المسجد، اعترض أحد الأشخاص، مطالباً بإعادة القطعة الزراعية إلى حالتها السابقة كوقف للمسجد؛ مما جعل المشتري يتوجه بشكايته إلى الملك عبد العزيز، وكان في مكة المكرمة آنذاك^(١)، حيث دخل الرجل على الملك عبد العزيز، وكان من عادته أن يجمع أهل الشكايات في مجلس واحد، ويدخل عليهم وعلى يمينه كاتب، ويستقبل شكاياتهم وهو جالس، وعندما أوضح الرجل شكايته للملك عبد العزيز، وجَّه الملك التوجيه التالي: "هل ثمن زرع المسجد يساوي قيمته الحقيقية؟ وهل ثمنه عُقلاء القرية؟ وهل ثمنه كان في عمارة المسجد؟ على القاضي ابن زعير^(٢)، إجراء الإيجاب الشرعي في ذلك، وعلى ابن عفيصان^(٣)، تنفيذه"^(٤)؛ وبذلك يتضح أن الملك عبد العزيز أعاد الشاكي إلى القاضي، الذي كان يشرف على المساجد والأوقاف، ويسعى إلى الحفاظ عليها، وعمارتها، ومنع التعدي عليها، ونجد العديد من المراسلات لعدد من القضاة، يطلبون إعانات مالية لعمارة أحد المساجد، أو تعيين موظفين لخدمة المساجد، كخادم للمسجد، أو مؤذن للمسجد، أو مطوع المسجد، أو إمام المسجد^(٥)، وهناك عدد من مُسَيَّرَات الرواتب لموظفي المحاكم، ومدرج فيها هؤلاء الموظفون، بداية من القضاة فمأمور الرسوم، والمباشر، والخادم، والمأذون، والإمام "المطوع" وربما لقب بـ: "مؤذن القاضي" أو "مؤذن الشيخ"، والمرشد^(٦)، وكانت تعيينات المؤذنين والأئمة وأهل الحسبة، تبدأ من قاضي البلد، الذي ربما رفع لأمير البلد أو الملك مباشرة، وتنتهي بأن يُصَادَقَ عليها من الملك بالموافقة والاعتماد، أو من نائب الملك في ذلك الوقت^(٧). **وكانت الأوقاف في عسير على نوعين، هما: (١) الأوقاف التي يعود منها فوائد مالية وعينية للمصلحة الخيرية، كالمساجد، وغيرها، وهذا النوع**

(١) آل عامر، المرجع السابق نفس الصفحة.

(٢) ابن زعير: لم أجد له ترجمة، ويبدو أنه أحد القضاة الذين رافقوا الشيخ عبد الله بن راشد، حيث وجدت ذكره في الوثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٢/١٢٣٩ هـ)، بشأن تعيين ابن ضويحي الشيخ محمد بن إسماعيل في عسير، ويبدو أن له دوراً مهماً في إبلاغ الملك عبد العزيز بأوضاع المنطقة، حيث ورد في الوثيقة ما نصه: "وقد أبلغنا ابن زعير عنكم وعن أحوالكم" إلا أننا لم نجد له ترجمة وافية أو ذكراً غير ذلك.

(٣) ابن عفيصان، سبق التعريف به ٠

(٤) آل عامر، مذكرة تاريخية عن القضاء، ص (٢٧).

(٥) ابن جريس، غيثان بن علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب (جازان، عسير، ونجران)، مطابع الحميضي، الرياض، ط ١٤٢٥هـ، ١٤٠١م، ج ٦، ص ٣٢٧، ٣٤٣.

(٦) ابن جريس، غيثان بن علي، عسير في عصر الملك عبد العزيز دراسة تاريخية للحياة الإدارية والاقتصادية، ط ١، (١٤٢٠هـ/ ١١٩٩م) ص ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣.

(٧) ابن جريس، غيثان بن علي، القول المكتوب، ج ٣، ص ٥٨.

هو أغلب الأوقاف الموجودة في منطقة عسير. (٢) الأوقاف الأهلية الخاصة بالذراري، و توجد في الحجاز، أما في منطقة عسير فتكاد أن تكون معدومة^(١).

أما من ناحية الرسوم المقررة على الأوقاف، فقد أوضحت الأوامر الملكية مقدار الرسوم، فالأمر الملكي الكريم في عام (١٣٦١هـ / ١٩٤٢م) نص على ما يلي: "حضرة المكرم أمير أبها، إلحاقاً بما سبق إبلاغكم به برقم (٢٩١٧) بتاريخ (١١/١٠/١٣٦٠هـ / ٣/٢/١٩٤١م) بصدد الوقف ورسومه، نخبركم أنه كان قد أبلغت وزارة المالية منطوق الإرادة الملكية الكريمة الواردة في كتاب الديوان العالي رقم (٦٤٣/٣/٩) بتاريخ (١٣/٨/١٣٦٠هـ / ٥ سبتمبر ١٩٤١م)" بأن ما كان فيه زكاة من الأوقاف، وعليه رسوم؛ تؤخذ منه الرسوم المعتادة حسبما هو مقرر، وما لم يكن فيه زكاة فلا رسوم عليه... وبعد استفتاء القضاة في ذلك رئاسة القضاء وردت منهم الإجابة التالية: "أن الأوقاف التي تجب فيها الزكاة هي السائمة فقط، الموقوفة على معين، حسب المنصوص عليه بالصحيفة (٤٢٧) من الجزء الأول من كشاف القناع، وأما وقف العقار والأشجار، فلا زكاة في رقبته، حسب المنصوص عليه في الصحيفة المذكورة، وتكون الزكاة في الغلة على المستحق، إن بلغ استحقاقه سنوياً نصاباً، وإن لم تبلغ حصته نصاباً فلا زكاة"^(٢).

كان تصرف أهالي منطقة عسير فيما يخص الأوقاف، وتسخيرها للمسجد، وعماراته، وتزويد عابري السبيل بما يحتاجون من الأمور التي فطروا عليها، وذلك من غلات الأوقاف مع الاحتفاظ بأصولها، وكانت أعمالهم هذه متوافقة مع تعاليم الشرع الحنيف^(٣)، حيث ورد ما نصه: "وتكون الزكاة في الغلة على المستحق أن بلغ استحقاقه سنوياً نصاباً"^(٤).

(١) وثيقة رقم (٢٦٢٣)، بتاريخ (١٣٦١/٦/٢٤هـ) بشأن إبلاغ نائب جلالة الملك، لحضرة المكرم أمير أبها، بمنطوق الإرادة الملكية الكريمة حول الوقف ورسومه؛ مقابلة مع الشيخ سعيد بن عبود آل غشام مراقب مساجد وأوقاف رفيدة، الذي عمل بها ما يقارب الستين عاماً، وما زال يمارس عمله إلى الآن تمت المقابلة في منزله بأحد رفيدة في عام (١٤١٩هـ).

(٢) وثيقة رقم (٢٦٢٣)، بتاريخ (١٣٦١/٦/٢٤هـ)، بشأن إبلاغ معاون نائب جلالة الملك لحضرة أمير أبها، بمنطوق الإرادة الملكية الواردة في كتاب الديوان العالي رقم (٦٤٣/٣/٩هـ)، بتاريخ (١٣/٨/١٣٦٠هـ) بخصوص الوقف ورسومه، وإبلاغ كتاب العدل بذلك لاعتماده.

(٣) مقابلة مع الشيخ سعيد بن عبود آل غشام، مراقب أوقاف ومساجد رفيدة قحطان، في منزله بأحد رفيدة، في شهر رجب عام (١٤١٨هـ / نوفمبر ١٩٩٧م).

(٤) وثيقة رقم (٢٦٢٣)، بتاريخ (١٣٦١/٦/٢٤هـ)، بشأن الوقف ورسومه وأنواعه، مركز دار ألع للتراث والثقافة.

٢- الوصاية^(١)، على الأيتام^(٢)؛

في خطاب من الملك عبد العزيز، إلى أحد مشايخ قبائل منطقة عسير جاء فيه: "هل على الأيتام وكيلاً شرعياً بعد وفاة والدهم، وهل عرف الذكر من الأنثى حصته الشرعية، والبائع كان حقه مفروز لوجهه فلا بأس، وإن غير ذلك فالبيع باطل، وسوقهم للشرع في أيها يكون معلوم"^(٣)، ويعدّ مضمون نص الوثيقة نصرة؛ ليقيم استولى أحد الأشخاص على مزرعته، فذهب للشكاية إلى الملك عبد العزيز، الذي كلف شيخ القبيلة أن يسوق المعتدي إلى القاضي الشرعي.

وللأسف فقد وقعت عدة حوادث للأيتام والفقراء، بالاستيلاء على الأملاك الخاصة بهم واستضعافهم، وكان القضاة ملجأ وملاذ لهم، وربما وجه القاضي أمراً مباشراً لأحد الأيتام، "أن في حالة الاعتداء عليك، فما عليك إلا التوجه إلى مجلسي"^(٤)، في أي وقت؛ لنقوم بنصرتك"^(٥)، وفي حادثة اعتداء على أحد الأيتام وأملاكه جاء فيها: "اتفق أهالي إحدى القرى علي بيع ملك مشاع بينهم، واتفقوا على هضم حق أحد الأيتام الذي كان نصيبه هو السدس فتوجهت والدته للقاضي حسن العتمي، في محكمة سراة عبيدة، تستجير به من ظلم أهل القرية لها وابنها اليتيم، وكان مجلس القاضي حسن العتمي تحت ظل شجرة، عَصَر يوم في السوق كعادته، وكان الحضور عدداً من أعيان السراة، فقام اثنان من أعلام السراة، وممن عرفوا بالصلاح والإصلاح بين الناس، فشهدوا للأرملة وابنها اليتيم، وعرفوا القاضي بوضعهم، وعدم وجود ولي لهم، أو وكيل يقوم بحمايتهم، فقام القاضي بطرد أهل القرية وشهودهم، وكلف القاضي شيخ القبيلة بالإشراف على البيع، وإحقاق الحق وإعطاء اليتيم حقه، وأمه الأرملة"^(٥).

أما في الوصايا، فقد وُجد العديد منها تبدأ بالعبارة التالية: "هذه وصية فلانة بنت فلان، شهادة أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وله الشكر، وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمداً عبده، ورسوله. عليه الصلاة والسلام. وأن عليّ

(١) هي الولاية على القاصر، أو المختل، أو العاجز، أو الأيتام الذين لا يحسنون تدبير أمورهم.

(٢) اليتيم هو الصغير الفاقد للأب أو الأم أو كليهما، وكفالة اليتيم تعني التربية والإنفاق عليه والسعي فيما يكون في صالحه.

(٣) آل عامر، منصور بن عبد الله، مذكرة تاريخية، ص ٢٧.

(٤) مقابلة مع الأستاذ/ عبد الكريم بن سعد البشري، نقلاً عن والده الشيخ سعد بن صالح المحافظ البشري، نائب المحافظ، في منزله بقرية المحافظ، في (٢١/٥/١٤٣٤هـ/ ٢ أبريل ٢٠١٣م).

(٥) حديث للشيخ قذاح بن موسى آل موسى البشري، في إحدى المناسبات الاجتماعية عام (١٤٣٤هـ)، عن دور الشيخ حسن العتمي قاضي السراة، في إحقاق الحق، وإقامة العدل، ونصرة الضعيف، ودور كل من الشيخ مسفر بن عوض بن علي بن الحنيش، وشقيقه الشيخ محمد، في إعانة القاضي على نشر العدل، ونصر المظلوم، ودور الشيخ سعد بن عبد الرحمن بن ثقفان في تنفيذ توجيهات القاضي العتمي.

من الدين... وعلى من الحقوق... ولي كذا... وأن ما في وصيتي في وجه فلان بن فلان، والشرع الشريف^(٦)، فكان الناس يوصون وصاياهم بإرجاعها وإرجاع حماية ما فيها إلى الحاكم الشرعي، المتمثل في القاضي. كما وجدت بعض الوكالات التي تقام على أيتام، بحصر ما فيها من أملاك، ويشهد عليها ويصادق عليها قاضي المحكمة، ويلزم الوكيل بالقيام بوكالته خير قيام^(٧).

ومن القضاة من نصر بعض الأيتام أو الفقراء بشكل مباشر، وبمتابعة منه؛ حتى يضمن حقوقه كلها، ويضمن أن يعيش حياته المتبقية عزيزاً لا يحتاج إلى أحد، ومن ذلك أن أحد القضاة وجد أحد الفقراء - الذي بعقله خلل - يتبول في الجامع الكبير بأبها، فنهده، فبين له الحضور أنه فقير معدم، وفي عقله اختلال، وأنه قد أجبر على بيع أملاكه بما لا يساوي قيمتها، فقام الشيخ على نصرته، وأقام له ولياً، وأعاد له جميع أملاكه، وعرض جزءاً منها للبيع بالمزاد العلني، للصرف على هذا الفقير المظلوم لما تبقى من حياته^(٨).

كان الشيخ عبد الله الوابل يقيم داراً للفقراء الذين يطلبون العلم لديه في أبها^(٩)، والقضاة يشرفون إشرافاً كاملاً على توزيع الصدقات والهبات، التي كانت ترسل من الملك إلى أهالي المنطقة، لتوزيعها على الفقراء^(١٠)، وقد وقف القضاة وقفة حازمة ضد أي شيخ، جاء يتعدى على الفقراء وأملاكهم، ومما يتذكره أبناء منطقة عسير في أواخر عهد الملك عبد العزيز، هو عزل أحد مشايخ القبائل؛ لاستيلائه على أملاك أيتام من قبيلته^(١١)، حيث قام هذا الشيخ بالاعتداء، وتملك إحدى القطع الزراعية جوراً وظلماً، كما قام بالاستيلاء على ما مقداره خمسة وعشرون فرقاً من الزكاة المخصصة للأيتام والفقراء، وصدر حكم عزل الشيخ من قبل أحد قضاة محكمة أبها في تلك الفترة، الذي

(٦) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن وصية إحدى نساء قبيلة آل جليحة رفيدة قحطان، مكتبة الباحث.

(٧) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧هـ)، بشأن إقامة محمد عبد الله الأزرقى وصياً ووكيلاً على ورثة ابن عكان من الزرقان القاطنين في السراة، وهي مصادق عليها من القاضي ناصر بن جعوان، ومذيلة بإبراء ذمة الوصي، بعد تسليمه ما عنده للورثة، بعد بلوغهم الرشد، مكتبة الباحث.

(٨) مقابلات مع الشيخ مسفر بن عوض بن جفشر وابنه حسن مسفر في عام (١٤١٢هـ / ١٩٩١م)، و(١٤٢٠هـ / ٢٠٠٩م)؛ مقابلة مع محمد بن علي بن محمد في نفس الموضوع بتاريخ (١٤٢٤/٧/٢٥هـ / ٤ يونيو ٢٠١٣م).

(٩) الحميد، الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ص ١٩.

(١٠) مقابلة مع الشيخ صالح بن مانع آل مؤنس في (١٦/١/١٤٢٤هـ)، بمنزله في ظهران الجنوب.

(١١) مقابلات مع كل من تركي بن ناصر بن غوي، والشيخ محمد بن ناصر بن شويل، بتاريخ (١٤٢٤هـ / ١٤ يوليو ٢٠١٣م)، وقد ورد ذلك في الوثائق الصادرة من إمارة عسير ووزارة الداخلية، ذات الأرقام (٨٧٦٨) و (٧٧٦٧)، بتاريخ (١٣٧٠هـ)، القاضية بعزل أحد مشايخ المنطقة، لثبوت ظلمه وتعديه على حقوق أبناء قبيلته.

عُرف عنه صرامته في الحق ونصرة المظلوم^(١)، وفي حادثة أخرى صدر أمر من الملك عبد العزيز بعزل أحد الأمراء المعينين على إحدى إمارات منطقة عسير، وكاتب العدل، بعد تعديهم على أراضٍ لمساكين وأيتام من أهالي تلك الإمارة، ومن ذلك ما ورد في خطاب موجه من إمارة مقاطعة أبها، إلى رئيس الديوان العالي، ورد ما نصه: "سعادة رئيس الديوان العالي، نعيد لسيادتكم بطيه المكاتب المتعلّقة بدعوى... و... ورفاقهم ضد شيخهم... وأخيه...، التي يلتمس فيه فصله من المشيخة، بحجة أنه ظلمهم، وتلاعب بهم ونهب أموالهم ونحيط سعادتكم علماً بأن الشيخ المذكور قد فصل من المشيخة..."^(٢).

يتضح مما سبق أن دور القضاة في المجتمع كان دور الراعي لمصالح المجتمع، الفقير قبل الغني، والضعيف قبل القوي، والأنثى قبل الذكر، وكان للأيتام، والأرامل، والمساكين، والفقراء، نصيبهم من الحماية والرعاية من هؤلاء القضاة، حماية ورعاية مباشرة، مع مواجهة المعتدين والظلمة بكل حزم. فدعوى الفقير أو الأرملة يهتم بها وتستقبل وتتهى في أقرب وقت، بل يكلف القاضي من الأعيان والمشايخ من يشرف على التنفيذ، وهذا الاهتمام يبدأ من صاحب الولاية الملك عبد العزيز، الذي لا تخلو خطاباته ورسائله من توصيات وتوجيهات وتساؤلات تتم عن معرفة وعلم وفهم بالعلم الشرعي، فضلاً عن القضاة الذين كرسوا حياتهم وجل وقتهم في رعاية المجتمع وحل مشاكله و الاهتمام بجميع فئاته، والحرص على إقامة العدل فيما بينهم، والاشتراك في لجان كبرى لإنهاء الخلافات بين القبائل المحادة من المناطق المختلفة، أو الاهتمام بالأوقاف والمساجد والعناية بها والحفاظ عليها، وربما وصل الأمر بالصرف من مالهم الخاص على الفقراء، وتنفيذ التعليمات المالية في أمور الوقف ورعاية مصلحة خزينة الدولة .

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (بدون)، بشأن أمر الملك عبد العزيز بعزل أمير إمارة في منطقة عسير، وكاتب العدل؛ لتعديهم على أراضٍ لمساكين وأيتام، وهي محفوظة، بمركز دار ألع للتراث والثقافة.

(٢) وثيقة رقم (٧٧٦٧)، بتاريخ (١٣٧٩)، بشأن خطاب من إمارة عسير، صادر إلى الديوان العالي، بشأن عزل أحد مشايخ القبائل؛ بسبب تعديه على قبيلته وظلمهم، صورة في مكتبة الباحث.

رابعاً دور القضاة في الحياتين العلمية والسياسية :

١- دورهم في الحياة العلمية :

أ. في التدريس والوعظ :

كان القضاة في عسير هم رموز الحياة العلمية والفكرية في البلاد^(١)، لم يقتصر دورهم على ممارسة أعمال القضاء فحسب، وإنما اتجه أغلبهم إلى التدريس والوعظ^(٢)، واتخذوا من مجالسهم في منازلهم أو مجالس بعض أفراد المجتمع في عسير أماكن لنشر العلم والوعظ، وإرشاد الحاضرين إلى ما فيه الخير والصلاح^(٣)، وكانوا يحرصون على إقامة الدروس، وإلقاء المواعظ في المساجد في أعقاب الصلوات، ومما ميز مجالسهم أنها كانت مفتوحة للخاصة والعامة، دون أدنى تفرقة بين الفئتين^(٤)، يضاف إلى ذلك أن ما يقومون به من تدريس أو وعظ، دون مقابل، فهم يحسبون ذلك عند الله تعالى، ويرون أن أعمالهم في الوعظ والتدريس، لا تقل أهمية عن عملهم في الحكم، والقضاء، وأن عليهم توعية الناس بأهمية تحكيم الشرع الحنيف في جميع أمور الحياة، وتحجيم دور القبيلة وتقاليدها التي كانت سائدة في البلاد.^(٥)

(*) من أهم الأساليب التي اتخذها القضاة في الوعظ والتدريس :

(١) إلقاء الدروس والمواعظ في المساجد، والمجالس العامة والخاصة، ومنهم من خصص مكاناً في منزله لممارسة التدريس والوعظ^(٦)، (٢) أسلوب المراسلة، فإذا وصل إلى أحدهم خبرٌ بوجود بعض المخالفات الشرعية في قبيلة ما أو بلد ما، فإنهم يبادرون إلى مراسلة أمير البلد، أو شيخ القبيلة، أو أحد الأعيان والوجهاء، ويوضحون له المخالفة التي وصل إليهم خبرها، ويذكرون له الوجه الصحيح؛ استناداً إلى القرآن

(١) ابن جريس، غيثان علي، أيها حاضرة عسير، ص ٥٥-٥٦.

(٢) ابن جريس، غيثان علي، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، (١١٠٠-١٤٠٠هـ / ١٦٨٨-١٩٨٠م)، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ص ١٠٢.

(٣) تشير العديد من المراجع والمرويات الشفهية، إلى اتخاذ هذه المجالس كدور للتدريس. انظر: جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (١١٠٠-١٤٠٠هـ / ١٦٨٨-١٩٨٠م)، ص ١٠٢؛ جريس، أيها حاضرة عسير دراسة وثائقية، ص ١٥٦/١٥٥؛ الحميد، عبد الله بن محمد، من أعلام العلماء والأدباء في منطقة عسير، العلامة الزاهد الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل (١٢٢٨-١٤٢٢هـ)، مكتبة الصحابة، دار الماجد، ط١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ص ١٨٥.

(٤) الحميد، الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ص ١٩.

(٥) للاستزادة انظر: ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٨٨؛ ابن جريس، أيها حاضرة عسير، ص ١٢٨، الحميد، الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٣٢؛ المسعر، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، ص ١٠٩-١١١.

(٦) ابن جريس، غيثان علي، أيها حاضرة عسير، دراسة وثائقية، ص ١٥١؛ النعمي، هاشم، شذا العبير من تراجم علماء وأدباء ومنقضي منطقة عسير.

الكريم، والسنة المطهرة،^(١) ومما يؤيد ما ذكرناه، رسالة من أحد قضاة عسير، وهو الشيخ محمد بن إسماعيل بن عبد الوهاب^(٢)، إلى شيخ شمل عشائر كود ببلاد شهران^(٣)، سعيد بن محمد بن سعيد^(٤)، ومما ورد فيها: "من محمد بن عبد الله بن إسماعيل، إلى جناب الأخ المكرم الأمير سعيد محمد بن سعيد وجماعته سلمهم الله السلام عليكم... أن الله تبارك وتعالى خلقنا لعبادته، وترك فينا العقول لطاعته ومعرفته، ويدخل في العبادة جميع المأمورات، واجتنب جميع المنهيات..."^(٥) وفي هذا المقطع وما تلاه في الرسالة، فإن القاضي ابن إسماعيل، يتوجه للشيخ ابن سعيد بالنصيحة، حيث ينصحه فيها بالتمسك بكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ ومحاربة كل ما يعارضهما.

بذلك يظهر لنا ما كان للقضاة ورجال العلم من أعمال عظيمة يؤدونها في الوعظ، وإرشاد الناس، وتدريسهم العلوم الشرعية التي تبين لهم الصواب، ومن هذه الرسائل أيضاً، رسالة من الشيخ سليمان بن محمد بن جمهور^(٦)، إلى شيخ شمل عشائر بني أثلة ببلاد بني شهر^(٧)، يوصيه فيها بالقيام بما يجب عليه من واجبات، تجاه محاربة الفوضى، وتحمل المسؤولية، ومما ورد في تلك الرسالة: "من سليمان بن محمد بن جمهور، إلى جناب المكرم الأمير شبيلي بن محمد العريف - أيقظه الله من سنة الغفلة - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد... أنك أمير مقدم في بني شهر... أن تأخذ على يد السفهاء، وتصف الضعفاء من الأقوياء، وتأطر الظالم على الحق أطراً"^(٨)، كما وجد للشيخ سليمان بن محمد بن جمهور ردود على بعض مشايخ قبائل المنطقة،

(١) وجدنا العديد من الوثائق التي اعتمدت أسلوب المراسلة بين القضاة، وأمراء البلاد والقبائل، وسيأتي في ثنايا البحث عرض العديد من نصوص هذه الوثائق، وقد ورد منها العديد أيضاً في بعض المراجع. للاستزادة انظر: ابن جريس، أبها حاضرة عسير؛ ابن جريس؛ عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

(٢) سبق التعريف به .

(٣) بلاد شهران المقصود بها البلاد والمناطق التي تسكنها قبيلة شهران، والممتدة من محافظة بيشة شرقاً، إلى وادي بيش في تهامة غرباً، فهي تعرف باسم: شهران العريضة، مقابلة مع الشيخ عبد العزيز مشبب الذيب بمنزله بالمسقى، في (٢٦/٢/١٤٣٤هـ/٨ يناير ٢٠١٣م).

(٤) شيخ شمل عشائر كود، المقصود به هو سعيد بن محمد بن سعيد، شيخ قبيلة كود إحدى قبائل شهران، مقابلة مع علي بن حسن آل جبعان، بمنزل أخيه في آل مستير بتندحة، في (٢٢/٨/١٤٣٤هـ).

(٥) ابن جريس، غيثان علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب، ج٣، ص ٨٥.

(٦) سبق التعريف به .

(٧) شيخ شمل قبائل بني أثلة: بنو أثلة إحدى قبائل بني شهر.

(٨) النعمي، شذا العبير، ص ١٢٦.

الذين كانوا يطلبون توجيهه أو الاستفتاء لهم، أو لبعض القبائل التابعة لهم^(١)، ومن رسائل القضاة في هذا الشأن، رسالة من قاضي عسير فيصل آل مبارك^(٢)، إلى شيخ قبيلة كود، قال فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم، من فيصل بن عبد العزيز آل المبارك، إلى جناب الأمير المكرم سعيد بن محمد بن سعيد، وكافة كود - سلمهم الله تعالى وهداهم - أمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... إلى أن قال: "...أما بعد، فلا يخفى جنابك الشريف، أن الموجب لتسطير هذه الأحرف وتحرير ما عليه، هو النصيحة لا غير، فإنها للمسلمين وللكلف أجمعين... ثم إنه من المعلوم أنه ورد في الحديث كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فأعلاها السلطان، وأدناها المرأة في بيت زوجها... والموجب لهذا الكتاب النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم. وقد قال الله تعالى: " (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدَّاتِ) "، والذي أوصيكم ونفسي تقوى الله في السر والعلانية، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والمحافظة على الصلوات في الجمع والجماعة، والاجتماع لها في المساجد، والأذان في الأوقات"^(٣).

من أشهر القضاة الذين قاموا بالتدريس والوعظ، القاضي محمد بن إسماعيل^(٤)، والشيخ فيصل بن مبارك^(٥)، والشيخ سليمان بن جمهور^(٦)، والشيخ عبد العزيز الثميري^(٧)، وهم من الذين شغلوا القضاء في أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات من القرن الرابع عشر الهجري، وحصل التحول الجذري في التدريس والوعظ في عسير، اعتباراً من سنة (١٣٦٠هـ / ١٩٤١م)؛ إذ بدأت مرحلة جديدة من الانظام في حلقات التدريس، وجرى التوسع في أنواع العلوم؛ مما أدى إلى قفزة نوعية

(١) هذا ما ذكره لي الأستاذ تركي بن ناصر بن غوي، نقلاً عن وثائق جده الشيخ محمد بن منصور غوي بن عامر، شيخ قبائل لحاف من ربيعة، في رسائله مع الشيخ ابن جمهور، وقد وعدنا أن يمدنا بشيء من هذه الوثائق، ولم يحدث ذلك.

(٢) فيصل بن عبد العزيز بن فيصل بن حمد الرباعي الحسني البشري العنزي الوائلي، ولد عام (١٣١٣هـ)، في حريملاء، حضر افتتاح الإحساء سنة (١٣٢١هـ)، وغزا مع الملك عبد العزيز عدة غزوات، وفي عام (١٣٢٨هـ) كان مرافقاً للشيخ عبد الله بن راشد في حملة ابن جلوي على عسير، وكان من ضمن الوفد الذي انتدب لعقد معاهدة مع الإمام محمد بن علي الإدريسي، عمل في القضاء في تسع مناطق، ومنها عسير، ومستقره الأخير في الجوف توفي، عام (١٣٧٦هـ). للاستزادة من أخباره انظر: المسعر، عارف بن ماضي، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك مدرسة ذات منهج، د ط، ساكا، ١٤٢٩هـ.

(٣) ابن جريس، غيثان علي، صفحات من تاريخ عسير، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٤) سبق التعريف به

(٥) سبق التعريف به

(٦) سبق التعريف به

(٧) عبد العزيز بن عبد الرحمن الثميري، باشر عمله في أبها بعد صدور الأمر الملكي عام (١٣٥٥ هـ)، واستمر بها قاضياً إلى عام (١٣٦٠هـ)، ونقل بعدها إلى محكمة صيبا حتى وفاته، كان عضواً في لجنة الحدود السعودية اليمنية، التي بموجبها تم عقد اتفاقية الطائف. آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٥٥؛ النعمي، شذا العبير، ص ١٧٥.

في الكم و الكيف، وتوافد طلاب العلم إلى مدينة أبها، وتم ذلك عندما وصل الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل إلى مدينة أبها عام (١٣٦٠هـ/١٩٤١م) رئيساً لمحكمتها، حيث كان حريصاً على إلقاء الدروس على طلابه في مسجده بحي مناظر، في شتى العلوم من تفسير، وفقه، وتاريخ، وعقيدة، ونحو^(١).

بهذا أصبح المسجد يمثل النواة الأولى لمدرسة العلوم الشرعية، التي أسسها فضيلة الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل^(٢) في مدينة أبها، فكان لما قام به، من افتتاح لحلقات تدريس القرآن الكريم وعلومه أثر واضح، واستمر على ذلك مفرغاً نفسه لتدريس العلوم الشرعية، وتخرج على يده علماء أجلاء من قضاة، ودعاة، ووعاظ، وغيرهم، وكان يعاونه عبد الله بن مهدي الحكمي^(٣)، في تعليم وتدريب الناس، وقد عمل في عدد من مدارس وجهات منطقة عسير، ثم التحق بالقضاء في (١٤/١٠/١٣٦٧هـ/٢٠/٨/١٩٤٨م)، واستمر الشيخ عبد الله الوابل رئيساً لمحاكم منطقة عسير، إلى جانب نشاطاته التعليمية، وتووير الناس في عقيدتهم، وإزالة الجهل والبدع والخرافات، لمدة تزيد عن عشر سنوات، امتدت من سنة (١٣٦٠هـ/١٩٤١م إلى سنة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م). ولم يكتف الشيخ عبد الله الوابل بنشر الوعي الديني في محيط مدينة أبها فقط، فأرسل الوعاظ والمرشدين إلى القرى النائية^(٤)، وكان هو وإخوانه من قضاة المحاكم الملحقة بمحكمة أبها، يلبون نداءات مشايخ القبائل، وأمراء البلدان، في افتتاح المدارس عندهم، وتعليم أبنائهم^(٥)، وقد وجدنا العديد من المراسلات والوثائق، التي يطلب فيها مشايخ القبائل من قضاة بلدانهم الرفع إلى قاضي أبها، بطلب معلم أو مطوع لافتتاح مدرسة^(٦)، وكانت المدارس متواضعة، فإما في المسجد، أو تبنى حجرة قريبة من المسجد لتعليم الأبناء

(١) الحمدي، عبد الله بن محمد الحميد، عبد الله بن يوسف الوابل. ط١، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص ٣١.

(٢) سبق التعريف به.

(٣) سبق ذكره.

(٤) ابن جريس، غيثان علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب، ج ٣٢ ص ٤٩٠.

(٥) كان من أعمال القضاة الرئيسية الإشراف على المعارف، وافتتاح المدارس النظامية، ومتابعة أعمالها وهذا ما نص عليه المرسوم الملكي في (٤/٢/١٣٤٦هـ)، حيث نص على أن تؤلف هيئة للمراقبة القضائية من وظائفها ما يلي: - أ- النظر في جميع الحدود الشرعية. ب- النظر في المنازعات المالية. ج- النظر في الأحكام التي تخص الوقف والمحجور عليه. د- المراقبة على المعارف والمحاكم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. للاستزادة انظر: آل الشيخ، عبد الله بن حسن، التنظيم القضائي ص ص ٣٤-٣٥.

(٦) وثيقة رقم (دون)، بتاريخ (١٠/٦/١٣٦٩هـ)، خطاب من معتمد المعارف بمدينة أبها، إلى أمير عسير، بشأن مخاطبة قاضي أبها، التي يطلب فيها فتح مدرسة بقرية العسران ببلاد بني بشر، مكتبة الباحث؛ وثيقة رقم (١١٠٣)، بتاريخ ٦/٥/١٣٦٩هـ، خطاب من قاضي السراة، إلى نائب قاضي أبها بشأن طلب افتتاح مدرسة بقرية العسران، لتلبية لطلب شيخ القبيلة، ابن ثقفان، مكتبة الباحث.

فيها^(١)، وهناك معلم أو مطوع، يعلمهم القراءة، والكتابة، وأمور دينهم، ويكون شيخ القبيلة أو نائبه، هو المشرف على شؤون هذه المدرسة، والحريص على حضور الدارسين، ولو كان ذلك بالقوة لتعليمهم.

لم يكن اهتمام القضاة بتعليم الرجال أو الذكور فقط، ولكنه كان الأعم والأغلب، فقد وجد في أبها مدرسة لتعليم البنات، وكانت تقام في منزل المطوع، وربما كانت تدعم مالياً من قبل القضاة، إلا أننا لم نجد ما يشير إلى ذلك، لكن من المرجح أنه كان للقضاة في تلك الفترة دورهم التعليمي البارز، وأنهم تمتعوا بصلاحيات واسعة في هذه الناحية^(٢)، وكذلك كان هناك كتاب لتعليم الفتيات في الواديين^(٣)، وقد قام الشيخ الوابل^(٤)، بإنشاء منزل للغرباء المتعلمين في حلقات وعظه وتدرسه^(٥)، وكان يصرف من جيبه الخاص إعانات مالية لهم، فما كان من الملك عبد العزيز، عندما وصلتته هذه الأخبار، إلا أن وجهه مالية عسير، بدعم الشيخ، وإعانتته في دعم المتعلمين والدارسين مالياً^(٦).

ومن هنا نستطيع أن نقول: إن نشأة التعليم الحديث في منطقة عسير، كانت على يد هؤلاء القضاة والفقهاء والعلماء، الذين وفدوا للعمل في سلك القضاء في أبها، وفي غيرها من بلدان ومدن منطقة عسير، والحق يقال إنه ظهر في عسير العديد من الأسر العلمية، التي كان لها دور كبير في تعليم الناس وتثقيفهم، قبيل الحكم السعودي، وفي أعقابها، واستمرت أدوارهم العلمية والوعظية والأدبية إلى تاريخ الدراسة، وحتى وقتنا الحاضر^(٧)، وهذا يوضح أن الخلفية العلمية في منطقة عسير كانت مستعدة للتقبل والترحيب بوعظ القضاة وتعليمهم وتدريسهم.

(١) مقابلة مع محمد بن سعيد بن شاهر في منزله بقرية آل حنيش، في (٢/٢/١٤٢٤هـ/ ١٥/ ديسمبر ٢٠١٠م)، وسعيد بن عوض بن شريف في منزله بقرية آل قطف، في (عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠١٠م).

(٢) مقابلة مع الأستاذ عبد الله بن علي بن عبد الله في منزله بمدينة أبها، في (١/٢/١٤٢٤هـ/ ١٣ يناير/ ٢٠١٣م)، حيث ذكر أنه كان يقوم بمساعدة الشيخ عبد الرحمن المطوع، في تدريس البنات في منزله في مدينة أبها، وربما أوكل الشيخ إليه مهمة التعليم بشكل كامل، لانشغاله أو غيابه.

(٣) مقابلة مع الأستاذ محمد بن أحمد بن معبر في مكتبته بخميس مشيط، في (١٦/٤/١٤٢٣هـ/ ٩ مارس ٢٠١٢م)، الذي ذكر أن هذه الحلقة التعليمية الخاصة بالبنات بالواديين، كان يقوم عليها أسرة آل التركي، وهي أسرة علم، مشهورة هناك بالعلم والتعليم.

(٤) سبق التعريف به .

(٥) الحميد، عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٢٥.

(٦) الحميد، عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٢٥.

(٧) انظر: البشري، إسماعيل محمد، إقليم عسير في عهد الملك عبد العزيز آل سعود، ص ١٦١؛ حمزة، فؤاد، في بلاد عسير، ط٢، ١٣٨٨هـ. ١٩٦٨م، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ص ١٥٤؛ ابن جريس، تاريخ التعليم في منطقة عسير، ج١، ص ٢٥٠.

ب. القضاة والتأليف :

تمثل فترة الدراسة (١٣٢٨-١٣٧٣هـ/١٩١٩-١٩٥٣م) امتداداً لفترات زمنية سابقة تأثرت فيها عسير بالدعوة الإصلاحية التي واكبت نشوء الدولة السعودية، وظهرت بعض الأسر العلمية^(١)، في عسير التي عمل بعض أفرادها بمهنة القضاء، وخلفوا تراثاً عظيماً من المؤلفات العلمية والأدبية. وظهر القضاة العلماء والمؤلفين والأدباء والشعراء، ومن صور التأليف والكتابة العديد من الرسائل الموجهة من القضاة إلى أمراء البلاد أو مشايخ القبائل للوعظ والتحذير من المخالفات الشرعية، وهناك العديد من المؤلفات في الجوانب الشرعية والأدبية وفي علم الفرائض "المواريث"، ومن القضاة الذين كان لهم نتاج فكري في الكتابة والتأليف، الشيخ إبراهيم بن علي بن زين العابدين الحفظي الذي كانت له رسائل في الفقه والنحو وكتب الشعر، ومنها مساجلاته الشعرية التي كانت دفاعاً عن الملك عبد العزيز والموقف السعودي من النواحي الوطنية والسياسية والعقدية^(٢). وربما كانت قصائد شعرية تدعو للحفاظ على الوحدة، ومجاربة من يدعو للبغي والخروج عن الطاعة^(٣)، ومن ذلك مساجلاته مع السيد إسماعيل، أحد أعضاء الهيئة اليمينية لترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية، ومن نتاجه الشعري ما قاله في عام (١٣٦٣هـ/١٩٤٤) دفاعاً عن الوطن ووحدته. ومن المشايخ الذين كان لهم دور في الكتابة، الشيخ سليمان بن جمهور، إلا أن ما وجدته كله رسائل في الوعظ، والإرشاد، والفتيا^(٤).

كذلك الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، من القضاة الذين كانت أدوارهم المشهوددة في عسير، وله العديد من الرسائل، والنصائح، والمؤلفات، ومنها: كتاب "توفيق الرحمن في دروس القرآن"، وهو تفسير لكامل سور القرآن، وكتاب: "بستان الأخبار باختصار نيل الأوطار"، وكتاب "كلمات السداد على متن زاد المستنقع" للحجاوي

(١) مثل أسر: آل الحفظي، وآل عبد المتعالي، وآل الزميلي، وآل خضرة، وآل النعمي، وآل مسبل، والأشراف في بلاد رفيدة والحرجة وغيرهم، ومنهم العلماء والأدباء والشعراء والمؤرخين .

(٢) انظر الحفظي: عبد الرحمن ابن إبراهيم، نفحات من عسير ديوان شعر من قصائد أسلاف آل الحفظي. انظر أيضاً: النعمي، شذا العبير، ص ص ٢٤-٢٥ .

(٣) كان للشيخ إبراهيم قصيدة قالها في عام (١٣٦٣هـ) بمناسبة صدور أمر جلالة الملك عبد العزيز للأمير تركي السديري بتأديب بعض الخارجين عن الطاعة ومما قاله:

أولئك أعراب طغام تعودوا مساعيتهم في البغي والبغي يصرع

فما كل بيضاء شحمة يغتذى بها ولاكل مشروب يساغ فيبلع

(٤) ظهر هذا في العديد من المراسلات والوثائق التي بها نصائح وتوجيهات، وتزخر بالعديد من الاستدلالات التي توضح العمق العلمي للشيخ .

وكتاب "الدلائل القاطعة في الفرائض"، وغيرها من الكتب والشروح^(١)، وله مساجلات شعرية لطيفة مع عدد من القضاة والأمراء في عسير^(٢)، وفي آخر عهد الملك عبد العزيز، تولى القضاء الشيخ هاشم بن سعيد النعمي^(٣)، الذي كان له العديد من المؤلفات، ومن أشهرها: "شذا العبير من تراجم علماء وأدباء ومثقفي منطقة عسير"، وكتاب: (تاريخ عسير)، والشيخ محمد الهلالي بن إبراهيم زين العابدين الحفظي، الذي جمع مادة كتاب: (نفحات من عسير)^(٤).

يظهر لنا ما كان للقضاة في عسير، من اهتمام بالتأليف في الفقه، والأدب، وكذلك قدوم القضاة إلى عسير في عهد الملك عبد العزيز، أدى إلى تنامي الاهتمام بالعلم، فازدهرت حركة التعليم، واتسع مجالها، وظهر نورها من نطاق الأسر العلمية إلى سائر الناس في المنطقة. وتبع ذلك ظهور بعض المؤلفات، سواء ما كتبه القضاة الذين وفدوا على عسير، أم من أبناء عسير الذين استفادوا من حلقات العلم التي أقامها القضاة.

(ج) القضاء في الإفتاء:

يمثل القاضي دور المفتي للبلد الذي يستقر فيه، حيث كان القضاة في عسير، يستقبلون المستفتين في أماكن وجودهم في المحكمة أو المجالس أو المساجد وغيرها^(٥)، وتصلهم الفتاوى عبر الرسائل من جهات مختلفة بمنطقة عسير، فيتم الرد على

(١) المسعر، عارف بن ماضي، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، ص ٦٨ - ٧١.

(٢) في سنة (١٣٥٨هـ) كان الشيخ فيصل بن مبارك والشيخ حسن محمد الحفظي مكلفين بالنظر في قضية ما، بين قبيلتي حرب والمقاطرة، بين محاليل والنفذة، فكانت هذه المساجلة بين الشيخين، والأمير خالد أحمد السديري وكيل أمير منطقة عسير، نورد منها ما يلي:
قال الأمير خالد:

مصاب بسهم العين إذا عرضت فتية شأنها في الحرب إصلاحاً
فقال الشيخ فيصل:

ياراشداً لا تلمني في الهوى أبداً إنني أرى العزل إفراطاً وإلحاحاً
وقال الشيخ حسن الحفظي:

ما لم تر لؤلؤاً من بين مبسمها يضيء من ضحكاتها أو ترشف الراحا
انظر الحفظي: نفحات من عسير، ص ٢١٤.

(٣) سبق التعريف به.

(٤) محمد الهلالي بن إبراهيم زين العابدين آل الحفظي، تعلم العلم الشرعي، ولقب بالهلالي نسبة إلى أستاذ له عمل بالقضاء، ثم اعتزله، وهو أديب له شعر واهتمام بالأدب والتاريخ، مقابلة مع طارق بن عبد الرحمن الحفظي، في (١٤٢٥/١/٥) ٨ نوفمبر ٢٠١٣ م).

(٥) ابن جريس، أبها حاضرة عسير، ص، الحميد، الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ص، المسعر، الشيخ فيصل آل مبارك ص ٩٠.

تلك الرسائل^(١)، إلا أن هناك أوامر صدرت للقضاة، تمنعهم من الإفتاء في مجال القضاء^(٢)، وهناك العديد من الرسائل والخطابات التي ترد كأستئلة، أو استفسارات، أو استيضاح، أو طلب للفتوى، ومراسلات أخرى في النصح والإرشاد^(٣)، ومن ذلك فتوى الشيخ سليمان بن جمهور، ومنها: "من سليمان بن محمد بن جمهور إلى كافة بللحمر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... من طرف العوائد السابقة بين العشائر، هي تثبت شرعاً أم لا؟ فالجواب: إن العوائد إذا كان لها أصل في الشرع، فتبقى على ما كانت عليه ولا نغيرها..."، وكذلك الشيخ عبد الله الوابل^(٤)، الذي ظل طيلة ثلاثين عاماً مرجعاً للفتوى بالمنطقة^(٥)، وفي إحدى رسائل الوابل إلى أحد مشائخ منطقة عسير، بشأن قضية خلافية، ورد في رسالته المؤرخة بتاريخ (٢٨-١١-١٣٦٩هـ/٩/١١/١٩٥٠م)، ما نصه: "من عبد الله بن يوسف الوابل قاضي أبها... بخصوص عبد الله بن مشبب، ونورة بنت مرزوق، فقد تنازل في الزرع الذي اشتراه لنورة المذكورة..."^(٦).

وكان الشيخ إبراهيم بن زين العابدين مرجعاً في القضاء والإفتاء^(٧)، ومن أمثلة هذه الرسائل التي كانت بين القضاة وأبناء المجتمع سواء أكانوا مشايخ أم أعياناً أم أفراداً ما ورد في رسالة إذن بالقسمة الشرعية، من قاضي بني شهر وبني عمر: "عليكم السلام ورحمة الله وبركاته من جهة ما ذكرتم لا بأس إذا ترادوا، وقسمتم بينهم بالقسط الشرعي، ورفعتم صورة التقسيم إلينا فقد أذنا لكم"^(٨)، وفي هذا المبحث الذي تحدثنا فيه عن الحياة العلمية في منطقة عسير يتضح الدور البارز للقضاة في هذه الحياة المهمة في تاريخ عسير، فبصماتهم في التدريس والوعظ واضحة جلية، وهم بذلك رموز الحياة العلمية، حيث كان اهتمامهم بالتدريس والوعظ لا يقل عن اهتمامهم بالقضاء وإرساء العدل، وتدريبهم ووعظهم من صميم عملهم، بل كان عملاً احتسابياً لا يتقاضون عليه أي مقابل، وتعددت أساليبهم التي اتخذوها في الوعظ والتدريس والنصيحة والتعليم، واشتهرت أسماء من القضاة خلال زمن الدراسة، واشتهرت مساجد كمنارات علمية، ومنها مسجد مناظر بأبها، وأقيمت المدارس الملحقة

(١) ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٢٠٤.

(٢) صدرت تعليمات من الملك عبد العزيز في هذا الشأن، وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ ١٣٥٥هـ، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٣) ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٢٠٤.

(٤) سبق التعرف به.

(٥) ابن جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ١٢٤.

(٦) الحميد، الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٣٩.

(٧) سبق الترجمة له.

(٨) ابن جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ٦٢.

بالمساجد، وبعث بطلبة العلم للتدريس والوعظ في شتى أطراف المنطقة، ولم يقتصر التعليم على الذكور، بل وجدت حلقات تعليم نسائية في مدينة أبها وقرية البطحاء بالواديين، وكان القضاء أهل تصانيف وكتابة في النثر والشعر وفي علوم الفقه والتوحيد، ودورهم في الإفتاء وتوضيح الحلال والحرام كان من أعمالهم العلمية والفقهية .

٢- دور القضاء في الحياة السياسية :

أ. علاقة القضاء بالحكام والأمراء :

تشير وثيقة مؤرخة في عام (١٣٣٦هـ / ١٩١٧ م)^(١)، إلى مبايعة إحدى قبائل منطقة عسير للملك عبد العزيز بحضور عدد من مشايخ القبائل، وبإثبات القاضي عبد الله بن راشد^(٢)، لهذه البيعة، وذلك في وقت مبكر، يسبق دخول منطقة عسير تحت الحكم السعودي عام (١٣٣٨هـ / ١٩١٩ م). وفي وثيقة أخرى مشابهة لسابقتها مؤرخة عام (١٣٣٧هـ / ١٩١٨ م) تدل على دعوة سرية إلى بيعة الملك عبد العزيز، كانت قد جرت في بعض نواح من منطقة عسير، وقامت على عاتق القضاء^(٣). قبل دخول القوات السعودية إلى عسير عام (١٣٣٨هـ / ١٩١٩ م) أرسل الملك عبد العزيز وفداً من العلماء والقضاة؛ لمقابلة حسن آل عائض، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الله بن راشد، وذلك بهدف المناصحة، واستجلاء الوضع، ونصحه بترك الظلم، والتعدي، والحرص على جماعة المسلمين^(٤).

وعن علاقة القضاء بالأمراء، نجد أن بعض الوثائق تحمل اسم الأمير واسم القاضي، في الرسائل الموجهة لمشايخ القبائل في عسير، ومن تلك الرسائل ما اشتمل على استنفار القبائل للبيعة وحرب ابن عائض، ومنها ما يلي: "من عبد العزيز بن مساعد آل سعود وعبد الله بن راشد، إلى جناب المكرم عائض بن محمد^(٥)، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، تفهم أننا أعطيناكم وجميع أهل السراة الأمان، ومنعنا الإخوان التعدي عليكم"^(٦). كان للقاضي عبد الله بن راشد دور في كبح جماح

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٧شوال/١٣٣٦هـ)، بشأن مبايعة عائض بن محمد بن مضحي أمير آل نادر رفيدة قحطان، للملك عبد العزيز، بحضور القاضي عبد الله بن راشد، الذي وصف بأنه مندوب الإمام المعظم. أصل الوثيقة محفوظ عند الشيخ علي بن حسين بن مضحي آل نادر.

(٢) سبق التعريف به .

(٣) وثيقة مبايعة قبيلة آل سلطان الحرقان عبدة قحطان، وشيخهم ابن نورة، والأصل محفوظ بدون رقم، بتاريخ (١٣٣٧هـ) وقد تم الاطلاع عليها عام (١٤٢٠هـ) عن طريق الأخ ياسر خاوي آل سعدين .

(٤) آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٣٤؛ البشري، إسماعيل، إقليم عسير في عهد الملك عبد العزيز آل سعود، ص ٩٧ .

(٥) عائض بن محمد بن فيصل بن مضحي شيخ قبيلة آل نادر من رفيدة بن قحطان في عهد الملك عبد العزيز، انظر: جفشر، محافظة أحد رفيدة، ١٤٢٣هـ، ص ٢٠ .

(٦) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٧/٩/١٣٣٨هـ)، بشأن خطاب دعوة القبائل للنفير، وكان الخطاب موجهاً

روح الانتقام، ونشوة الانتصار، التي سرت في دماء الإخوان، عقب معركة حجلا، وهزيمة ابن عائض^(١).

ويظهر أن الملك عبد العزيز، جعل قيادة الحملة على عسير مشتركة، فالأمير عبد العزيز بن مساعد آل جلوي له القيادة العسكرية والسياسية، والشيخ عبد الله بن راشد له القيادة الشرعية، وهو المستشار والسفير، وهي إرادة نفذت بحرفيتها، ويظهر ذلك في عدة وثائق، منها الوثيقة التي وجهت منها نسخ عديدة لمشايخ قحطان، وغيرهم من أبناء منطقة عسير، ومن ذلك وثيقة أرسلها الملك عبد العزيز وفيها العديد من التعليمات والتوجيهات، للأمير والشيخ، لتيسير أمور الحكم والإدارة في المنطقة، مع إعطائهما تفويضا في التصرف فيما يريانه مناسبا، مما لا يوجد في تعليماته وأن يطلعانه على كل ما يفعلانه قائلًا: "يرى الحاضر ما لا يري الغائب"^(٢) استمرت علاقة القضاة بالأمراء في عسير، بعد حملة الأمير عبد العزيز بن مساعد، حيث تم تعيين شويش الضويحي^(٣)، أميراً على عسير في (١٢ صفر ١٣٣٩هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م) وكان معه الشيخ محمد بن إسماعيل^(٤).

ثم جاء الشيخ محمد عبد اللطيف^(٥)، ويرافقه كل من: ابن أخيه^(٦)، وفهد الصميت^(٧)، وعبد الله بن عمار للقضاء والإرشاد^(٨)، وفي عهد الأمير فهد العقيلي^(٩)، الذي عين أميراً على عسير بعد عبد الله بن سويلم^(١٠)، وقدم معه القاضي ناصر بن عبد العزيز آل حسن^(١١)، خلفاً للشيخ محمد بن عبد اللطيف للقيام بالقضاء.

لم تكن العلاقة بين الأمراء والقضاة في عسير على وئام دائم، فوجد من القضاة من ينكر المنكر، أو يحد من الظلم، أو يغضب من الأمير. وما ذلك إلا إقرار للعدل

إلى قبيلة آل نادر رفيدة قحطان، وشيخهم ابن مضحي، والأصل محفوظ لدى الشيخ علي بن حسين بن مضحي آل نادر، ومن صيغة الخطاب يتضح أن الخطاب ليس الوحيد لهذه القبيلة بل يوجد العديد من الخطابات التي تحمل نفس العبارات والتوجيهات بالتنفيذ وعدم التأخير والتأخر عن موعد القبائل في القاعة ببلاد ناهس، لكن لم يصلنا إلا وثيقة آل نادر وأميرهم ابن مضحي .

(١) آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٢ .

(٢) آل زلفة، محمد بن عبد الله، المرجع السابق، ص ٢٨ .

(٣) شويش الضويحي، أمير عسير. سبق الترجمة له .

(٤) سبق الترجمة له .

(٥) سبق الترجمة له .

(٦) لم يعرف اسمه، ولم نعرف له ترجمة.

(٧) لم نعرف له على ترجمة.

(٨) لم نعرف له على ترجمة.

(٩) سبق ترجمه له .

(١٠) عبد الله سويلم، سبق الترجمة .

(١١) سبق ذكره .

وإظهار له، وهذه من الأخلاق التي كان عليها القضاة مع أمراء عسير، ومن ذلك أن الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ^(١)، أنكر على الأمير ابن سويلم جفوته وظلمه، وخرج من أبها مغاضبا له منكرًا عليه، ويبدو أن ذلك الموقف لهذا القاضي كان من أسباب عزل الأمير ابن سويلم^(٢).

وفي حملة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود^(٣)، على عسير، لإخماد ثورة ابن عائض، كان يرافقه الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ^(٤)، الذي وصفه الملك عبد العزيز بأنه ممن عرکتهم التجارب، وهي شهادة من واقع تجربة ومعرفة، وكان دوره في الحملة قاضيا للجيش، ومستشارا للأمير فيصل بن عبد العزيز^(٥)، كان لهذا الشيخ دور كبير في كظم غيظ الأمير فيصل بن عبد العزيز، وحقن دماء قبائل عسير؛ حيث أتت الأخبار للأمير فيصل، أن ابن عائض وجماعته يبتنون شرا، ويتهيؤون لتمرد وفتنة جديدة، فاستخار الشيخ ربه، وأشار بالدعوة إلى اجتماع عام، فدُعيت قبائل عسير إليه، وهناك وقف خطيبا في الجموع المحتشدة، يرغب ويرهب، ويدعو إلى الطاعة ووحددة الكلمة، التي يكون فيها صلاح الأمر، ويحذر دعاة الفتنة من سوء العاقبة، وعندما وجد أن كلامه قد أثر في السامعين، طلب من حملة السلاح أن يلقوا أسلحتهم، ويعودوا إلى رشدهم، قبل فوات الأوان، فاستسلم الجميع، وأعلنوا الطاعة وترك الفتنة، وكانت هذه سابقة في تاريخ قبائل منطقة عسير، حيث لم يعلم ولا يعرف أن قبيلة سلمت أسلحتها كاملة دون مقاومة، رغبة في السلم والإصلاح، إلا قبيلة عسير، بعد الموعظة البليغة لهذا الشيخ الجليل، التي حُقنت بها الدماء، وكسرت بها أنفس دعاة الفتنة، وخابت خططهم وظنونهم إلى الأبد.

وهناك خطابات توضح علاقة أمراء عسير مع القضاة، أو العلماء، ومن ذلك رسالة من الملك عبد العزيز إلى قاضي رجال ألمع^(٦)، الشيخ إبراهيم بن زين العابدين الحفظي^(٧)، يثني عليه، ويحثه على محاربة البدع، والمخالفات الشرعية، يقول فيها: "... وقد عرفنا مندوبنا عن مواقفكم الحسنة، واجتهادكم في الإصلاح ومقاومة الفساد،

(١) سبق ذكره .

(٢) آل زلفه، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٤٣؛ شاکر، محمود، شبه جزيرة العرب عسير، المكتب الإسلامي، دت، د ط، ص ٢٦٣.

(٣) انظر: الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ١٦٦-١٦٨.

(٤) عبد الله بن حسن بن إبراهيم بن عبد الملك الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولد في حوطة بني تميم عام (١٢١٠هـ) في شهر ذو الحجة، كان مرافقا للأمير فيصل في حملته على عسير، وعين قاضيا لمحكمة بيشة عام (١٣٥٤). انظر: الزهراني، تاريخ القضاء والقضاة، ج ٥، ص ٢٩٦ - ٢٩٩.

(٥) إبحاث حول القضاء في المملكة العربية السعودية، أعده للنشر الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، عالم الفوائد، د ط، د ت، ص ٩١.

(٦) رجال ألمع، سبق التعريف بها .

(٧) إبراهيم زين العابدين بن الحفظي: سبق التعريف به .

وإن شاء الله تعالى سيلقى كل محسن جزاء إحسانه، وكل مسيء جزاء إساءته...^(١)، وكان تعيين مشايخ القبائل مرتبطاً برسالة مهمة، وهي رسالة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فصي وثيقة اتفاق إحدى قبائل منطقة عسير على اختيار شيخ لهم، ورد ما نصه: "قد اجتمع أهل الحل والعقد... لنصب أمير يأمر فيهم بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويأخذ على يد الظالم، قياماً بواجب الحق، ووفاءً بإلزام الشرع... وارتضاه الحاضرون وتعين أميراً على الكافة، فاستقام حينئذ مستعيناً بالله تعالى، وبعد العهد عليه أن أمره تبع شرع الله ورسوله..."^(٢)، وهناك رسائل من أمراء عسير إلى قضاة المنطقة وفقهائها، ومنها رسالة من الأمير عبد الله العسكر^(٣)، إلى الشيخ الفقيه علي بن صالح^(٤)، حيث جاء فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله العسكر، إلى المكرم الأحشم السيد علي بن صالح - سلمه الله تعالى - السلام عليكم ورحمة الله، وبركاته، موجب الخط السلام والسؤال عن أحوالكم، والخط المكرم وصل، وما ذكرت كان معلوماً، خصوصاً ما عرفت من طرف أحوال بعض الناس، وأكثر ظلم الخلق على أنفسهم، قال رب العالمين في حديث قدسي (إني والإنس والجن في نبأ عظيم)^(٥)).

ب. دورهم في توطيد الحكم السعودي؛

كان دور القضاة ملازماً وموازياً لدور الأمراء في عسير^(١)، فلا يعين أمير في عسير إلا وعين معه قاضٍ ذو علم وفضل وذكاء^(٢)، وأدوار القضاة واضحة وجلية، كانت

(١) الحفظي، محمد بن إبراهيم، نفحات من عسير، ص ٢٠٢.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٥/٧/٢٢هـ)، بشأن اجتماع إحدى القبائل في منطقة عسير على اختيار أمير لهم. مكتبة علي بن حسن الحفظي؛ وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٣٠ محرم عام ١٣٤٢هـ) خطاب من عبد العزيز بن إبراهيم، إلى إحدى قبائل منطقة عسير، يخبرهم فيه أنه تم تعيين أمير عليهم، يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر. مكتبة الباحث.

(٣) سبق التعريف به .

(٤) علي بن صالح بن حسن، أحد أعلام أسر الفقهاء التي استوطنت بلاد بني شهر وبني عمرو. انظر: جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ٤٧ - ٥٦.

(٥) جريس، غيثان بن علي، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ٥٩.

(٦) كان للقضاة في عسير مكانة سامية، ثم جاءت الدولة في عهد الملك عبد العزيز، لتزيد من هذه الأهمية، وتلك المكانة، وينبع هذا من إدراكهم لدور القضاة في إقرار الحكم، بعد أن ظهر دورهم المهم والرئيسي في ضم عسير للحكم السعودي، عام (١٣٢٨هـ) وكانت علاقة القضاة مع منطقة عسير مبكرة، ومرتبطة بمشايخ المنطقة وقبائلها، لإقرار الحق والعدل والرغبة في مواجهة الفتن وأصحابها. انظر: آل الشيخ، عبد العزيز ابن عبد الله، لمحات حول القضاء في المملكة العربية السعودية، ص ٧٢-٧٤: آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٢-٢٨.

(٧) انظر النعمي، تاريخ عسير ص ٣٥٦ - ٣٦٣؛ ابن جريس، غيثان بن علي، دراسات في تاريخ وحضارة جنوبي البلاد السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٥٠-٥١.

ومكاتباتهم أوامر تنفذ، وإشاراتهم قرارات تصدر، وما كان لأمير مخالفة القاضي^(١)، وفي إحدى الوثائق التي تضمنت توجيهات من الملك عبد العزيز لأمرائه في منطقة عسير، ورد ما نصه: "لا يحق لأي كبير، أو صغير، أو أمير، أو واحد من طوارف الولاية، أن يعتبر من دعوى خالصة عند طالب علم... ليس للأمير، أن يجبر طالب العلم على مخلص^(٢)، أمر متوقف فيه... ومن عمل من الأمراء غير ذلك، فقد أجرم ويتعرض للعقوبة"^(٣).

من الأدوار المهمة التي اضطلع بها القضاة في إقرار الحكم السعودي، أنهم كانوا الساعد الأيمن لأمرائه عسير في حفظ الأمن، ونشر العدل، ومعاينة المعتدين، وأهل الجور والظلم في البلاد^(٤)، ومن أعمالهم في إقرار الحكم في عسير: المشاركة في الأعمال العسكرية^(٥)، والسفارات السياسية، والإصلاح مع أعداء الملك عبد العزيز^(٦)، حيث رأينا أن الملك عبد العزيز يرسل وفداً من ستة علماء، منهم الشيخ القاضي عبد الله بن راشد^(٧)، والشيخ فيصل آل مبارك^(٨)، للإصلاح بين حسن آل عائض^(٩)، والمتظلمين من أهالي عسير^(١٠)، وعلى الرغم من حصول بعض التجاوزات من القضاة في التنفيذ، إلا أنها وطدت الحكم، وأشاعت الأمن، وأخافت المجرمين، وحدت من جرائم السطو والسلب والقتل، كما وجدت هيئات وقائية، كلفت بتحديد حدود القبائل، إغلاقاً لأبواب الشر والفتن، والسعي إلى الإصلاح بين القبائل في الرقاب والثارات التي كانت بينهم،

(١) وثيقة رقم (١١)، بتاريخ (١٣٧١هـ)، بشأن طلب قاضي المحكمة برجال ألمع من أمير رجال ألمع، تنفيذ الأحكام الشرعية؛ ابن جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ١٠٧.

(٢) مخلص يقصد بها هنا حكم القاضي، أو إنهاء القضية.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧هـ)، بشأن خطاب من إمارة أبها، تضمن العديد من توصيات الملك عبد العزيز لأمرائه وقضاة المسلمين، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧هـ)، بشأن تعليمات للأفراد والقضاة، صادرة من الملك عبد العزيز، مركز دار ألمع للتراث والثقافة؛ رسالة من الملك عبد العزيز لبعض مشايخ قبائل من منطقة عسير، يخبرهم فيها بتعيين شويش وضحي أميراً، ومحمد بن إسماعيل قاضياً، ويحثهم على أن يكونوا خير معين للأمير والقاضي، في نشر العدل، وحفظ الأمن، ومعاينة المعتدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. مكتبة الباحث.

(٥) وثيقة رقم (بدون) في (١٧/٩/١٣٣٨هـ) من الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي، والشيخ عبد الله بن راشد، في طلب النفير ضد ابن عائض، مكتبة الباحث؛ وانظر: آل زلفه، محمد عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٣٤-٣٨.

(٦) آل زلفه، المرجع السابق، ص ٣١-٤٢؛ المسعر، الشيخ فيصل آل مبارك، ص ٣٥٢-٣٥٩.

(٧) سبق الترجمة له

(٨) سبق الترجمة له

(٩) سبق الترجمة له

(١٠) يقصد بالمتظلمين هنا قبائل ريفية قحطان وأبناء عمومته من قحطان الذين بادروا بمبايعة الملك عبد العزيز وكانوا جل جيش ابن مساعد وقبائل شهران.

وهذا الأمر قد تم منعه من الملك عبد العزيز إلا بأمر منه، فقد ورد في وثيقة للأمير عبد العزيز بن مساعد آل سعود^(١)، قوله: "وما كان من الدعاوى المتقدمة في دماء وغيرها، فهي مدفونة"^(٢)، هذا الأمر أكدت عليه جميع التوجيهات، والأوامر الصادرة من الملك عبد العزيز وقادته، معللين ذلك أن هذا الأمر سيجعل الفتن تستمر، ولا تقطع؛ حيث وردت العبارة الموضحة أدناه لمنع النظر في قضايا الدماء، التي سبقت حكم الملك عبد العزيز: ومما ذكر "من جهة القتل الذي سبق قبل الدعوة، وتوابعه من جنائيات وديون وسرقة، ما فيه كلام، وهو ساقط؛ لأنه لو فتح بابه حصل النزاع في المستقبل، وبقي المستقبل والماضي على سواء أننا مطالبون بصلاح المستقبل..."^(٣).

من خلال هذا التوجيه، يتضح لنا أن الإصلاح هو نظرة إلى المستقبل؛ لإصلاح البلاد والعباد، وسد باب الفتن والفساد، والملك عبد العزيز وقادته مهتمين بغلقها غاية الاهتمام في عسير. وفي رسالة أخرى من الملك عبد العزيز، إلى أحد قضاة منطقة عسير، منع فيها النظر في قضايا الدم السابقة لفترة حكمه، إلا بأمر منه شخصياً، وإذا وُجد في ذلك مصلحة، ومن ذلك ما ورد في خطاب له بتاريخ (٥/صفر ١٣٥٥هـ)^(٤)، (بعض الأخبار الذي أزعجتني وأحببت تبليغكم... فيه ناس يتكلمون مع الآخرين، أحد يقول أنا متهمكم بدم، وواحد يقول أنا متهمكم بضربة، وعندكم لي ضربة^(٥)،... تعرفون أن هذا قد دميناه^(٦)،... ولا لأحد حق يتكلم فيه، إلا دعوى صادرة بأمر شرعي من عندنا هنا، لنظر مصلحة، ولو أنها من الغائبات، وإلا الحكم الشرعي إلى معطيه غيري أميراً أو غيره، فلا قبول له لأنني مانع الناس عن ذلك...) ^(٧).

من هذه المقتطفات، يتبين لنا أن الملك يرفض أي تصرف في الدماء السابقة لحكمه، إلا بأمر منه شخصياً، غير أننا نجد في الخمسينيات من القرن الرابع عشر العديد من الوثائق، التي تشير إلى تكوين لجنة قضائية، لإنهاء الخلافات الناتجة عن قتل سابق

(١) سبق التعريف به .

(٢) وثيقة رقم (بدون)، في (٥/محرم/١٣٣٩هـ)، وهو خطاب من عبد العزيز بن مساعد لإحدى قبائل منطقة عسير، بشأن تعليمات كان من ضمنها ما يخص الدماء، مكتبة الباحث.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (بدون)، وهي مخطوطة تعليمات، توضح التوجيهات للقبائل من منطقة عسير، بالالتزام بالآداب والتعاليم الشرعية، مجهول الكاتب، مكتبة الباحث.

(٤) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٥هـ) بشأن تعليمات صادرة من الملك عبد العزيز، للشيخ مشبب بن شعوان، قاضي تليلث، و شيخ قبيلة آل خميسة، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٥) المقصود هنا: جناية ما دون النفس والقتل.

(٦) دميناه: دفناه.

(٧) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن تعليمات صادرة من الملك عبد العزيز، للشيخ شعوان بن مشبب، قاضي تليلث، شيخ قبيلة آل خميسة، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

لحكم الملك عبد العزيز، وجرائم قطع الطريق، والسلب، والخلافات الحدودية، ونجد أن أكثر عملها قد وجه إلى قبائل عسير في تهامة، حيث كلفت هذه اللجنة بإنهاء ما بين القبائل من رقاب ودعاوى فيها (النقائص)^(١). ومشاكل الحدود، والضرب على يد من اشتهروا بالسلب والنهب^(٢)، وكان من أعضاء هذه اللجنة كل من ناصر بن أحمد بن جار الله، وعبد الرحمن بن غنيم، وحسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي، وحسين مصطفى، وفي ذلك ورد عدد من الوثائق ومنها: "من ناصر بن حمد بن جار الله^(٣)، وعبد الرحمن بن غنيم^(٤). وحسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي^(٥). وحسين مصطفى^(٦) إلى حضرة جناب ذوي السعادة، والإقبال الأجل الأفخم، تركي أحمد السديري حفظه الله... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... أمركم الكريم رقم (٢) وصل أوصلكم الله رضاه..."^(٧)، وقد وجدت العديد من الوثائق والرسائل المرسلة إلى أمير عسير في تلك الفترة (تركي أحمد السديري)^(٨)، تشرح جهود القضاة في إقرار الحكم السعودي، وبث الأمن، وكانت أشبه بتقارير دورية ترسل كل فترة، بعضها يرسل بشكل جماعي منهم^(٩)، والبعض الآخر يرسل بشكل فردي^(١٠)، وهي توضح حجم المشاكل التي

(١) النقائص يقصد بها الأشخاص الذين يموتون نتيجة القتل وما يتبع ذلك من الدماء، والجنايات، وكل ما تطالبه القبائل بعضها بعضاً، من دم أو مال، مقابلة مع الأستاذ/محمد بن علي آل عبد المتعالي، في مركز دار ألع للتراث والثقافة، في (١٢/١/١٤٢٤هـ/٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م).

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن إنهاء التعدي بين قبيلتين، وهدم البيوت فيما بينهما، وهي مصادق عليها من قاضي رجال ألع إبراهيم بن زين العابدين الحفظي، مكتبة علي بن الحسن الحفظي؛ وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢ ربيع الأول ١٣٥٤هـ)، بشأن تعدي إحدى القبائل على غنم وإبل وعمال؛ وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٠ ربيع الأول ١٣٥٤هـ) بشأن قطاع الطرق الذين اشتهروا بإحدى القبائل في تهامة، وإنهاء شرهم؛ وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٠ ذو الحجة ١٣٥٤) بشأن تحديد الحدود بين قبيلتين، من قبائل منطقة عسير، جميعها بمركز دار ألع للتراث والثقافة.

(٣) أحد القضاة الذين كان لهم دور في عودة اللجان القضائية، والسفارات السياسية: انظر آل زلفة، محمد عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٠٢؛ الزهراني، تاريخ القضاء، ج ٥، ص ٢١٢.

(٤) لم أعثر له على ترجمة.

(٥) سبق الترجمة له .

(٦) أحد أعيان أبها، وكان عضواً في اللجنة السعودية اليمنية لترسيم الحدود؛ انظر آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٣٣٩.

(٧) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢ من ربيع الأول/ ١٣٥٤)، مركز دار ألع للتراث والثقافة.

(٨) سبق الترجمة له .

(٩) وثيقة رقم (بدون)، تاريخ (٤ ربيع الأول ١٣٥٤هـ)، رسالة من الشيخ ناصر بن محمد بن جار الله، والشيخ حسن بن إبراهيم آل عبد المتعالي، وعبد الرحمن غنيم، وحسين مصطفى، إلى أمير عسير تركي السديري، بشأن أعمالهم في تهامة عسير وجازان، مركز دار ألع للتراث والثقافة.

(١٠) وثيقة رقم (بدون)، في (٢٥/٢/١٣٥٤هـ)، رسالة من الشيخ ناصر بن حمد بن جار الله، إلى أمير عسير تركي بن أحمد السديري، وبشأن الإخبار عن أعمال اللجنة في تهامة عسير وجازان، مركز دار ألع للتراث والثقافة.

واجهوها، وصعوبة الأرض، والأمراض التي أصابتهم، وقلة المؤونة التي تعينهم^(١). وفي رسالة أخرى ورد ما نصه: "أما من جهة النقايس الذي بقى لنا بموجب الجدول، وطلب أهله لرجال ألمع رقية...و... قطاع الطرق ورأسي بقر عن..."^(٢). وبذلك كان دورهم هو إغلاق أبواب الشر والفتنة؛ سعياً لتوطيد الحكم السعودي، وهذا ما نصت عليه، الوثائق التاريخية، ونقلته العديد من الروايات الشفهية، التي عرضنا لبعض مما ورد فيها.

ج. مهام سياسية أخرى :

اضطلع القضاة في عسير ببعض المهام السياسية، فنجد الشيخ عبد الله بن راشد^(٣). يقوم بأخذ البيعة في عسير للملك عبد العزيز عام (١٣٣٦هـ. ١٩١٧م) وتلا ذلك الوفد الذي أرسله الملك عبد العزيز، ومن أعضاء الوفد الشيخ عبد الله بن راشد، والشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك^(٤). لمقابلة حسن آل عائض^(٥). عام (١٣٣٨هـ ١٩١٩م)، ومن تلك المهام التي أسندت إلى الشيخ عبد الله بن راشد، على رأس وفد من المشايخ، وهم ناصر بن محمد الجار الله^(٦)، والشيخ فيصل بن عبد العزيز المبارك، للذهاب إلى إمارة الإدريسي^(٧)، حيث أدرك الأمير عبد العزيز بن مساعد^(٨)، أن بلاد عسير سراة وتهامة، لا يمكن الفصل بينهما سياسياً، أو بشرياً، أو اقتصادياً. وقبل الذهاب إلى الإدريسي، بعث الملك عبد العزيز برسالة جاء فيها: "من طرف الإدريسي لا بد أنكم قد عرفتموا نتيجته، ولا توهقون معه في جميع أمر فيه خلل على المسلمين ورعاياهم، إذا قصد الاتفاق والتساعد في دين الله، وأنه على مقامه ورعاياه الذين عنده، والذي مشتتهينه ممن يواليه، وأما الرعايا الذي شاذين عنه وبيون الإسلام، فلا

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٥ ربيع الأول ١٣٥٤هـ)، بشأن رسالة من حسن مصطفى، إلى أمير عسير، عن أعمال اللجنة، يشير فيها إلى أمراض تقششت في اللجنة، بسبب سوء الجو في تهامة، وقسوة الطريق، وقلة المؤونة، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٢) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٨/ ربيع الأول/ ١٣٥٤هـ) بشأن إنهاء قضايا دماء في تهامة عسير، وجيرانهم من قبائل منطقة جازان، مركز ألمع للتراث والثقافة.

(٣) سبق الترجمة له

(٤) سبق الترجمة له

(٥) سبق الترجمة له

(٦) سبق ترجمه له

(٧) محمد بن علي الإدريسي (١٢٩٢-١٣٤١هـ ١٨٧٦ - ١٩٢٣م) مؤسس إمارة الأدارسة، ولد في صيبيا، وسافر إلى مصر، درس بالأزهر، ثم سافر إلى كفرة في المغرب، ثم ليبيا، ثم إلى صيبيا وهناك أقام إمارته؛ انظر الزركلي. بيروت، ط٨، دت، ص ٢١٥، سبق ذكره انظر: ص (١٤).

(٨) سبق الترجمة له

تعطون أحد عليهم لا خاص ولا عام^(١). وبعد إجراء الوفد المفاوضات مع الإدريسي، توصل إلى توقيع اتفاقية (الأخوة الإسلامية)، التي أدت إلى إدخال منطقة عسير وشمال تهامة عسير، ضمن نفوذ الملك عبد العزيز، مع الاعتراف بنفوذ الإدريسي على بعض مناطق المخلاف السليماني ورجال ألمع^(٢). ويلحظ أنه أثناء توقيع تلك الاتفاقية الموسومة بالاتفاقية (الأخوة الإسلامية) أن الموقع عن الملك عبد العزيز، هم القضاة الثلاثة، الذين وقعوا تحت لقب: (نواب الإمام)^(٣). وعاد ابن راشد^(٤). والوفد المرافق له وهو يحمل رسالتين، إحداها: للأمير عبد العزيز بن مساعد^(٥)، والأخرى: للملك عبد العزيز. ومن خلال ما قام به القضاة في هذه السفارة، يظهر لنا أنهم مارسوا العمل السياسي في أدق تفاصيله، وهذا يؤكد مشاركة القضاة في توطيد الحكم السعودي من خلال المهام التالية: (١) تحديد الحدود بين الإمارة الإدريسية وعسير. (٢) تحديد الولاءات القبلية. (٣) أخذ الالتزامات القطعية من الإدريسي، بتقديم الدعم المالي للملك عبد العزيز، وإعانتة اقتصادياً. (٤) عقد اتفاقية منظمة للعلاقات بين الأدراسة وآل سعود. (٥) محاربة البدع، ولاسيما الأضرحة التي تم هدمها. (٦) كان القضاء في هذا الوفد نواباً عن الملك في كل تصرفاتهم.

نجد للقضاة حضوراً بارزاً في وثيقة موالاته قبيلة يام^(٦)، للملك عبد العزيز في (١٤ شعبان ١٣٥٠هـ / ٢٤ / ديسمبر / ١٩٣١م) وما أعقبها من وثيقة دخول قبيلة يام تحت الحكم السعودي^(٧)، حيث وجد أسماء عدد من القضاة، كشهود على العهد والوثائق التي سجلت ووقعت، وهم الشيخ ناصر بن ناصر بن مبخوت^(٨)، والشيخ سليمان بن محمد بن جمهور^(٩)، والشيخ ناصر بن جار الله^(١٠)، والشيخ فيصل بن مبارك^(١١)، ورأينا للقضاة

(١) آل زلفه، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، انظر: ص (٤١).

(٢) آل زلفه، المرجع السابق، ص (٤٢).

(٣) آل زلفه، المرجع السابق، ص ٤٢؛ المسعر، عارف بن ماضي، الشيخ فيصل آل مبارك، ص (٩٤).

(٤) عبد الله بن راشد، سبق الترجمة له .

(٥) سبق الترجمة له .

(٦) قبيلة يام: إحدى القبائل العربية التي تسكن نجران، وتنسب إلى يام بن أصبا بن دافع بن مالك بن جشم من حاشد؛ وبذلك تكون يام فرعاً من حاشد بن همدان. انظر: ابن جريس، غيثان بن علي، نجران دراسة تاريخية حضارية، (ق١-١٤٤هـ / ق٧-١٠م)، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ص ٣٩.

(٧) آل زلفه، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٦.

(٨) الشيخ ناصر بن ناصر بن مبخوت، ورد اسمه كأحد الشهود على الوثيقة الموقعة من قبيلة يام، في إعلان ولائها للملك عبد العزيز، ولم أعثر له على ترجمة، انظر آل زلفه، المرجع السابق ص ٣٠٤.

(٩) سبق التعريف به .

(١٠) سبق الترجمة له .

(١١) سبق الترجمة له .

أيضاً دوراً في درء الفتن، وإفضال أبوابها؛ حيث نجد أن الإدريسي^(١)، يبعث القاضي عبد الرحمن النعمي^(٢)، إلى الشعبين^(٣)، من رجال ألمع^(٤)، من أجل الخلاف الذي صدر من عسير على أصحاب ابن سعود، وكان دافعه المحافظة على المحالفة مع الملك عبد العزيز.

في أثناء المشكلة الحدودية السعودية اليمنية^(٥)، نجد في أعضاء الهيئة المنتسبة إلى المملكة العربية السعودية، أسماء قاضيين هما: عبد العزيز بن عبد الرحمن الثميري^(٦)، وإبراهيم بن زين العابدين الحفظي^(٧)، حيث اشتركا في هذه الهيئة المسؤولة عن تحديد الحدود السعودية اليمنية، وكانا ضمن الموقعين في جميع محاضرها، والحاضرين في جميع جلساتها، وهذه المفاوضات أدت إلى اتفاقية الطائف عام (١٣٥٢هـ/١٩٣٤م)^(٨)، ويظهر من خلالها أهمية دور القضاة في هذه الهيئة عندما نتعرف على الموقف الصلب للقاضي الثميري، في قضية (أراضي الزبادين)، ففي الوثيقة المحررة بشأن هذه القضية، ورد ما نصه: "وهنا بدأ القاضي عبد العزيز الثميري أحد أعضاء هيئة المملكة السعودية، وبين حقوق الزبادين في تلك الأرض، وأيد ذلك بأدلة شتى، منها: الصلح الذي وقع على يد عساف أمير نجران، ورضاء السحارين به على لسان وكلائهم الشرعيين، وأنه قد نفذ منطوق ذلك الصلح، بدفع الزبادين لسحار الشام ربع غلال تلك الأراضي، وقد رد عليه السيد اسماعيل أحد أعضاء هيئة اليمن بقوله: "إن الصلح المذكور غير نافذ شرعاً... وهنا اشتد الجدل بين القاضيين..."^(٩).

(١) سبق الترجمة له

(٢) عبد الرحمن بن ظافر النعمي، كان قاضياً في بلاد قحطان بأمر من الإدريسي، وعندما انضمت عسير إلى حكم الملك عبد العزيز (١٢٣٨هـ) أقره على قضاء بلاد قحطان، ثم عين قاضياً في النماص، ثم محائل، وبها توفي انظر النعمي، شذا العبير، ص ١٤٨-١٤٩؛ الزهراني، تاريخ القضاء والقضاة، ص ٣٧٤-٣٧٦.

(٣) الشعبين: حاضرة رجال ألمع. انظر الحربي، على إبراهيم ناصر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية منطقة عسير، مؤسسة خليفة، بيروت، ط ١، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ج ١، انظر: ص ٧٩.

(٤) رجال ألمع، سبق التعريف بها

(٥) للتوسع في المشكلة الحدودية السعودية اليمنية، التي تصاعدت، حتى أدت إلى نشوب الحرب بين المملكة العربية السعودية، والمملكة المتوكلية اليمنية، وتكوين الهيئة المؤلفة عن تحديد الحدود اليمنية السعودية، انظر: آل زلفه، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ١٦٠-١٨٨.

(٦) سبق الترجمة له

(٧) سبق التعريف به

(٨) للاستزادة عن هذه الاتفاقية، والتعرف على حياياتها وأسبابها. انظر: آل زلفه، محمد بن عبد الله، عسير في عهد عبد العزيز، ص ٢١٨-٨٠٠.

(٩) آل زلفه، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

مما سبق يتبين لنا دور القضاة في الحياة السياسية، وعظيم دورهم في توطيد أركان الحكم السعودي، والمهام السياسية الأخرى التي كلفوا بها، وهذا الأمر يعيدنا إلى تذكر الأساس التي بنيت عليه الدولة السعودية الأولى، فقد كانت مبنية على أساس إقامة التوحيد ونبذ الشرك والبدع والضلالات وإقامة العدل ونفي الظلم، وما وجد من دور سياسي للقضاة في منطقة عسير من قبل استعادة ضم عسير إلى نهاية الفترة الزمنية للدراسة، يدل على استمرار الدور البارز للعلماء والقضاة في بناء الدولة السعودية الثالثة، هذا الدور الذي كانت له سابقة تاريخية واضحة في قيام الدولة السعودية الأولى، إلا أن الدور الذي قام به القضاة في عسير في المجالات السياسية، والمهام التي اضطلعوا بها، تظهر مدى الثقة التي وضعها الملك عبد العزيز في رجال متعددي المواهب متوقدي الذكاء على علم وإدراك بما يدور حولهم في عصرهم وزمانهم، وما هو مطلوب منهم، حتى أننا وجدنا تفويض من الملك لبعضهم في اتخاذ ما يروونه محققا للمصلحة ومؤكدا لوحدة الشعب ومحققا لها، هذه الجهود بدأت من قبيل ضم عسير (١٣٢٨هـ) بأخذ البيعة من قبائل المنطقة في وقت مبكر عام (١٣٢٦هـ) وعام (١٣٢٧هـ)، ويظهر اهتمام الملك في أن تعيينه للأمير في عسير كان مقترنا بتعيين قاض ذا علم وفضل، وكم فتنة تم تداركها بسبب حسن تصرف القضاة وحصافتهم ودورهم في توطيد الأمن والسفارات الدولية، وإقامة المعاهدات التي كان لها الأثر الكبير في تأسيس الدولة السعودية المعاصرة بحدودها الحالية.

خامساً: دور القضاة في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية؛ ١- دورهم في الحياة الاقتصادية؛

أ. الإشراف على الأسواق؛

كانت كل قبيلة في منطقة عسير، تقيم سوقاً في بلدها، تقوم بواجب الحماية والتأمين للسوق ومرتاديه، حتى قيل في أمثالهم: "من أقام سوق أمنه"^(١). وظلت الأسواق الأسبوعية تحت إشراف القبائل الحامية لها، حتى جاء عهد الملك عبد العزيز، فترك للقبائل وشيوخها، الإشراف على الأسواق الشعبية، وحمايتها، مع رجوعهم في أي خلاف لطارفة الإمام، أو للقضاة^(٢). وكان في كل سوق مجلسٌ لشيخ القبيلة، يحضره قاضي البلدة، وتعرض عليه القضايا^(٣)، وكان بعض القضاة وطلبة العلم الشرعي يستغلون أيام الأسواق الأسبوعية في الوعظ، والإرشاد، وتوضيح بعض الأمور الشرعية، والدعاء بالأمن والأمان، ونزول الغيث^(٤)، وهناك بعض الموظفين الذين يعرفون ب: (مأمور الجمارك) أو (المرسوم) الذي يأخذ الضرائب على البضائع المباعة، ومعظمهم يعملون في المحكمة، أو تم ترشيحهم بتزكية من القاضي^(٥).

اهتم القضاة بأمور الحسبة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر^(٦)، كانت الأسواق ساحات لتنفيذ الأحكام بحضور القاضي^(٧)، وكانت الأسواق تحت إشراف قضائي. وقد عثرت على عدد من الوثائق التي تشير إلى تنظيم الأسواق، والمرجع في الخلاف فيها إلى أمير المنطقة، أو الحاكم الشرعي (القاضي) لحل أي نزاع^(٨)، بخلاف الوثائق

(١) مقابلة مع الشيخ سعيد بن عبود آل سالم في منزله بأحد ريفية، في عام (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م) .

(٢) هذا ما وجد في العديد من الوثائق المنظمة لأعمال الأسواق الأسبوعية، في الفترة التي سبقت عهد الملك عبد العزيز، حيث كانت الأحكام العرفية القبلية هي السائدة، إلا أن الأمر تغير بعد ضم عسير في عهد الملك عبد العزيز، حيث أصبحت المرجعية الوحيدة في جميع الوثائق التي وجدناها، هي التحاكم والرجوع إلى الشرع، وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٧١هـ)، بشأن تنظيم سوق سبت الفرعين، التابع لأمارة أحد ريفية، مكتبة الباحث .

(٣) سبق الحديث عن استخدام القضاة للأسواق كمجالس لهم، مقابلة مع الأستاذ يحيى بن صالح آل عيسى من قبيلة آل خلف .

(٤) ابن جريس، غيثان بن علي، أبها حاضرة عسير دراسة وثائقية، ط١، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م)، الفرزدق، الرياض، ص ١٥٢ .

(٥) مقابلة مع يحيى بن عبد الرحمن الشريف في (١٢/١١/١٤٣٤هـ / ٧ سبتمبر ٢٠١٣م)، الذي كان والده يعمل مرسماً للأسواق في عبيده وبني بشر، وعمل في محكمة السراة، علماً بأنه لم يكن الوحيد في هذه الوظيفة، حيث وجدت وثائق أشارت إلى أسماء مأمورين في الأسواق وكان لكل سوق من أسواق المنطقة مأمور جمارك، له صلة بأعمال المحكمة .

(٦) ابن جريس، غيثان بن علي، أبها حاضرة عسير، مصدر سابق، ص ١٥١ .

(٧) آل عامر، منصور، مذكرة تاريخية عن القضاء، ص ٧٥ .

(٨) وثيقة رقم بدون بتاريخ (٢٠/٤/١٣٧١هـ) لتنظيم أسواق قبائل جارمة وخطاب، مكتبة الباحث .

التي سبقت عهد الملك عبد العزيز، وتشير إلى أن الأمر واجب التنفيذ بحضور الكفلاء، أو القبلاء، أو الضامنين القبليين، دون وجود مرجعية شرعية لحل الخلافات^(١). ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة في (١٤/١٢/١٣٧١هـ / ٤/سبتمبر/١٩٥٢م)، ما نصه: "تراضينا كتب هذه القاعدة تجديداً لعوايدنا السابقة، في سوقنا المسماة السبت... وقد التزمنا فيه، وفيما يحدث فيه من بعد تعهدنا، كحكومة في دائرة شرطة أبها، ثم إن سوقنا من جائز أسواق المسلمين، وفي وجه الشرع وهو مرجعنا^(٢)... ووجدت وظائف ارتبطت بالأسواق فعرفت وظيفة الرسم أو مسؤول جمارك الأسواق، وربما وجد أحد هؤلاء الموظفين الذي يرتبط عمله بوزارة المالية، يعمل في وظيفة أخرى بالمحكمة الشرعية، وتعدد مثل هؤلاء في منطقة عسير، يبدو أن عملهم الرئيسي في المحكمة، وتزكية القضاة لهم كانت سبباً في تعيينهم في وظائف الرسمين وأموري جمارك الأسواق^(٣)."

كان لهؤلاء الرسمين المرتبطين بالمحاكم الشرعية حضورهم في المشاكل الاجتماعية، التي يُوجَّهون لحلها من قبل القضاة، ففي وثيقة مؤرخة في (٢٥/١٢/١٣٥٩هـ / ٢٣/يناير/١٩٤٠م) وجد اسم اثنين من الرسمين، ككتبة للصلح وموثقين له، وكان أحدهم يعمل مقرراً للأروش بمحكمة سراة عبيدة، حيث ورد فيها: "... كاتبه برضاهم المذكورين عبد الرحمن الشريف... حضرنا على ما ذكر أعلاه برضا المذكورين أعلاه، كل باسمه مأمور لأسواق عبيدة وبني بشر^(٤)...، كما وجد من أهل العلم من يخاطب القضاة، مستنكراً بعض الأعمال المستخدمة في الأسواق، أو تغيير المكاييل، فيقوم القاضي بمخاطبته، وتبيين الأمر له، ولولم يكن للقاضي دوره الإشرافي على السوق، وأعماله، لما قصد هذا المستنكر لما تم إحداثه^(٥). ودور قضاة عسير في الحياة الاقتصادية، من خلال الإشراف على الأسواق، أدى إلى تنامي الحركة الاقتصادية في الأسواق، نتيجة للإحساس بالأمن في ظل هذا الإشراف، الذي يحرص على الأمانة، وضبط المكاييل، وعدم الغش^(٦)."

(١) آل زلفة، محمد بن عبد الله آل زلفة، دراسات في تاريخ عسير الحديث ط١، (١٢/١٤١٢هـ / ١٩٩١م) مطابع الشريف، الرياض، ص ٢٨

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٧١)، بشأن تنظيم أسواق إحدى القبائل في منطقة عسير، مكتبة الباحث.
(٣) مقابلة مع يحيى بن عبد الرحمن الشريف بتاريخ (١٢/١١/١٤٢٤هـ / ٧/سبتمبر/٢٠١٣م)؛ مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور نائب آل مشهور آل الشواط، بمنزله بأل الشواط في (١٢/٢/١٤٢٤هـ / ٢٥/ديسمبر/٢٠١٢م).

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٥/١٢/١٣٥٩هـ)، بشأن حضور الشيخ محمد بن عبد الله، وكبار قبيلة ريفية السراة وقشة، لإثبات صلح، وكاتب الصلح، والمصدق عليه موظفين بالمحكمة، ومرسمين للأسواق، مكتبة الباحث.

(٥) ابن جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ٥٦.

(٦) مقابلة مع علي بن محمد بن شافع العنابس السنحاني في (٢٣/١٤٢٣هـ / ٢٠١٢م) في حديثه عن أسواق شرق قحطان.

ب. جباية الرسوم :

كانت الدولة تعتمد في مواردها على ما يرد خزانتها من أموال الزكاة، وخاصة زكاة المحصولات الزراعية، والثروة الحيوانية التي كانت متنوعة في منطقة عسير ومتعددة، من مزارع تَسْقَى بمياه الأمطار، وأخرى بمياه الآبار^(١). وعادة ترسل الدولة لجانا لجبي الزكاة، تعرف باسم: (عاملة الخرص)^(٢) ويرأسهم (أمير العاملة)^(٣)، أسهب الكثير من المؤلفين والدارسين في هذا الشأن، إلا أنهم لم يتوسعوا في الحديث عن بعض الموارد للدولة، وهي ما يعرف بالخدمة والرسوم والنكالات، على الكتابات، والمبيعات، والوكالات، وإقامة دعاوى، وإصدار صكوك التملك، والإقرارات الشرعية بالبيع والشراء. والنكالة هي الغرامة، تفرض على كل من يرتكب جريمة القتل، أو التعديات دون القتل، حيث لم تكن الدولة تكتفي بإقامة الحد على مرتكبيها، بل تلحق بالشخص، أو بعاقلته غرامات رادعة، وربما بلغ النكال في جريمة كجريمة القتل إلى حد إرغام الجاني وعاقلته دفع مبلغ إضافي، يبلغ في بعض الأحيان ما يعادل دية المقتول^(٤).

وفي بيانات كتابة عدل أبها عام (١٢٥٦هـ/١٩٣٧م) وجدت بيانات بعنوان (بيانات رسوم الخدمة والتسجيل التي يجب استيفاءها من كل البائعين والمشتريين الآتية أسماءهم أدناه)^(٥)، حيث كانت الرسوم المستوفاة من البائعين، والمشتريين، تتنوع على النحو الآتي: يؤخذ رسمٌ بنسبة معينة من قيمة البيع، أو الشراء الإجمالية، إضافة إلى ثمن الطوايع، وثمان الورق^(٦)، والرسم المقرر على إصدار وكالة أربعون قرشاً^(٧). وإذا كان المباع من عقارا من أرض أو منزل مسجل من قبل كاتب عدل أو محكمة، فإن الرسم يؤخذ من المشتري الجديد، أما إذا كان العقار غير مسجل، وليس لمالكه صك مسجل، فإن الرسم يؤخذ من البائع والمشتري.

(١) آل زلفة، محمد عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ص ٨١-٨٢؛ ابن جريس، غيثان بن علي، عسير دراسة تاريخية للحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ص ١٢٩ - ١٣٥.

(٢) آل زلفة، محمد عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق ص ٨٧-٨٨.

(٣) مقابلة مع الشيخ عبد العزيز بن مشيب الذيب من آل الذيب شيوخ المسقي، في منزله في المسقى بلاد شهران، في (٢٦/٢/١٤٢٤هـ / ٨ يناير ٢٠١٣م)، الذي كان والده يعمل أميراً للعامة.

(٤) أُلغيت النكالات بأمر ملكي كريم، عمم على حكام المقاطعات بتاريخ (١٥/٧/١٣٥٩هـ). انظر: آل زلفة، محمد ابن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، مرجع سابق ص ٨٦.

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٦هـ)، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٦) من خلال دراسة الوثائق، وجد أنه كان يؤخذ ما كان نسبته (٥٪) من القيمة الإجمالية للمباع، عقاراً كان أو غير ذلك، أو كان حكماً شرعياً، كالديات أو الأروش.

(٧) وثيقة رقم (١٩)، بتاريخ (١٣٥٩)، إصدار وكالة من محكمة أبها، كتب عليها أن رسوم أصدرها (٤٠) قرشاً، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

تنوعت الرسوم المستوفاة من المحاكم، فهناك رسوم تؤخذ على الديات المسلمة والمسجلة في المحاكم الشرعية، حيث وجد رسم أربعين ريالاً على كل (٨٠٠) ريال قيمة الدية المقررة، ووجد رسم ثلاثين ريالاً، كرسوم على مبلغ أروشات جنائيات بلغت (٦٠٠) ريال. والرسوم تؤخذ على الإصلاحات التي تعقد بين الأشخاص، أو القبائل، ففي رسم الخدمة، والتسجيل لشهر ذي القعدة عام (١٣٦٠هـ / ١٩٤١م) وردت عبارة: "رسم خدمة وتسجيل من قبيلتي... رسم في دية التي جرى بها الصلح بينهم"^(١). كما تحصل الرسوم في البيع والشراء، للبيوت والمزارع (الحرث)، وشراء الإماء وعتقهن، وكانت الرسوم تؤخذ على من يقيم الدعاوى، أو المعارضات، أو على تسجيل الوكالات، ومن تلك الوثائق التي شملت عدداً من الإجراءات، أخذت منها رسوم لصندوق المالية، الذي عُنون برسوم الخدمة والتسجيل بدائرة كاتب عدل محكمة رجال ألمع لشهر جمادى الأولى عام (١٣٥٩هـ / يونيو / ١٩٤٠م)،^(٢) وورد فيه بيانات التسجيل والحوادث، التي تؤخذ عليها الرسوم، على النحو الآتي:

تاريخ	عدد	الاسم	ريالات فضة	قروش
٠٢	٣١	من فايع بن إبراهيم رسم بيتين، وأربعين قيمة حرث شراه من ورثة محمد أحمد شريف.	٠٥	٠١١
٠٢	٣٢	من السادة النعمان محمد إبراهيم وشركاه، رسم في خمسين ريالاً صالح لعبد الله بن خليل وشركاه.	٠٢	٠٠٦
٠٥	٣٣	من عبد الله شيهان رسم مئتان وأربعة وخمسون ريالاً، قيمة حرث شراه من أولاد فايع قديمي.	٠١	٠٥٩
٠٨	٣٥	من محمد مريع وحسن محمد رسم في تسعين ريالاً، قيمة تركة الجارية المسماة محبوبه	٠٢	٠٠٤
٢٤	٤٣	من محمد بن عيسى الصلبي رسم في خمسين ريالاً أرش الجناية	٠٢	٠٠٦
٠٣	٥١	من إبراهيم بن عبد الرحمن رسم في ثلاثمائة وخمسة، ثبتت له ديناً على إخوانه	٠٨	٠٩٨
٢٠	٥٤	من محمد بن علي مهرا ن رسم تسجيل وكالة خاصة، في قبض ما خلف ابنه علي بن محمد المتوفى بجده.	٠٢	٠٠٣

(١) كان مقدار الرسم ما يقارب (٥٪) من القيمة الإجمالية، حسب نصوص الوثائق التي وجدناها، والمحفوظة أصولها بمكتبة علي بن الحسن الحفظي الخاصة؛ ومركز دار ألمع للتراث والثقافة .
 (٢) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٣٠ / جمادى الأولى ١٣٥٩هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل، بدائرة كاتب عدل محكمة رجال ألمع، مكتبة علي بن الحسن الحفظي الخاصة .

في بيان رسوم الخدمة والتسجيل لشهر ربيع الأول (١٣٦٢هـ) ^(١) ورد ما نصه:

تاريخ	عدد	الاسم	ريالات فضة	قروش
٠٢	١٩	من حويس الدراقي رسم في مئتين وخمسين أرش البنائية التي في...	١٢	٠٦
٠٢	٢٠	من بني ظالم رسم في ألف ريال وجبت في دية على... ل... في ابنه.	٥٠	٠٠

وفي بيان رسوم الخدمة والتسجيل، التي يجب استيفاؤها في كتابة عدل أبها عام (١٣٥٦هـ-١٩٣٧م) ورد من ضمن البيان ما نصه: "البيت المباع من محمد حسن ميمش وأخيه سليمان على عبد الله العمير، بمبلغ (٧٠٠) ريال، يجب أن يؤخذ على المشتري عبد الله العمير (٣٥) ريالاً رسم على مبلغ (٧٠٠) ريال، و(٤) ريالات ثمن طوابع و(١٠) ريالات ثمن ورق" ^(٢).

كانت الرسوم المستوفاة في المحاكم، تتفاوت من محكمة إلى أخرى، ففي بيان كتابة عدل أبها لشهر ربيع الآخر لعام (١٣٥٦هـ)، كان مجمل ما تم استيفاؤه من الرسوم ثلاثمائة وتسعة ريالات وقرش ونصف سعودي ^(٣) وهو ما يوازي رسوم وصكوك إحدى المحاكم الشرعية الملحقة، خلال سنة كاملة أو يزيد عنها، حيث كان مجموع الوارد خلال عام كامل (٤٠) ريالاً فرنسياً، و(١٧٠) ريالاً عربياً و٦٤٧ قرشاً وذلك لعام (١٣٥٧هـ)، ومن أمثلة تلك البيانات التي تثبت واردات المحاكم للمالية ما يلي: ^(٤)

م	قروش	ريال ع	ريال ف	عدد	جلد	الوارد من المصكوكات
١-	٤٣	٢٢	٠٠	٨٥	٢	وارد شهر محرم ١٣٥٧/١/٣٠هـ
٢-	٣٦	٢٦	٠٠	١٠٤	٢	وارد شهر صفر ١٣٥٧/٢/٢٩هـ
٣-	٤	٥٦	٠٠	١٣	١	وارد شهر ربيع أول ١٣٥٧/٣/٠هـ
٤-	٤٨	٢٩	٠٠	٢٨	١	وارد شهر ربيع الآخر ١٣٥٧/٤/٢٩هـ
٥-	٤٩	١٠	٠٠	٤٩	١	وارد شهر جمادى أول ١٣٥٧/٥/٣٠هـ

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٣٠/ربيع الأول/١٣٦٢هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل في محكمة رجال ألمع، مكتبة علي بن الحسن الحفظي الخاصة.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢١/٤/١٣٥٦هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل، وثمان طوابع والورق التي تم استيفاؤها، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٨/٤/١٣٥٦هـ)، صادرة من كاتب عدل أبها عبد الله باذيب، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٣٠/ذي الحجة/١٣٥٧هـ)، صادرة من محكمة رجال ألمع، بشأن بيان واردات مصكوكات المحكمة الشرعية، وتسليمها لصندوق المالية، مكتبة علي بن الحسن الحفظي الخاصة.

م	قروش	ريال ع	ريال ف	عدد	جلد	الوارد من المصكوكات
٦-	٥٩	٢	٤٠	٦٩	١	وارد شهر جمادى الآخر ١٣٥٧/٦/٢٩هـ
٧-	٩٦	٥	٠٠	٨٨	١	وارد شهر رجب ١٣٥٧/٧/٣٠هـ
٨-	٤٤	٢	٠٠	٠٢	٢	وارد شهر شعبان ١٣٥٧/٨/٢٩هـ
٩-	--	--	--	--	--	وارد شهر رمضان --/٩/١٣٥٧هـ
١٠-	١٧٢	٩	٠٠	٢٩	٢	وارد شهر شوال ١٣٥٧/١٠/٢٩هـ
١١-	٨	٦	٠٠	٤٦	٢	وارد شهر ذي القعدة ١٣٥٧/١١/٣٠هـ
١٢-	٨٤	٠٠	٠٠	٦٦	٢	وارد شهر ذي الحجة ١٣٥٧/١٢/٢٩هـ

كانت المحاكم وكتابات العدل، تتابع أعمال الشراء والبيع التي لا تسجل في المحكمة؛ لاستيفاء الرسوم، ويبدو أن هناك من كان يكلف بإبلاغ المحاكم، بالمبيعات التي تعقد دون تسجيل، للتهرب من دفع الرسوم، فتجد في بيانات بعض المحاكم ذكرٌ لإحدى النساء التي اشترت عقارا، وأنكرت المشتري حيث وردت العبارة: "تكلف بإبراز القاعدة التي لديها، لبيان الرسم المفروض عليها، وإن أنكرت المشتري فيحضر البائعين عليها أحمد وعلي، ويعلموكم ببيعهم عليها"، ومثل هذه العبارات تكرر، ومنها: "تكلف بإبراز قاعدة مشتراها لبيان الرسم المفروض عليها وكذلك يكلف عمر حلمي بإبراز قاعدة مشتراه لبيان الرسم"^(١).

والقاضي لا يسمع الدعوى، إلا بعد أن يدفع المدعي مبلغاً من المال، يتم استيفاؤه منه، فإن كان صادقا في دعواه، وأثبتها، أعيد له المبلغ، وإلا كان بمنزلة العقاب له، وتتم مصادرته ككفال عليه^(٢)، وإن صدقت دعواه، كلف المحكوم عليه بدفع التكاليف، ككفال رادع لكل شخص يتعدى على حقوق الآخرين، ومن الوثائق التي تناولت هذا الموضوع، الوثيقة المؤرخة بتاريخ (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م) التي وردت في نصها: "علي منصور المومى إليه بأن يدفع نصف الرسم مقدما ليتم النظر في دعواه وتفصل له، أو عليه، ويجئ حينئذ في حقه ما يقضيه النظام"^(٣)، وفي وثيقة مؤرخه بتاريخ (١٣٧١هـ / ١٩٥١م)، ورد ما نصه: "أما لازم الرسم فلا عذر من دفعه؛ لأن النظام ينص على استيفاء الرسوم^(٤)... "ومن نص هذه الوثيقة وسابقتها كان التعامل مع أي تنازع في عقار، يبدأ

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٦هـ)، بشأن طلب إبراز القواعد المثبتة للملكية، لأخذ الرسم المفروض عليها، الصادرة من كاتب عدل أبها عبد الله باذيب، مركز دار أمع للتراث والثقافة.

(٢) آل زلفة، تاريخ عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٨٦.

(٣) وثيقة رقم (٩)، في تاريخ (١٣٥٧هـ)، صادرة من كاتب عدل أبها عبد الله باذيب، مركز دار أمع للتراث والثقافة.

(٤) وثيقة رقم (١١)، في تاريخ (جمادى أول ١٣٧١)، صادرة من محكمة رجال أمع مكتبة علي بن الحسن الحفظي الخاصة.

بثمين العقار المتنازع عليه، ويؤخذ نصف الرسم من المدعي، فإذا حُكِمَ له، فيكون كامل الرسم على المدعى عليه، ويعاد له نصف الرسم المقدم، وإذا حُكِمَ عليه، يؤخذ منه النصف الثاني، وإذا شطب القضية فالنصف يكون من حقوق المحكمة.

من الإجراءات المتبعة في تحديد مسار الموارد بعد تحصيلها، إثبات تسليمها إلى الجهات المعنية، وهذا يعطي دلالة على الدقة والإتقان في توجيه تلك الموارد، والمحافظة عليها من العبث أو التسرب، ففي بيانات محكمة رجال ألمع (شهر ذو الحجة لعام ١٣٦٠هـ / يناير ١٩٤٢م)، وردت في آخرها العبارة التالية: "المجموع فقط واحد وعشرون ريالاً عربياً وعشرون قرشاً سعودياً سلمت لمأمور أسواق رجال ألمع ١٢/٣٠/١٣٦٠هـ"^(١)، وفي شهر (محرم من عام ١٣٦١هـ فبراير ١٩٤٢م)، كان إجمالي المدفوع من المحكمة لمأمور الأسواق ما مجموعه: "فقط خمسة ريالاً فضة عربية وستة قروش سعودي سلمت لمأمور الرسوم محمد بن مسعود (١٣٦١/١/٣٠هـ)"^(٢). وفي بيان حاصلات رسوم المحكمة الشرعية لشهر محرم عام (١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م) ورد "فقط ستة ريالاً فضة، وستة وخمسين قرشاً سعودياً، سلمت لصندوق مالية رجال ألمع، بموجب المقبوض رقمه"^(٣).

الجدير بالذكر أن هذه الرسوم، تم منعها بأمر ملكي، بعد أن تحسنت الأوضاع المالية للدولة^(٤). ولوتسنى الأمر ووجد التعاون من قبل المحاكم، لأجريت دراسة متنوعة توضح مقدار المبالغ الداخلة إلى مالية عسير، وأثرها في الحياة الاقتصادية، والمالية؛ وبذلك يتضح أن الزكاة والنكالات، لم تكن الدخل الوحيد لصندوق مالية الدولة، بل كان للمحاكم دور كبير في مدخولات الدولة الشهرية، لصندوق المالية في عسير. فمن خلال ما أوردناه في هذا البحث يتضح دور القضاة في الحياة الاقتصادية الإشرافية على الأسواق وعلى الموظفين المكلفين بمهام معينة في السوق.

٢- دور القضاء في الحياة الاجتماعية:

أ- بعض مشكلات المجتمع:

كان القضاة في عسير على صلات مباشرة بالمجتمع، فكانوا على علم واسع بما يجري حولهم من مشاكل، وخلافات اقتصادية، أو اجتماعية؛ فيسعون إلى معالجة

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٢/٣٠/١٣٦٠هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل المستوفاة في محكمة رجال ألمع، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٢/٣٠/١٣٦١هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل في محكمة رجال ألمع، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١/٣٠/١٣٥٩هـ)، بشأن بيان حاصلات رسوم المحكمة الشرعية، لشهر محرم (١٣٥٩هـ)، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٤) آل زلفة، محمد عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٨٢، ٨٤، ٨٦.

الأخطاء، من خلال مجالس التدريس، والوعظ، أو مجالس الأمراء، أو مجالس المشايخ، أو المناسبات الخاصة أو العامة، ويبادرون إلى التدخل من ذات أنفسهم كمصلحين، أو حينما يطلب منهم ذلك، حتى أصبح تدخل القضاة في الصلح ظاهرة تميزهم^(١).

هناك بعض الوثائق المرسلة من بعض القضاة، إلى بعض مشايخ القبائل أو الأعيان، يشرحون فيها حال بعض الفقراء، وحاجتهم إلى المساعدة، مما ييسر من الحبوب والثمار^(٢). ويشرفون على توزيع الصدقات والزكوات، ويوجهون إلى طرق تقسيمها؛ لثقة المجتمع بهم من ناحية ولثقة الملك عبد العزيز فيهم، وتكليفه لهم بهذا الإشراف من ناحية أخرى^(٣). ويشتكي الناس من القحط وقلة الأمطار، فيقوم القاضي بصلاة الاستسقاء أو يأذن لمن يقوم بذلك، أو يوجهه، ففي إحدى الوثائق إشارة إلى توجيه أحد القضاة بصلاة الاستسقاء حيث قال: "بناء على طلب أهل جهتكم الأمر، عليكم بالاستغاثة، وعلى حاجة الناس والبهائم..."^(٤).

وفي مجال إصلاح ذات البين، كان للقضاة الدور الفاعل في الإصلاح بين الأطراف المتنازعة، وجميع أنواع الخصومات، والمشكلات، مثل: الدماء، والأموال، والعقارات، والحدود القبلية، والخلافات الأسرية^(٥)، وربما كانت الخلافات بين رعايا دولتين متجاورتين^(٦) وكل هذه الأنواع من الإصلاحات مُشاهدة وملموسة، ووُجد للقضاة

(١) انظر: جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٩٧؛ جريس، أبها حاضرة عسير، ص ٢٩٢.

(٢) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٩هـ)، خطاب موجه من قاضي محكمة أبها الشيخ عبد العزيز الثميري، إلى أحد مشايخ قبائل منطقة عسير، لمساعدة أحد الفقراء، أصل الوثيقة محفوظ عند الشيخ محمد بن ناصر بن شويل.

(٣) هذا الأمر مازال حتى وقتنا الحاضر، فالقضاة مازالوا يشرفون على أعمال البر، والخير، وتوزيع الصدقات، وأعمال الجمعيات الخيرية؛ انظر: ابن جريس، أبها حاضرة عسير، ص ٢٩٢.

(٤) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٧هـ)، خطاب من قاضي سراة عبيدة ناصر بن جعوان، إلى أحد طلبه العلم في السراة، طالبا منه أن يصلي بالناس صلاة الاستسقاء، محفوظة عند الشيخ محمد بن سعد بن مشهور؛ ابن جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ٦٢؛ حنين، حمد عبد الله، من أعلام القضاة فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن سعد الفضلي، مجلة العدل، العدد السابع والأربعون، السنة ١٢، ١٤٣١، ص ٢٨١.

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن صلح بين قبيلة أهل العوص وعلكم، مركز دار ألمع للثقافة والتراث، وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٤هـ)، بشأن خطاب من الشيخ ناصر بن جار الله، إلى الأمير تركي السديري، عن كثرة الخلافات المنظورة في تهامة عسير، والعمل في إنهاؤها بالصلح، مركز دار ألمع للثقافة والتراث؛ (مقابلة مع الشيخ محمد بن سعد بن مشهور، في عام (١٤٣٢هـ) بال الشواط، حيث أطلعنا على الكثير من الوثائق التي تعالج هذه الأمور، وأغلبها ينتهي صلحا بتوجيه من القضاء).

(٦) وجدت العديد من المشاكل بين القبائل السعودية، والقبائل اليمنية في دماء، وأموال، وجنايات، واعتداءات، وكان القضاء في الجانب السعودي، من الهيئة المكلفة بتحديد الحدود، وهما: قاضي أبها عبد العزيز الثميري، وقاضي رجال ألمع إبراهيم بن زين العابدين، مع القضاة في الجانب اليمني، يقومون بإنهاء هذه المشاكل، إما صلحا أو بإجراء الوجه الشرعي. انظر: آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٢٣٢-٢٣٨.

دور بارز في الإصلاح بشكل مباشر، أو بالإحالة إلى مشايخ القبائل، أو أعيان القبائل بالصلح، وبعض الإصلاحات كانت تقوم دون توجيه أو إحالة من القاضي، بل نجد أن أفراداً عُرف عنهم الدخول في الإصلاح بين الناس، يذهبون بورقة الصلح إلى القاضي فيقوم بالاطلاع عليها، والتصديق عليها، وإثباتها، وإلزام جميع أطراف القضية بالتمشي بموجب الصلح، دون تغيير أو تبديل^(١)، ومن ذلك ما ورد في وثيقة صدق عليها الشيخ ناصر بن جعوان، جاء في تصديقه لها: "ينبغي العمل بما ذكر، و في الورقة قاله كاتبه ناصر بن عبد الرحمن بن جعوان، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وسلم ٢٥ جمادى ١٣٥٥هـ"^(٢)، وفي وثيقة صلح بين قبيلتين اختارتا عدلاً لهما، يقوم بالإصلاح، أو بالحكم فيما بينهما؛ فخيرهم بين الصلح أو الحكم، فوردت عبارة: "فحكمت بينهم بالشرع"^(٣) ورغم أن الرجل كان يحكم بالأعراف القبلية، إلا أنه يُظهر مدى تأثير القضاة العلميين في جميع أفراد المجتمع، وجعل ثقافة الشرع هي السائدة على تحكيم الأعراف إلا ما توافق مع الدين، وتوخي أوامر الشرع ونواهيته حتى عند المحكمين أو المصلحين، ألقى العديد من المصلحين أو المحكمين كثيرا من العوائد القبلية التي لا تتوافق مع الشرع الحنيف، بعد أن وضح لهم القضاة مخالفتها للشرع ومن ذلك منع استخدام يمين المثل^(٤) في حل القضايا التي تحل صلحا بين الأفراد والقبائل وأصبح أكثر المصلحين ينصون في وثائقهم، على أنهم خيروا الخصوم بين التقاضي أو الصلح، ومن ذلك قول أحدهم: "فخيرناهم بين الصلح والحكم الشرعي، فاخاروا الصلح؛ فأصلحنا بينهم بما يرضي الله ورسوله، ولا يعارض الشريعة..."^(٥).

بدأت العادات القبلية في التراجع والانحسار أمام الشرع المطهر، علما بأن القضاة لم يجاربوا الأعراف و التقاليد أو يمنعونها إلا إذا خالفت الشرع بشكل صريح وواضح. وجد الباحث عدّة وثائق إصلاحية في عسير، تعدّ نماذج إصلاحات بين أفراد أو أسر أو

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٢هـ)، بشأن قسمة تركة، تم المصادقة عليها من الشيخ ناصر بن جعوان، عام (١٣٥٧هـ)، مكتبة الباحث.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٤هـ)، بشأن حل خلاف بين إحدى قبائل ريفية وعبيدة، وكان التصالح عند الشيخ محمد بن عائض بن فيصل ابن ماضي، شيخ آل نادر، الصورة محفوظة عند الأستاذ عبد العزيز بن دليه آل مشعل، مكتبة الباحث.

(٣) وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٢٥/جمادى الأولى/١٣٥٥هـ)، بشأن اتفاق إحدى قبائل ريفية في السراة، ومصدق عليها من الشيخ ناصر ابن جعوان، محفوظة لدى الأستاذ علي بن محمد بن محسنه، مكتبة الباحث (٤) يمين المثل يقصد به أن يحلف المدعى عليه بأنه لو كان مكان المدعي لقبيل بالصلح، وصدرت فتوى من القضاة بتحريمه، وعمل به المصلحون ممن يكلفهم القضاة بالإصلاح بين الناس. مقابلة مع الشيخ حسين أبو حاوي، نائب آل عمرة في منزله بأحد ريفية في (١/١٢/١٤٣٣هـ/١٦ أكتوبر ٢٠١٢م).

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٤هـ) بشأن إصلاح الشيخ محمد بن عائض بن فيصل بن ماضي آل نادر من ريفية قحطان. بين قبيلتين من ريفية قحطان، وعبيدة قحطان وكانت الأخيرة هي من اختارتها مصلحا وحكما، تم الاطلاع على صورة الوثيقة لدى الأستاذ عبد العزيز بن علي بن دليه .

عشائر متنازعة، وغالبية بنود الصلح المكتوبة، تدور حول مصالح السكان الاجتماعية والاقتصادية، كالدماء، والجروح، والأملاك الزراعية، ومصادر المياه، ومواطن الرعي، والطرق، والأسواق، وتنظيمها، والمشاكل القبلية على الحدود، أو في الدماء، أو قطاع الطريق، وكانت هذه الإصلاحات تتم تحت إشراف القضاة أو بإحالة منهم، أو تصديق الصلح بعد عقده والتأكد من صحته وثبوته^(١)، اشتهر عدد من القضاة بتفقد أحوال الناس وإصلاح شؤونهم والإصلاح فيما بينهم. واشتهروا أنهم كانوا يقدمون الصلح على الحكم الشرعي، وربما كانت جميع أحكامهم أو أغلبها صلحا بتراضي الأطراف جميعهم^(٢)، لم تكن الإصلاحات مقتصرة على ما ذكر فقط فهناك نوع آخر من الإصلاحات، وهو إصلاح القبيلة في اختيار شيخ لها، أو إصلاح الشيخ مع أفراد قبيلته، حتى يتثبت الأمر له، وفي إحدى الوثائق ورد نصه: "فاختار المنتخبون محمد بن يحيى، الملقب رديف، وارتضاه الحاضرون، وتعين أميراً على الكافة"^(٣).. وفي نص آخر ورد: "جمعنا بين أمير بني ظالم، وإبراهيم بن ناصر ورزقان، وأعيان جماعتهم؛ وسعينا بينهم للتسديد، والتقريب، وترك الجدل، والمباحثة في الأمور التي كانت سبباً في المباينة بينهم، وبين أميرهم، ومن الله تعالى أنهم اتفقوا، ورجعوا إلى ما كانوا عليه أولاً من الاجتماع، وتقديم أميرهم المذكور، والرضا به..."^(٤).

وأشارت بعض الوثائق إلى إجماع القبيلة على اختيار شيخ، إلا أن هذا الاختيار لا يكون نافذاً، إلا بعد مصادقة قاضي البلد، ويصادق عليه الأمير دون تردد أو اعتذار ومن ذلك ما ورد في الوثيقة الخاصة بقبيلة الصواعة حيث جرى التصديق من قاضي المحكمة بعد أن قال: "أشرفنا على ما تحرر في هذا المرقوم، وصح لدينا وتأكد، وحررنا هذا تحقيقاً وتصديقاً... كتبه وقاله قاضي محكمة رجال ألمع"^(٥).

ومن صور الإصلاح ما ينتهي بالعمو، ومن ذلك قضية عفو عن الدية التي قررت على أحد الأشخاص في ولده، وكان عفوهُ لله رجاءً المثوبة، حيث ورد في الوثيقة ما نصه:

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٩هـ) خطاب لكافة قبيلة لحاف من رفيده، أن أي خلاف مع شيخهم فإن مآله الشريعة والشرع، الأصل محفوظ عند الأستاذ تركي بن ناصر بن غوي بن عامر، مكتبة الباحث؛ وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٤/١٢/٢٤هـ)، بشأن النظر في حدود قبائل شحب والبناء، مركز ألمع للتراث والثقافة.

(٢) المسعر، عارف بن مفضي، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك، ص ٩٢؛ الحميد، الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٢٧.

(٣) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ ١٣٤٥/٧/٢٢، بشأن إصلاح أهل رجال على اختيار أمير لهم، وكان ذلك بحضور وجهود قاضي رجال ألمع الشيخ إبراهيم بن زين العابدين، مكتبة علي بن الحسن الحفظي.

(٤) وثيقة رقم (٨)، بتاريخ (١٣٦١/٦/٤هـ) بشأن الإصلاح بين أمير وأعيان بني ظالم وكان ذلك بجهود قاضي رجال ألمع الشيخ إبراهيم بن زين العابدين، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٥) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ، (١٣٥٨/٨/١٧هـ)، بشأن صلح قبيلة الصواعة على اختيار نائب لهم، ومصادقة قاضي محكمة رجال ألمع عليها، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

"إحضار... لتحقيق عفوه الذي أنهى به في عريضة عن... أصل الدية المقررة على... وذلك المبلغ الذي قدره ست مائة ريال... وقد صرح بعفوه لفظاً معتبراً حال كماله، ونفوذ مقاله"^(١).

كان هناك مجالس للعديد من القضاة، مفتوحة للضيافة، وللتعليم، والتدريس، وتفقد الأحوال، وربما عقد الصلح في حضرة القاضي، وقبله الطرفان من مصلح جالس في حضرة القاضي، فيقر القاضي الصلح، ويلزم الأطراف به، وربما صدر بموجبه حكماً شرعياً، يثبت الصلح، ومجرياته، وكان أغلب القضاة يسعون إلى إصلاح المجتمع بجميع فئاته، ونشر الأمن، والعدل، سواء كان صلحاً، أو حكماً شرعياً، وأشارت بعض الوثائق إلى قضاة كلفوا بأوامر من الملك عبد العزيز، أو أمير المنطقة، بالنظر في قضايا خلافية، فكان رأيهم بأن الصلح أفضل وأصلح، فساروا في الصلح سعياً لنزع الفتنة، وقطع جذورها؛ حتى تطيب قلوب الناس^(٢).

ومن مشاكل المجتمع أيضاً غلاء المهور بدون وضع حد لها أو ضابط، وقد نظر القضاة إلى شر هذا الأمر وخطورته؛ فبادروا بأنفسهم إلى حث القبائل على تحديد المهور، والالتزام بها، ومن ذلك نجد وثيقة صادرة من محكمة أحد ريفية، مؤرخة بعام (١٣٧٠)، ورد فيها ما يلي: "بيان يمثل اتفاق كل قبيلة من قبائل ريفية نحو المهور وتقريرها... وبعد أن أوردت الوثيقة أسماء القبائل، والمهر المحدد لكل قبيلة، كما أوردت الوثيقة التعليمات الخاصة بالأشخاص، الذين يقومون بإجراء عقود الزواج، ومنها: (أولاً): عدم التدخل لإجراء عقد فيه أدنى شبهة شغار. (ثانياً): عدم التدخل في إجراء عقد فيه أدنى شبهة رضاع، إلا بعد مراجعة المحكمة. (ثالثاً): عدم إجراء عقد لعديمة الولي الشرعي، إلا بإذن من المحكمة. (رابعاً): عدم إجراء العقد لمطلقة، إلا بصك الطلاق، أو شهود ثقات. (خامساً): تعريف ولي المرأة كآب أو ابن أو جد... إلخ بضبط كتابة العقد. (سادساً): يحلف المتزوج اليمين المقنعة، بأنه لم يزيد ريالاً واحداً ولا أكثر، ولا أقل، ولا ينوي يزيد..."^(٣).

(١) وثيقة رقم (١٦)، بتاريخ (١٦/٨/١٣٦١هـ)، بشأن عفو أحد الأشخاص عن قاتل ولده، والعفو عن الدية المقررة له، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٢) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٥/شوال/١٣٥٤هـ)، بشأن الصلح بين قبائل من منطقة عسير والقنفذة، التي قامت عليه لجنتان قضائيتان تنفيذاً لأمر أمراء عسير، المنفذة لأمر الملك عبد العزيز، مركز دار ألمع للتراث والثقافة.

(٣) وثيقة رقم (٤١١)، بتاريخ (١٣٧٠هـ)، بشأن بيان يمثل اتفاق كل قبيلة من قبائل ريفية نحو المهور وتقريرها، وتعليمات بشأن عقود الزواج، صادرة من محكمة ريفية، الأصل عند الشيخ محمد بن ناصر بن شويل شيخ آل الجحل.

ب. محاربة البدع:

منذ الأيام الأولى لدخول عسير تحت الحكم السعودي عام (١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م)، سعى أمير الحملة السعودي، الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي^(١)، إلى التأكيد على الآداب العامة، والالتزام بالشريعة الإسلامية، وتعاليمها، ووجه منشوراً إلى العديد من قبائل منطقة عسير، وربما كان قبيل عودته إلى الرياض؛ تأكيداً منه على التعليمات، والأنظمة، والأوامر الشرعية، التي يجب الالتزام بها^(٢)، بعد انتصاره على ابن عائض^(٣)، وإتمامه ضم عسير إلى الحكم السعودي، وورد في هذا المنشور العديد من التعليمات من حيث الالتزام بالآداب العامة، ومحاربة البدع، ومما ورد في هذا المنشور: "أعطانا العهد والميثاق، على الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والسمع والطاعة، وتغيير المنكرات الظاهرة، ومنع النساء في الاختلاط بالرجال في الأسواق وغيرها، وتميزهن عن الرجال في اللباس، وستر عوراتهن^(٤)..."

كانت عسير - كغيرها من مناطق المملكة - التي تكتنفها بعض البدع والانحرافات العقدية، ومن أبرز البدع في عسير ما يلي: (١) اختلاط النساء بالرجال. (٢) اللجوء إلى السحرة والمشعوذين. (٣) عادات الختان المخالفة للشرع. (٤) سفور النساء. (٥) خدمة النساء في المنازل التي تستعمل كبيوت ضيافة للمسافرين. (٦) الحلف بغير الله. (٧) الذبح عند بعض الأشجار أو القبور. (٨) عادات السماوة^(٥). (٩) انتشار بعض الفرق المخالفة، للسنة النبوية في بعض جهات عسير الشرقية والجنوبية^(٦). (١٠)

(١) سبق التعريف به .

(٢) كانت أغلب هذه الوثائق المتكررة، للعديد من مشايخ المنطقة بنفس الأسلوب والخط مؤرخة في (٢ صفر ١٣٣٩هـ) أو شهر محرم (١٣٣٩هـ) وكانت عودة ابن مساعد للرياض في (٤ صفر ١٣٣٩هـ) حيث صدرت أوامر من الملك عبد العزيز بعودته إلى الرياض. انظر آل زلفة، عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ٤٢.

(٣) حسن آل عائض، تم التعريف به .

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ المحرم (١٣٣٩هـ)، تعليمات صادرة من الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي، لإحدى قبائل منطقة عسير، صورتها محفوظة لدى الشيخ محمد بن سعد بن مشهور، وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢/ صفر/ ١٣٣٩هـ)، بشأن تعليمات صادرة لإحدى قبائل منطقة عسير، الأصل محفوظ لدى الشيخ سعيد بن عبود آل غشام؛ وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٢ صفر ١٣٣٩هـ)، بشأن تعليمات صادرة لإحدى قبائل منطقة عسير، محفوظة لدى عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحنيش؛ وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ ٢ صفر ١٣٣٩هـ، محفوظة لدى الشيخ محمد بن ناصر ابن شويل.

(٥) عادات السماوة: هي عادة المقصود منها، إيجاد رابط محبة بين شخصين؛ ربما كان الهدف منه إيجاد رابطه بين أسرتين أو قبيلتين وذلك بأن يتيمين أحدهما، فيسمى ابنه باسم الآخر، وكان يصاحب ذلك الكثير من المناسبات التي كان يحدث فيها شيء من الإسراف، وفي ذلك يضرب المثل السمي من سمي به ربه .

(٦) مقابلة مع علي بن شافع في عام ١٤٢٢هـ؛ الألمي، يحيى إبراهيم، رحلات في عسير نصوص وانطباعات ووصف ومشاهدات، مطابع دار الأصفهاني، جدة، ج ١، ص ١٤٤، حيث يذكر وجود نقش ورد فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله، وعلى ولي الله، وفاطمة أمة الله في ظهران الجنوب، وهذا الأمر فيه دلالة على وجود التشيع في فترة من الزمن في تلك الجهات .

وجود بعض الطرق الصوفية في الأجزاء التهامية من عسير^(١). (١١) بعض المخالفات والبدع في العبادات^(٢). كان دور القضاة في محاربة البدع موازياً لدورهم في الوعظ والتدريس والإفتاء؛ فكلها أعمال متلاحمة متتابعة مكملتها لبعضها البعض، والهدف منها أن يتم توعية الناس بدينهم، وشعائرهم وأمور دينهم وديناهم^(٣).

تم الاطلاع على وثائق كتبت بين أفراد قبائل منطقة عسير، تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكرات، وتقرر العقوبات على من يخالف، وأشارت إحدى الوثائق إلى بعض هذه البدع والانحرافات: "ومن خالط النساء في الملاعب، فعليه الحبس والنكال ريالين، ومن تتبع النساء على البير وخارجه، فعليه الحبس والنكال ريالين. ومن الاختلاط في ختان أو عرس نكال خمسة بعد الحبس...^(٤)" وفي وثيقة أخرى من أحد قضاة المنطقة المؤرخة في (١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م) تشير إلى وجود مثل هذه المخالفات عند بعض القبائل، ومما ورد فيها: "... وقد بلغنا أنه يحدث عندكم منكرات في الأعراس والختان من اختلاط الرجال والنساء وضرب الطبول وهذا الأمر لا يجيزه الشرع"^(٥). ووقف الأمراء والقضاة جنباً إلى جنب، في محاربة البدع والانحرافات^(٦)، فقد وجدت العديد من المراسلات لعدد من القضاة، موجهة إلى مشايخ القبائل وعقلائها، تنصحهم بالالتزام بالدين وتعاليمه، وترك المخالفات، والاختلاط^(٧)، والبعد عن العوائد المنافية للشرع، ففي رسالة من الشيخ سليمان بن جمهور، لشيخ إحدى قبائل منطقة عسير، نص فيها على أنه يؤخذ بالعبادات التي يقرها الشرع، ويحارب غير ذلك، فقال: "من طرف العوائد السابقة هل تثبت شرعاً أم لا؟ إذا كان لها أصل في الشرع، فتبقى كل على عادته، كالجهاد، والعقل، وغير ذلك، والله أعلم"^(٨).

عندما قَدِمَت القبائل تبايع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي^(٩) على السمع والطاعة، وتَهَنَّئَهُ بالنصر، كان المشايخ المرافقون لحملته ومعهم القضاة، يختبرون

(١) حجر، جمال حمود، الرحالة الغربيون في المشرق الإسلامي في العصر الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، دار المعرفة الجامعية، ص ١٤٢.

(٢) حمزة، فؤاد، في بلاد عسير، ص ص ١٣٤-١٣٧.

(٣) جريس، أبها حاضرة عسير، ص ١٥٢؛ الحميد، عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٢١.

(٤) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (رجب ١٣٤٥)، بشأن تعليمات إلى إحدى قبائل منطقة عسير، وهي مملاة من أنفسهم، لضبط أفراد قبيلتهم، ومنع البدع والانحرافات، مركز دار المبع للتراث والوثائق.

(٥) رسالة من الشيخ محمد بن إسماعيل، إلى شيخ قبائل كود سعيد بن محمد بن سعيد. انظر: ابن جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ١٠١.

(٦) الحميد، عبد الله بن يوسف الوابل، ص ٢٧.

(٧) جريس، صفحات من تاريخ عسير، ج ١، ص ص ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨.

(٨) ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٢٠٤.

(٩) سبق التعريف به.

القبيلة وأعيانها ومشايخها في مبادئ دينهم، فإن وجدوا أن من يعرفها ويلم بها، وهو شيخ القبيلة؛ جعلوا من مهامه الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإن كان من أعيانهم، كلفوه بتكليف رسمي بالقيام بأمور الدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وربما كانت هذه الاختبارات. إن جاز التعبير. أو التعيينات دورية وتجدد من فترة إلى أخرى، ممَّا يظهر مدى المتابعة والاهتمام من ولاة الأمر بهذا الشأن الأساسي في حياة الناس^(١).

وهناك خطابات مباشرة من الملك عبد العزيز للقضاة في عسير، عن دورهم في محاربة البدع، أو الانحرافات، التي تؤدي إلى الفتن^(٢)، ومن ذلك فتن الثار، والقتل، والتشجيع على الثارات القبلية، حيث نجد خطاباً موجهاً للقاضي شعوان بن مشبب^(٣) في تثلث... ينص على التأكيد على عدم فتح باب الثارات القبلية، أو الادعاء في دماء أو جروح سبقت الحكم السعودي، إلا بأمر مباشر من الملك عبد العزيز دون غيره، محملاً الجميع المسؤولية، بدءاً من القاضي، وشيخ القبيلة، والقبيلة كلها، مسؤولية أي تار قبلي، أو سفك للدماء، يحدث لهذا السبب دون استثناء أحد.

مما كان منتشرًا في تلك الفترة، ويدلس على الناس أمر دينهم، وجود السحرة والمشعوذين، وهم في ذلك يستترون بستر الدين، والناس البسطاء يرون الأمر وكأنه من الكرامات لهؤلاء الصالحين، وقد قام القضاة بمحاربة هذه الفئة الضالة، وأصبح معتاداً تفتيش بيوت هؤلاء الضالين، وحرق كتبهم إن وجدت، ومن ثبتت عليه التهمة قتل، ومن اتهم بها ولم تثبت عليه، كان جزاؤه الجلد والنفي، وربما تم الاكتفاء بإحدى العقوبتين^(٤)، ومما يذكر أن القضاة كانوا يقومون بجمع أهالي البلد، للوعظ، والإرشاد، والإيضاح لهم أن الشاي هو الله، وأن المعين هو الله، ثم يتم توجيه سؤال خاطف إليهم: من يقوم بعلاجكم إذا مرضتم؟ وبهذه الطريقة يتم كشف أسماء من يقومون بأمور

(١) حدث ذلك مع كبار وأعيان قبيلة رفيدة السراة وقشة، أثناء مبايعتهم للأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي، كان مقدمهم والمتحدث عنهم وكبيرهم في ذلك اليوم، هو الشيخ محمد بن عبد الله بن الحنيش، وبعد أداء البيعة، وجهت أسئلة دينية كان الغرض منها اختبار هذا الشخص المسؤول عن قبيلته، والمتحدث عنها؛ فأحال السائل إلى علي بن مريع أبوشلعة لسعة علمه الشرعي، الذي كلف هو وابن أخته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجدت وثيقة في تاريخ متأخر في عام (١٣٤٤هـ) تكلف المذكور بأعمال الحسبة، كما وجد من عرف بالوعظ، والإرشاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر في القبيلة، كسالم بن عبد الله بن الحنيش، وعلي بن درع بن خزيم، الذين أشارت لهما الوثائق عام (١٣٣٩هـ) كأمرين بالمعروف وناهين عن المنكر محتسبين، (مقابلة مع منصور بن مسفر أبو شلعة في منزله بأبها بتاريخ ١٤٣٣/١٢/٢٠هـ).

(٢) الوثيقة رقم (بدون) في (٥/٢/١٣٥٥هـ)، بشأن خطاب موجه من الملك عبد العزيز إلى قاضي تثلث .
(٣) هو شعوان بن مشبب آل خميسة شيخ آل خمسة من آل سعد من الجحادر، من أهالي تثلث، تولى القضاء في تثلث، انظر: العمروي، عمر بن غرامة، منطقة تثلث وما حولها من (٦٥٠ - ١٤١٤هـ)، ط١، (١٤١٤م).

٨١ ص (م)، ١٩٩٣

(٤) مقابلة مع الشيخ سعد بن ظافر بن حنش في منزله بآل السواد في شهر رجب من عام (١٤١٨هـ)

العلاج غير الشرعي، التي هي ضروب من الشعوذة والسحر، وفي إحدى الوثائق الصادرة من الملك عبد العزيز، لأحد قضاة في منطقة عسير، ورد ما نصه: "وأن الفاسق الخارج من دينه وديناه ما يدخر فساد، فالأول: نصحكم، وأدخل على الله أن لا تحطون أنفسكم عرضة للبلاء، الثاني، أنذركم إنذار تام تبرأ به ذمتي، وتقوم الحجة على الفاعل والراضي، أن جميع ما يكون، ولا لأحد يتكلم فيه، إلا دعوى صادرة بأمر شرعي من عندنا، وربما يكون شخص من قبيلة، ويفعل فعل، وبعد الفعل تتبرأ قبيلته منه، فهذا الإقبال وجرم قبيلته مثل جرمه..."^(١).

نجد بعض الرسائل والخطابات، من القضاة، ومن الأمراء، تشير إلى منع ختان السلخ، وعقاب من يقوم بهذا الفعل الشنيع، كما منعت شجرة التبغ والحشيش، التي لم يكن استخدامها عاما ومتداولاً^(٢)، كما عُرِف قطع الأشجار، وتسوية القبور المرتفعة عن الأرض والمبنية، حيث كانت بعض القبور تبنى بالحجارة، أو بالمرمو الأبيض، أو تزين بذلك، فكانت تسوى بالأرض، دون تمييز أو إبراز لها، وكل ذلك من باب حماية المجتمع من الانحرافات والبدع. وفي عام (١٣٦٠هـ/١٩٤١م) قام الملك عبد العزيز بتشكيل هيئة ملكية برئاسة الشيخ محمد السبير^(٣)، لدراسة أحوال إقليم عسير، وإبداء رأيا في الحالة الدينية والاجتماعية، فرفعت هذه الهيئة قرارها رقم (١١١) بتاريخ (١٦/٢/١٣٦٠هـ^(٤) /١٤/مارس/١٩٤١م). وقد رأت اللجنة أن الدواء الناجع للسفور والاختلاط، هو إفهام الناس وإسماعهم من المواعظ، ما يجعلهم يقتنعون بفساد هذه العادة، مع الزجر والتخويف من قبل الأمراء، ومشايخ القبائل، باستثناء بعض العادات، التي رأت اللجنة عدم التدرج في منعها، والحزم تجاهها دون هوادة ولا مجاملة، كعادة الختان المخالفة للشرع، وخدمة النساء في البيوت، واختلاط الرجال بالنساء، وعادة التسمية^(٥)، وغيرها من العادات التي كان لقضاة منطقة عسير قصب السبق في التنبية إلى خطرها، وشهرها، ومحاربتها، مع متابعة المخالفين لمعاقبتهم والحد من أخطائهم، ومن ذلك تعقب من يقوم بعادة الختان، ويخالف الأوامر التي صدرت بمنعه، حيث نصت عليه الوثيقة الصادرة من أمير عسير تركي السديري، بتاريخ (١٣٥٤هـ/١٩٣٥م) التي

(١) وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ) بشأن تعليمات لأحد القضاة في منطقة عسير، صادرة من الملك عبد العزيز، مكتبة الباحث.

(٢) مقابلة مع كل من الأستاذ/ يحيى بن علي الحياي، والأستاذ/ سعيد بن عبد الله أبو عمير، في حديثهم عن أوضاع بعض جهات منطقة عسير، وكان ذلك في صيف عام (١٤٢٢هـ).

(٣) محمد السبير: لم أجد له ترجمة.

(٤) البشري، إسماعيل، إقليم عسير، ص (٩٧).

(٥) عادة التسمية عادة عريقة ولها أدبياتها وأهميتها. انظر: ابن جريس، غيثان بن علي، صفحات من تاريخ عسير، ج١، ص١٢٥؛ المؤلف نفسه، عسير: دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٩٩.

جاء فيها (... من طرف أسماء الختاء المذكورة أسمائهم في طية الذين ختنوا صلح في تهامة... أرسلوا لنا أهله، والختان الذي خنتهم، وعرفونا إيش السبب أنهم تجروا على ختن الصلح، وحنأ قد نهيناكم عنه، حسب أمر جلالة الملك المعظم...) (١).

كان القضاء سابقين إلى تنفيذ أوامر الحكومة، ومحاربة كل ما يتعارض مع الشرع الحنيف، كان أغلب قضاة المنطقة في تلك الفترة أكثر أوقاتهم للتعليم والدعوة، أمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر، شديدي الغيرة إذا رأوا المنكر، فلم يداهنوا أو يجاملوا، ساعين للإصلاح بين الناس إن استطاعوا، ومطبقين للأحكام الشرعية في الفصل في الخصومات (٢). والقضاة يهتمون بهذا الشأن، فكانت رسائلهم إلى مشايخ القبائل والأعيان، ترغّب في المعروف، وتنهى عن المنكر، وترهب منه (٣)، وفي ذلك العديد من الوثائق؛ التي تبين اهتمام القضاة، وحرصهم على هذا الأمر، وخطابات الملك عبد العزيز تنص على الاهتمام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاربة البدع، والمخالفات الشرعية. وتكليف القضاة بهذا العمل، ومن ذلك ما جاء في نص أمر ملكي كريم، مؤرخ في عام (١٣٥٥هـ)، جاء فيه: "من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، إلى جناب المكرم تركي بن أحمد السديري - سلمه الله - وبعد ذلك، وأصلكم عبد العزيز الثميري، وناصر بن جعوان، وعثمان بن ركيان، قضاة لطرفكم. أما عبد العزيز الثميري فهو قاض لأبها، وناصر يصير قاضيا للخميس، وعثمان يصير قاضيا للحرجة، وقد أوصيناهم بما يلزم للأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتنفيذ الشرع (٤) ..) وكان القضاء في عسير مشاركين، ومشرفين على أعمال الوعظ، والإرشاد، ومحاربة البدع، ففي عام (١٣٦١هـ) وجد ثمانية متطوعين أمرين بالمعروف، وناهين عن المنكر، مرتبطين بقاضي محكمة أبها (٥).

من خلال ما تقدم يتبين لنا الدور العظيم الذي اضطلع به القضاء في الحياة الاجتماعية لأهالي عسير، وكيف ساهموا بقوة في القضاء على البدع والمنكرات وإقامة الشرع الحنيف. فقام القضاء بدور المصلحين أو ندبوا من يقوم بالإصلاح بين الناس، وكان القضاء يقدمون الصلح على الحكم الشرعي، ويعرضون على المتحاكمين الصلح قبل الشروع في إجراءات الدعوى، حرصا على رضا الجميع واستتاب الأمن بين أفراد

(١) ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٢٠٥.

(٢) ابن جريس، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٢٠٥.

(٣) النعمي، شذا العبير، ص ١٧٥.

(٤) النعمي، شذا العبير، المرجع السابق، ص ص ٩١-٩٣.

(٥) وردت أسماءهم على النحو التالي: محمد بن عتيق، عبد العزيز العريفي، عبد الله بن ضبعان، عبد العزيز عمر، عبد العزيز النويجري، علي بن حبيب، محمد الرحيم، عبد الله النويجري انظر ابن جريس، القول المكتوب، ج ٣، ص ٤٩٠.

المجتمع ورضاهم، وبرز في ذلك القواعد الفقهية التي تقدم الصلح لأنه درء للمفاسد، وكذلك اهتموا بالفقراء وسد عوزهم وحاجتهم، وإشرافهم على توزيع الصدقات والزكوات بالعدل بين الفقراء والمساكين، والاهتمام بما يحدث للناس من قلة الأمطار وشحها فيوجهون الناس للدعاء وصلاة الاستسقاء. كما اشتهر العديد من القضاة بمجالس الضيافة البسيطة التي يستقبلون فيها جميع طبقات المجتمع، وربما كانت مجالس للتقاضي أو الصلح، واهتموا بكل ما يهم المجتمع ويحقق المصلحة لأبنائه في الزواج ومحاربة البدع والانحرافات، بالدعوة الحسنة أو بالتغيير المباشر ومعاقبة من لم تردعه الموعظة، كما حرصوا على أعمال الحسبة حرصاً منهم على فضيلة المجتمع بجميع أفرادها.

سادساً: الخاتمة :

ناقش البحث جوانب مهمة من مهام القضاة في المجتمع العسيري، وفصل الحديث عن أدوار بعض القضاة في الحياة السياسية والحضارية (الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية)^(١)، كما أشار إلى حرص الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل ورجال حكومته في عسير وغيرها على تطبيق شرع الله، وهذا ما جعل للقضاء والقضاة دوراً مهماً وبارزاً في المجتمع. وهناك بعض التوصيات التي أسردها في السطور الآتية :

١. اعتمد البحث على الكثير من المصادر الأولية وبخاصة الوثائق غير المنشورة، وما زال هناك مئات الوثائق الجديدة التي تقيد أي باحث يرغب في دراسة القضاء أو أي مؤسسة إدارية أخرى في منطقة عسير أو أي منطقة من مناطق الجنوب السعودي خلال عصر الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل.

٢. مازال هناك بعض الرواة والمعاصرين الذين عاصروا عصر الملك عبدالعزيز في عسير وجازان ونجران والباحة. منذ الخمسينيات حتى السبعينيات، حبذا أن تجرى مقابلة مع بعضهم ويدون ما عرفوه وشاهدوه عن الحياة الإدارية والحضارية. في جنوب المملكة العربية السعودية خلال العقود الوسطى من القرن (١٤هـ/٢٠م).

٣. على الجامعات وأقسام التاريخ والحضارة في جنوب المملكة العربية السعودية، أن تجمع كل المصادر الأولية وبخاصة المخطوطات والوثائق والمدونات التي أرخت لتاريخ عموم السروات وتهامة منذ القرن (١٢هـ/١٨٠١م)، ومن يفعل ذلك فسوف يحفظ شيئاً من تراث وتاريخ هذه البلاد العريقة في موروثها وحضارتها.

(١) كما أشرت في مقدمة البحث، لم تشمل الدراسة الحديث عن القضاء وجميع القضاة في منطقة عسير في عصر الملك عبدالعزيز، وإنما أشارت إلى نماذج من القضاة الذين أشرفوا على القضاء في أجزاء من بلاد عسير، أمل أن نرى باحثاً يستكمل ما لم يستطع هذا البحث دراسته وتوثيقه. (ابن جريس).

سابعاً : المصادر والمراجع :

١- الوثائق :

أ. وثائق غير منشورة :

(*) مركز دار ألمع للتراث و الثقافة في أبها.

- وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٥٥/٢/٥هـ)، بشأن خطاب من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، إلى مشيب بن شعوان بن مشيب، بشأن تعليمات وملاحظات حول القضاء.
- وثيقة رقم (١٩) و بتاريخ (١٣٥٧/٤/٨هـ)، خطاب من كاتب عدل أبها إلى أمير عسير وملحقاتها، بشأن تقدير ثمن أرض متنازع عليها، لأخذ الرسوم الواجبة عليها.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥/٧/٢هـ)، خطاب من قاضي رجال ألمع إبراهيم بن زين العابدين، والشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد الوهاب، إلى أمير عسير وملحقاتها بشأن إنهاء الخلاف بين قبيلتين.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٤/١٢/٢٤هـ)، بشأن خطاب حسن بن إبراهيم آل عبد المتعالي، بشأن الوقوف على خلاف بين قبيلتين من رجال ألمع.
- وثيقة رقم (٨٤٢)، بتاريخ (١٣٦٠/١٢/٢هـ)، بشأن الأمر الملكي بتعيين هيئة التمييز في أبها، والذي يشير للمرسوم الملكي رقم (١٥٥٥/٣/٥)، بتاريخ (١٣٦٠/٦/٢٧).
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧)، بشأن تعميم إمارة أبها، لخطاب من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الذي تضمن تعليمات وتوجيهات للأمرء والقضاة.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٣/ صفر/ ١٣٥٤هـ)، بشأن النقائص بين قبائل تهامة عسير وجازان وإفادة الشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد الوهاب لأمير عسير بذلك.
- وثيقة رقم (٢٦٢٣)، بتاريخ (٤/٦/١٣٦١هـ)، خطاب من معاون جلالة الملك، إلى حضرة المكرم أمير أبها، حول الوقف ورسومه.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٥/ ربيع الأول ١٣٥٤هـ)، خطاب من حسين مصطفى إلى أمير عسير، بشأن عمل هيئة المفتشين في تهامة عسير، للنظر في النقائص التي بين القبائل.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٧/ صفر/ ١٣٥٤هـ)، بشأن خطاب من حسن بن إبراهيم آل عبد المتعالي، وحسين مصطفى، إلى الأمير تركي السديري، بشأن النظر في النقائص بين قبائل المنجحة، وبنو زيد وبنو مغيد وآل حبيب.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٥-٢٤/٢/١٣٥٤هـ)، بشأن النقائص في الريث وجنب، خطاب الشيخ حسن بن إبراهيم آل عبد المتعالي، وحسين مصطفى، إلى الأمير تركي السديري.

- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١/ ربيع الأول/ ١٣٥٤هـ)، بشأن المسائل التي تبعث بدون حل في الريث وبنو زيد، خطاب من الشيخ حسن بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن غنيم، وحسين مصطفى، وأمير عسير تركي السديري.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٣ ربيع الأول)، خطاب من القاضي، ناصر بن حمد بن جار الله، والشيخ حسن بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن غنيم، وحسن مصطفى، إلى الأمير تركي السديري، بشأن الرد على كتاب الأمير رقم (٢)، بشأن البقاء لإنهاء الخلافات في الريث والمنجحة.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٠ ربيع الأول ١٣٥٤هـ)، خطاب من القاضي ناصر بن محمد بن حمد بن جار الله، والشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي، وعبد الرحمن بن غنيم، وحسين مصطفى، إلى أمير عسير تركي بن أحمد السديري، بشأن الرد على الخطاب المؤرخ بـ (٨ ربيع الأول)، بشأن المخالصة في أهل صلب، ومشاكل المخلوطة، و جبال الريث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٣٠ ذي الحجة ١٣٥٤هـ)، خطاب من الشيخ حسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي، ومحمد بن علي الحسني، بشأن الفصل بين قبائل في تهامة عسير.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٥/ صفر/ ١٣٥٤هـ)، خطاب من القاضي ناصر بن حمد بن جار الله إلى أمير عسير تركي بن أحمد السديري.
- وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (٧ صفر ١٣٥٤هـ)، خطاب من القاضي ناصر بن حمد بن جار الله، وعبد الرحمن بن غنيم، وحسن بن إبراهيم بن عبد المتعالي، وحسين مصطفى، إلى أمير عسير تركي السديري، بشأن الأوضاع الاقتصادية في جازان، وتهامة عسير، وكثرة الدعاوى المنظورة بين القبائل.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٨ ربيع الأول ١٣٥٤هـ)، خطاب من عبد الرحمن بن غنيم، وحسن بن إبراهيم، وحسين مصطفى، إلى أمير عسير تركي السديري، رداً على الخطاب رقم (٤)، بشأن النظر في قضايا قتل، وقطع للطريق، وسرقة في تهامة عسير و جازان.
- وثيقة رقم (٢٩)، بتاريخ (٤/٩/ ١٣٥٩هـ)، بشأن النظر في خلاف مالي، مضاربة مالية، وحكم قاضي محاليل فيها.
- وثيقة رقم (٢٣)، بتاريخ (٨/٦/ ١٣٦٢هـ)، خطاب من قاضي رجال ألمع، إلى أمير رجال ألمع، بشأن خطاب فضيلة قاضي قنا والبحر.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٦٢هـ)، بشأن الفصل في الإشكال الواقع بين عسير ومواليهم، في إثبات الصدق ونفيه.

- وثيقة رقم (٥٩) ، بتاريخ (١٣٧٩/٩/٢٤هـ) ، بشأن وكالة شرعية صادرة من محكمة أبها ، وبإثبات الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الثميري .
- وثيقة رقم (٨) ، بتاريخ (١٣٦١هـ) ، خطاب من قاضي رجال ألمع ، إلى أمير عسير بشأن الصلح بين أمير إحدى القبائل ، وأعيان قبيلته .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٧٠/١١/٢٥هـ) ، خطاب من كاتب عدل ومحكمة رجال ألمع ، إلى أمير رجال ألمع ، بشأن الحكم بين قبيلتين ، وتحديد الأروش الخاصة بالجنايات فيما بينهم .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٥هـ) ، بشأن الحكم في خلافات عقارية .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٦هـ) ، بشأن بيان رسوم الخدمة والتسجيل ، التي يجب استيفائها من كل البائعين والمشتريين .

(* مكتبة علي بن الحسن الحفظي :

- وثيقة رقم (٢١٥١) ، بتاريخ (١٣٦٨/١٠/٢٧هـ) ، خطاب من نائب قاضي أبها ، إلى قاضي رجال ألمع ، بشأن تحديد حرية زواج السعودي بأجنبية .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٤٥/٧/٢٢هـ) ، بشأن تنصيب أمير على إحدى القبائل ، تكون مهامه الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، بحضور قاضي رجال ألمع ، إبراهيم بن زين العابدين .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٥/٧/٨هـ) ، بشأن الحكم من قبل القاضي إبراهيم بن زين العابدين ، في خلاف على أراض وعقار .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٤٧/١٢/ذو القعدة/١٣٤٧هـ) ، وثيقة بيع وشراء لمنازل ، بحضور وشهادة كاتب عدل ومحكمة رجال ألمع أحمد الحفظي .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (٢٨/ربيع الأول/١٣٥٠هـ) ، بشأن بيع أراض زراعية ، عن طريق دفع المبلغ على دفعات ، خلال أربع سنوات من تاريخ البيع ، كان ذلك بحضور وشهادة كاتب عدل ، ومحكمة رجال ألمع .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٩/٤/٣٠هـ) ، بيان رسوم الخدمة والتسجيل بمحكمة رجال ألمع .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٩/٥/٣٠هـ) ، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل بدائرة كاتب عدل محكمة رجال ألمع .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٩/٩/٣٠هـ) ، رسوم الخدمة والتسجيل بمحكمة رجال ألمع ، والمسلمة لمالية صندوق رجال ألمع .
- وثيقة رقم (بدون) ، بتاريخ (١٣٥٩/٩/٢٩هـ) ، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل بمحكمة رجال ألمع .

- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٣٠/ذو الحجة/١٣٥٩ هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل، لتسجيل صكوك دعوى وأروش جنایات.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٣٠/محرم/١٣٦٠ هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل في محكمة رجال ألمع.
- وثيقة رقم (بدون هـ) بتاريخ (٢٩/جمادي الثاني/١٣٥٩ هـ) بشأن استيفاء الرسوم في قضايا أروش جنایات ربيع حرث (مزارع).
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٣٠/٧/١٣٥٩ هـ)، بشأن استيفاء رسوم بيع منازل وحرث (مزارع).
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٢٩/٢/١٣٦٢ هـ)، بشأن حاصلات شهر صفر (١٣٦٢ هـ)، المسلمة لمأمور رسوم أسواق رجال ألمع، من محكمة رجال ألمع.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (ربيع الأول/١٣٦٢ هـ)، بشأن رسوم الخدمة والتسجيل لشهر (ربيع الأول/١٣٦٢ هـ).
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٣٠/١/١٣٦٢ هـ)، بشأن استيفاء الرسوم للتسجيل، في قيمة مزارع مباعة.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (صفر/١٣٦٢ هـ)، بيان رسوم الخدمة والتسجيل لشهر صفر (١٣٦٢ هـ)، بمحكمة رجال ألمع.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (١٣٥٧ هـ)، بشأن بيان واردات مسكوكات المحكمة الشرعية، وتسليمها لصندوق المالية.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (١٣٥٨ هـ)، بشأن بيان واردات مسكوكات المصلحة الشرعية، وتسليمها لصندوق المالية.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (١٣٥٩ هـ)، بشأن بيان واردات مسكوكات المحكمة الشرعية، وتسليمها لصندوق المالية.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٣٠/٤/١٣٥٨ هـ)، بيان متصرف متصرفات كاتب عدل محكمة رجال ألمع، لشهر ربيع الثاني (١٣٥٨ هـ).
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (صفر/١٣٦٦ هـ)، بشأن قيمة ورق الصكوك الصادرة من كتابة العدل.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (بدون هـ)، بشأن استيفاء الرسوم على أراض وبيوت مباعة.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (بدون هـ)، بشأن استيفاء الرسوم على عدة بيوت مباعة.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٢١/٤/١٣٥٦ هـ)، بشأن استيفاء الرسم من البائع، لعدم وجود صكوك مسجلة بأيديهم.
- وثيقة رقم (بدون هـ)، بتاريخ (٢١/٤/١٣٥٦ هـ)، بشأن تكليف عدد من الأشخاص بإبراز قواعد البيع التي بأيديهم؛ لاستحصال الرسوم المقررة عليهم.

- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٧١/٥ هـ)، بشأن طلب محكمة رجال ألمع، من أمير رجال ألمع، توجيه أمره لولاة التنفيذ، لإلزام المحكوم عليهم بتنفيذ الحكم الشرعي.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٥/شوال/١٣٥٤ هـ)، بشأن تكوين هيأتين قضائيتين، للإصلاح بين السلاطة من القنفذة، والصوالحة من محاليل عسير.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٧/٨/١٣٥٨ هـ)، بشأن الخلاف على منصب قبلي، والإصلاح بين أفراد القبيلة، بحضور قاضي محكمة رجال ألمع.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٢٩/٥/١٣٦٢ هـ)، بشأن إحالة قاضي قنا والبحر قضية، إلى قاضي رجال ألمع.
- وثيقة رقم (١٤)، بتاريخ (٧/٦/١٣٦٦ هـ)، خطاب من قاضي محكمة قنا والبحر، إلى أمير قنا والبحر، بشأن إثبات سرقة.

(* مكتبة الباحث :

- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ ١٣٣٩هـ، رسالة من الملك عبد العزيز إلي عدد من مشايخ منطقة عسير تخبرهم بقدوم الشيخ محمد بن إسماعيل قاضيا، وشویش الضويحي أميراً، وأن محمد بن إسماعيل نائب الملك في الأحكام الشرعية والقضاء، محفوظة بمكتبة الباحث.
- وثيقة (بدون) رقم بتاريخ (١١/١٢/١٣٣٩هـ) بشأن أوامر وتعليمات لمشايخ ريفية قحطان عن الملك عبد العزيز رحمه الله، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (١٢٤٥) بتاريخ ٨/٥/١٣٦٩ هـ، خطاب موجه من نائب قاضي أبها إلى سعادة وكيل أمير عسير. مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون) بتاريخ ١٣٥٧هـ، للشيخ ناصر بن جعوان قاضي محكمة سراة عبيدة، بخط يده وختمه، وهي بشأن المصادقة على اتفاق لإحدى القبائل، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون) بتاريخ ١٣٥٧هـ، للشيخ ناصر بن جعوان قاضي محكمة سراة عبيدة، بخط يده وخاتمه، بشأن التصديق على قسمة شرعية، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٦٩هـ) اتفاق بين إحدى القبائل بشأن عمارة مسجدهم، وكان ذلك بتوجيه من المحكمة الشرعية، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١١/٢/١٣٣٩هـ)، خطاب من الملك عبد العزيز لبعض مشايخ عسير، ينص على تعليمات لإقامة العدل والحق، وزجر الظلم والظالم، وإقامة الشرع الحنيف، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (٥/١/١٣٣٩هـ)، خطاب من الأمير عبد العزيز بن مساعد آل سعود، إلى من يراه من عقال الحاف. مكتبة الباحث.

- وثيقة رقم (بدون) بتاريخ (١٣٣٩/١/٥هـ)، خطاب من الأمير عبد العزيز آل سعود، إلى جماعة ذعي و بني قيس. مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٢/١/٣٠هـ)، بشأن خطاب عبد العزيز بن إبراهيم أمير عسير، إلى إحدى القبائل، إعلاماً لهم بتعيين أحد أفرادهم أميراً عليهم، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٤٢/١/٣٠هـ)، بشأن خطاب عبد العزيز بن إبراهيم أمير عسير، إلى إحدى القبائل، إعلاماً لهم بتعيين أحد أفرادهم أميراً عليهم، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (١٢٤)، بتاريخ (بدون)، بشأن حكم قضائي من قاضي تثليث عيسى بن رشود مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٣٩/١/٥هـ)، محفوظة عند الشيخ محمد بن ناصر بن شويل؛ وقد وجدت وثائق بنفس الصيغة والخط، متضمنة نفس التوجيهات، وفي نفس التاريخ، موجهة لعدد من المشايخ والأعيان والقبائل، وقد ومنها أصول نسخ محفوظة عند كل من الشيخ عبد الله بن علي بن عبد الله بن الحنيش، وتركي بن ناصر بن غوى، وسعيد بن عبود آل غشام، ومحمد بن سعد بن مشهور، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، في (١٣١٦/٣/٨هـ)، بشأن التزام آل السواد رفيدة بعمارة مسجدهم، وورد فيها اسم مندوب المحكمة، تحت لقب خادم الشرع الشريف، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٦٦/٣/١٠هـ) بشأن التزام آل عمرة بعمارة مسجدهم، ولقب مندوب المحكمة بخادم الحق، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٦٦/٣/١٢هـ)، بشأن التزام قرية العين بعمارة مسجدهم، ولقب مندوب المحكمة بخادم الشرع، مكتبة الباحث.
- عدد من الوثائق، ومنها الوثيقة رقم (بدون)، في (١٣٦٦/٣/٨هـ)، والوثيقة رقم (بدون)، في (١٣٦٦/٣/١٠هـ) والوثيقة رقم (بدون)، في (١٣٦٦/٣/١٢هـ)، بشأن الاهتمام بالمساجد، والزام أهل القرى والقبائل بذلك، محفوظة أصولها عند سعيد بن هيف، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٥هـ)، بشأن وصية إحدى نساء قبيلة آل جليحة رفيدة حططان، مكتبة الباحث.
- وثيقة رقم (بدون)، بتاريخ (١٣٥٧هـ)، بشأن إقامة محمد عبد الله الأزرقى وصياً ووكيلاً على ورثة ابن عكان من الزرقان القاطنين في السراة، وهي مصادق عليها من القاضي ناصر بن جعوان، ومذيلة بإبراء ذمة الوصي، بعد تسليمه ما عنده للورثة، بعد بلوغهم الرشد، مكتبة الباحث.

- وثيقة رقم (٧٧٦٧)، بتاريخ (١٣٧٩)، بشأن خطاب من إمارة عسير، صادر إلى الديوان العالي، بشأن عزل أحد مشايخ القبائل؛ بسبب تعديه على قبيلته وظلمهم، صورة في مكتبة الباحث.

ب. الوثائق العربية المنشورة :

- ابن جريس، غيثان بن علي، دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (١١٠٠ - ١٤٠٠هـ)، ط١، جدة، دار البلاد للطباعة والنشر (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- ابن جريس، غيثان بن علي، عسير في عهد الملك عبد العزيز دراسة تاريخية للحياة الإدارية والاقتصادية، جده، دار البلاد للطباعة والنشر (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ابن جريس، غيثان بن علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب، عسيراً نموذجاً، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ج٢.
- ابن جريس، غيثان بن علي، أبها حاضرة عسير دراسة وثائقية، (ط٢، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٩م).
- آل زلفة، محمد بن عبد الله، المراغة السكان وقصر النائب، دار بلاد العرب، الرياض، (ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
- آل مشيط، عبد العزيز بن سعيد، الشيخ سعيد بن عبد العزيز بن مشيط، شيخ شمل قبائل شهران في ذاكرة التاريخ، ط١، الرياض ودار بن حزم للنشر والتوزيع.

٢- الرسائل الجامعية غير المنشورة :

- البشري، إقليم عسير في عهد الملك عبد العزيز، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.
- آل مقويح، عبد الله بن سعيد بن عبد الله، تركي بن محمد بن ماضي (١٣٤٢- ١٣٨٥هـ)، دراسة تاريخية وثائقية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٣م.

٣- المراجع العربية :

- الألمي، يحيى إبراهيم، رحلات في عسير نصوص وانطباعات ووصف ومشاهدات، ج١.
- الجاسر، حمد، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، دار اليمامة، الرياض، دت، د ط - الجاسر، حمد، في سرة غامد وزهران نصوص مشاهدات انطباعات، دار اليمامة، الرياض، ط٢، ١٣٩٧هـ.
- ابن جريس، غيثان بن علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب، عسير وجازان والقنفذة، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠١٢م.
- ابن جريس، غيثان بن علي، القول المكتوب في تاريخ الجنوب، عسير ونجران والقنفذة، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ج٢، ١٤٢٢هـ / ٢٠١١م.

- ابن جريس، غيثان بن علي، أبها حاضرة عسير دراسة وثائقية، مطابع الفرزدق، الرياض ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ابن جريس، غيثان بن علي، بلاد بني شهر وبني عمرو خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين ١٩-٢٠م، مطابع الحميضي، الرياض، ط ٢، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ابن جريس، غيثان بن علي، تاريخ التعليم في منطقة عسير ١٢٥٤-١٢٨٦هـ / ١٩٣٤-١٩٦٦م، دار البلاد للنشر، جدة، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، ج ١.
- ابن جريس، غيثان بن علي، دراسات في تاريخ وحضارة جنوب البلاد السعودية، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- جريس، غيثان بن علي، صفحات من تاريخ عسير، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ج ١.
- ابن جريس، غيثان بن علي، عبد الوهاب أبو ملحة في جنوب البلاد السعودية، ١٣٤٠-١٣٧٤هـ - ١٩٢١-١٩٥٤م، مطابع الحميضي، الرياض، ط ١، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- ابن جريس، غيثان بن علي، عسير دراسة تاريخية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (١١٠٠-١٤٠٠هـ)، (١٦٨٨-١٩٨٠م)، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ابن جريس، غيثان بن علي، عسير في عصر الملك عبد العزيز دراسة تاريخية للحياة الإدارية والاقتصادية، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- آل حامد، عبد الرحمن بن عبد الله بن عائض، العادات والتقاليد والأعراف في إقليم عسير دراسة وثائقية موازية، مطابع المستقبل، أبها، ط ١، (١٤٢٦/٢٠٠٥م).
- حجر، جمال حمود، الرحالة الغربيون في المشرق الإسلامي في العصر الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، دار المعرفة الجامعية
- الحربي، علي إبراهيم ناصر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية منطقة عسير، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- الحربي، ممدوح، محمل عقائد الشيعة في ميزان أهل السنة والجماعة ومعه حقيقة حزب الله، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- الحفظي، محمد بن إبراهيم، صفحات من عسير، ديوان شعر آل الحفظي، "نسخة مصورة في مكتبة الأستاذ طارق عبد الرحمن الحفظي
- حمزة، فؤاد، في بلاد عسير، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- حميد، عبد الله محمد عبد الله، من أعلام العلماء والأدباء في منطقة عسير العلامة الزاهد الشيخ عبد الله بن يوسف الوابل، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط ١، عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

- أبوداهش، عبد الله بن محمد، الحياة الفكرية و الأدبية في جنوب البلاد السعودية (١٢٠٠-١٣١٥هـ / ١٧٨٥-١٩٣٢ م، مطابع الجنوب، أبها، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م.
- آل دريب، سعود بن سعد، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية، مطابع حنيفة للأؤفست، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م
- الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م.
- الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨، ١٩٩٨ م.
- آل زلفة، محمد بن عبد الله، المراغة السكان وقصر النائب، دار بلاد العرب، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م.
- آل زلفة، محمد بن عبد الله، دراسات من تاريخ عسير الحديث، مطابع الشريف، الرياض، ط١، عام ١٤١٤هـ / ١٩١٩ م.
- آل زلفة، محمد بن عبد الله، عسير في عهد الملك عبد العزيز دورها السياسي والاقتصادي والعسكري في بناء الدولة السعودية الحديثة دراسة وثائقية، مطابع الفرزدق، الرياض ط١، ١٤١٥هـ.
- الزهراني، عبد الله بن محمد بن عائض، تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي، ١٣٤٤ - ١٤١٦ هـ، ج٥، مطابع بهادر، د ط، ١٤١٨هـ
- آل سحيم، سعيد بن سعد، محافظة سراة عبيدة، تاريخ وحضارة وعادات وتقاليد، ط١، ١٤١٥هـ.
- السلوم، يوسف إبراهيم، النظام الإداري في المملكة العربية السعودية، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م.
- سليمان، حسن حسن، الأمير عبد العزيز بن مساعد حياته ومآثره، د ت، د ط، ص ٢٢-٢٣؛ صحيفة (أم القرى) العدد ٤٢٥، السنة التاسعة، في ٨ شوال ١٣٥١هـ/ ٣ فبراير ١٩٣٣ م
- شاكر، محمود، شبه جزيرة العرب عسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، عام ١٤٠١هـ/ سنة ١٩٨١ م.
- آل لشيخ، عبد العزيز بن عبد الله بن حسن، لمحات حول القضاء في المملكة العربية السعودية، أعده للنشر الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان، عالم الفوائد، د ت، د ط.
- عمر، نبيل إسماعيل، أصول المرافعات الشرعية وعلم القضاء في المملكة العربية السعودية، منشأة معارف الإسكندرية، ١٩٩٣ م

- العمروي، عمر بن غرامة، قبائل إقليم عسير في الجاهلية والإسلام ١٥٠٠ ق م - عام ١٢٠٠ هـ، مكتبة دار الطحاوي للنشر والتوزيع، الرياض، ط ٢، عام ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- العمروي، عمر بن غرامة، منطقة تثليث وما حولها من (٦٥٠ - ١٤١٤ هـ)، ط ١، (١٤١٤ - ١٩٩٣ م).
- العمروي، عمر غرامة، القضاء والقضاة، نسخة مصورة في مكتبة الأستاذ محمد معبر.
- آل فائع، يحيى بن محمد بن أحمد، التعليم في محافظة سراة عبيدة التعليمية بلاد قحطان ووداعة الجنوب في عسير، الرياض، ١٤٢٠ هـ.
- القاسم، عبد الرحمن عبد العزيز، القضاء والتقاضي والتنفيذ، الرياض، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد، تحقيق إبراهيم الأبياري، نهاية الأدب في معرفة أنساب العرب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- الماضي، تركي بن محمد، من مذكرات تركي بن محمد الماضي عن العلاقات السعودية اليمنية (١٣٤٢ - ١٣٧١ هـ / ١٩٢٤ - ١٩٥٤ م)، دار الشبل، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- المسعر، عارف بن مغضي، الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك مدرسة ذات منهج، دار معارف العصر للنشر والتوزيع، سكاكا الجوف، ١٤٢٩ هـ.
- ابن مشيط، عبد العزيز بن سعيد، الشيخ سعيد بن عبد العزيز بن مشيط شيخ قبائل شهران في ذاكرة التاريخ، دار ابن حزم، الرياض، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- معبر، محمد بن أحمد، مدينة جرش من المراكز الحضارية القديمة، خميس مشيط، دار جرش، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- معبر، محمد بن أحمد، هاشم بن سعيد النعمي في ذاكرة عسير (١٣٤٠ - ١٤٣١ هـ)، خميس مشيط، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط ١.
- ناجم، محمد الأمين بن محمد محمود أحمد، القضاء وشروط القاضي في الشريعة الإسلامية وأثر تطبيقها في المملكة العربية السعودية، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- النعمي، هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩ هـ.

- عيسى، محي الدين إبراهيم، المصالحات، والعهد في السياسة الشرعية، دار طبية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- آل فائع، أحمد يحيى، دور آل المتحمي في مد نفوذ الدولة السعودية الأولى في عسير وما جاورها عام ١٢١٥هـ - ١٢٣٣هـ / ١٨٠٠ - ١٨١٨م، مطابع الحميضي، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب، تحقيق محمد بن علي الأكوغ، صفة جزيرة العرب، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤- الأبحاث غير المنشورة :

- آل عامر، منصور عبد الله، مذكرة تاريخية عن القضاء
- جفشر، سعيد بن عبد الله، محافظة أحد رفيدة، القرن الرابع عشر الهجري دراسة تاريخية واجتماعية في الحياة.
- جفشر، سعيد بن عبد الله، حملة الأمير عبد العزيز بن مساعد على عسير عام ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م، دراسة وثائقية، بحث غير منشور، ١٤٣٠هـ.

٥- الصحف والدوريات :

- صحيفة (صوت الحجاز)، العدد ٤٥، السنة الأولى، في ١١ شوال ١٣٥١هـ / ٦ فبراير ١٩٣٣م، ص ٤.
- صحيفة (أم القرى) العدد ٤٢٥، السنة التاسعة، في ٨ شوال ١٣٥١هـ / ٣ فبراير ١٩٣٣م، ص ١٥٧ - ١٨١
- صحيفة (أم القرى)، العدد ٣، السنة الأولى، ٢٩/٣/١٣٤٣هـ
- صحيفة (أم القرى) العدد ٤٢٥، السنة التاسعة، في ٨ شوال ١٣٥١هـ / ٣ فبراير ١٩٣٣م

٦- المقابلات :

- الأستاذ محمد بن علي بن عبد المتعالي، في ١٢/١/١٤٣٤هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م.
- الشيخ محمد بن ناصر بن شويل، في ٦/٩/١٤٣٤هـ / ١٤ يوليو ٢٠١٣م.
- تركي بن ناصر بن غوى آل عامر، في ١٢/١/١٤٣٤هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢م.
- الشيخ عبد العزيز مشبب الذيب، في ٢٦/٢/١٤٣٤هـ / ٨ يناير ٢٠١٣م.
- الشيخ محمد بن سعد بن مشهور، في ١٢/٢/١٤٣٤هـ / ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م.
- الشيخ عبد الله بن علي بن عبد الله، في ١/٣/١٤٣٤هـ / ١٣ يناير ٢٠١٣م.
- عبد الله بن محمد بن مشعف و محمد بن مشبب بن درع، في ٢١/٣/١٤٢٢هـ / ١٢ يونيو ٢٠٠١م.

- الأستاذ عبد العزيز محمد الشهراني، في ٢/٤/١٤٣٤هـ / ١٢ فبراير ٢٠١٣م.
- الأستاذ محمد بن سعيد القشيري، في ٢/١/١٤٣٥هـ / ٣ نوفمبر ٢٠١٣م.
- الشيخ صالح بن مانع آل مؤنس، في ١٦/١/١٤٣٤هـ / ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣م.
- الشريف يحيى عبد الرحمن، في ٢/١١/١٤٣٤هـ / ٧ سبتمبر ٢٠١٣م.
- سعيد بن عبود آل غشام، في شهر رجب ١٤١٨هـ / نوفمبر ١٩٩٧م.
- محمد بن يحيى السديري، في ١٢/٦/١٤٣٣هـ.
- الشيخ سعد بن ظافر آل حنش، في شهر رجب ١٤١٨هـ / نوفمبر ١٩٩٧م.
- الشيخ حسين أبو حاوي، في ١/١٢/١٤٣٣هـ / ١٦ أكتوبر ٢٠١٢م.
- الأستاذ علي بن عبد الرحمن بن مشعف، في عام ١٤٢٢هـ / ٢٠١٠م.
- جبران بن عبد الله بن حبيب، في ٢٢/٦/١٤٣٤هـ / ٢ مايو ٢٠١٣م.
- محمد بن علي بن محمد، في ٢٥/٧/١٤٣٤هـ / ٤ يونيو ٢٠١٣م.
- الأستاذ عبد الكريم بن سعد البشري، في ٢١/٥/١٤٣٤هـ / ٢ أبريل ٢٠١٣م.
- الأستاذ صالح بن يحيى البشري، في عام ١٤٢٢هـ / ٢٠١٠م.
- مسفر بن عوض بن جفشر، في عام ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- محمد بن سعيد بن شاهر، في ٢/٢/١٤٣٤هـ / ١٥ ديسمبر ٢٠١٢م.
- سعيد بن عوض بن شريف، في عام ١٤٢٢هـ / ٢٠١٠م.
- الأستاذ محمد بن أحمد بن معبر، في ١٦/٤/١٤٣٣هـ / ٩ مارس ٢٠١٢م.
- طارق بن عبد الرحمن الحفظي، في ٥/١/١٤٣٥هـ / ٨ نوفمبر ٢٠١٣م.
- الأستاذ والشاعر علي بن محمد شافع العمبس، في شهر جماد الآخر عام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
- يحيى بن علي الحياني وسعيد عبد الله أبوعمير، في حديث عام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الأستاذ قдах بن موسى آل موسى البشري، في ٢٠١٣م.
- الأستاذ منصور بن مسفر أبوشلعة، ٢٠/١٢/١٤٣٣هـ / ٤ نوفمبر ٢٠١٢م.
- علي بن حسن آل جبعان، ٢٢/٨/١٤٣٤هـ.
- سعيد بن عبود آل سالم، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.